جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قســـم العلوم السياسية

أثر الصراع الجيو سياسي في منطقة الساحل الإفريقي على الأمن القومي الجزائري

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلو م السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالب: بديرة ابراهيم

إشراف الأستاذ عشور سليم

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
حسام الدين بوعيسي	أستاذ محاضر أ	الممتحن 1
سليم عشور	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
فاطمة الزهراء حشاني	أستاذ محاضر أ	الممتحن 2

السنة الجامعية 2019-2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية

المرجع: القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة) بسيرة ابراهيم

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 938729

الصادرة بتاريخ 2012/07/17 عن دائرة/ بلدية المسيلة

المسجل(ة) بكلية الحقوق والعلوم السياسية قسم : العلوم السياسية

والمكلف بانجاز أعمال بحث (مذكرة ماستر، مذكرة ماجيستير، أطروحة دكتوراه) الموسومة بـ :

أثر الصراع الجيوسياسي في منطقة الساحل الافريقي على الأمن القومي الجزائري

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ 2020/09/20

إمضاء المعني

استمارة معلومات

المعلومات الشخصية:

الاسم: إبراهيم اللقب: بدسيرة

اسم الأب: السعيد اسم ولقب الأم: بدسيرة خطرة

تاريخ الازدياد: 1983/12/26 مكان الازدياد: المسيلة

رقم الهاتف: 06 57 38 53 55

البريد الالكتروني: ibrahim.bedsira1226@gmail.com

العنوان الشخصي: شريط الحطابة 853

الباكالوريا:

المعدل: 11,10 الشعبة/التخصص: آداب وعلوم سياسية سنة الحصول على شهادة الباكالوريا: 2006

ليسانس:

تخصص الليسانس: علاقات دولية الدفعة/ سنة التخرج: 2010

ماستر: إستراتيجية وعلاقات دولية

تخصص الماستر: إستراتيجية وعلاقات دولية الدفعة/ سنة التخرج: 2020

المعدل الترتيبي للماستر: (المعدل العام)

الوضعية المهنية:

موظف: ☒ عاطل عن العمل: ☐

في حالة موظف:

وظيف عمومي: وظيف عمومي قطاع خاص:

المصلحة المستخدمة: جامعة المسيلة اسم المؤسسة / الشركة:

الرتبة في العمل: متصرف إداري

الصيغة:

موظف دائم موظف في إطار عقود: نوع العقد:

امضاء الطالب

كلمة شكر

اشكر الله العلي القدير الذي أنار لي درب العلم والمعرفة ويسر لي أداء العمل المتواضع وأساله النجاح المتواصل.

كما أتقدم بالشكر لكل من ساعدنا على انجاز هذا العمل المتواضع خاصة الأستاذ "عشور سليم" الذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصحه.

والى كل من علمنا حرفا طيلة مشوارنا الدراسي .

خطة البحث

المقدمة

الفصل الأول: الجغرافيا السياسية لمنطقة الساحل الإفريقي

المبحث الأول: العناصر الطبيعية والسكانية لمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: العناصر الطبيعية لمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني:العناصر السكانية لمنطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: النفط كعامل استراتيجي

المطلب الثاني: الثروات المعدنية والزراعية كعامل استراتيجي

الفصل الثاني: إستراتيجية الدول الكبرى وصراعها المؤثر على الأمن القومي الجزائري

المبحث الأول: إستراتيجية الدول الكبرى في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمريكية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: الإستراتيجية الفرنسية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثالث: الإستراتيجية الصينية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثاني: تأثير الصراع الجيوسياسي على الأمن القومي الجزائري

المطلب الأول: الجذور التاريخية لصراع في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: انتشار ظاهرة الإرهاب

المطلب لثالث: تزايد ظاهرة الهجرة

المطلب الرابع : انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة

الفصل الثالث: المقاربة الجزائرية وإسهامات الهيئات الإقليمية والدولية في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الأول:المقاربة الجزائرية وأبعادها

المطلب الأول: البعد السياسي الأمني

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي التنموي

المبحث الثاني: إسهامات الهيئات الإقليمية والدولية في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: إسهامات الاتحاد الإفريقي في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: إسهامات الأمم المتحدة في منطقة الساحل الإفريقي

الخاتمة

مقدمة :

تكتسي منطقة الساحل الإفريقي أهمية إستراتيجية قصوى بالنسبة للدول الكبرى، وأصبحت رقعة صراع ومنطقة نفوذ بين القوى التقليدية والقوى الصاعدة، حيث تخضع لحسابات المصالح بين هذه الدول، وهي بذلك تشكل سلسلة من الرهانات المصيرية بالنسبة لمستقبل المنطقة، خاصة الجزائر بحكم موقعها الجيواستراتيجي والحضاري وامتدادها الجيوبوليتيكي لمنطقة دول الساحل، باعتبار أن الجزائر تعتبر امتدادا واسع لقارة إفريقيا عبر الصحراء الكبرى وأي تهديد جراء هذا الصراع يعتبر تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري.

وبناء على هذه الصراعات والتهديدات التي لم تعد بعيدة عنها الجزائر، جعل هذه الأخيرة تسعى لتحقيق الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، عبر مجموعة من الآليات والمقاربات السياسية والاقتصادية لمواجهة استراتيجيات الدول الكبرى التي تسعى لتحقيق مصالحها على حساب دول المنطقة.

إن الجزائر من الدول التي عانت ومازالت تعاني من ظاهرة اللا أمن ولا استقرار في منطقة الساحل الإفريقي، وأدركت إن أمنها الإقليمي لا يتحدد بمجرد تامين إقليمها وفقط، ففي عصر العولمة وعصر التحولات السريعة والاعتماد المتبادل بين الدول والأقاليم في مختلف المجالات، أصبحت مسالة الأمن القومي تتأثر بما يحدث حولها في الفضاءات الجيوسياسية القريبة منها وحتى البعيدة، هذا التأثر اشتدت حدته أكثر بفعل تعدد التهديدات وتنامي الصراعات بين الدول الكبرى من جهة، والفواعل لا دولاتية من جهة أخرى، إذ لم يعد البعد الجغرافي عن التهديدات يضمن الحماية المطلوبة للأمن، وأصبح من المتعذر الحديث عن أمن قومي بالنسبة لدول دون ضمان حد ادني من الاستقرار والتوازن الجيوسياسي في الأقاليم والدول المجاورة لها .

إن الساحل الإفريقي تاريخيا يعتبر منطقة نفوذ فرنسية بحكم الاستعمار التقليدي في الجزائر مالي تشاد والنيجر، ومع اكتشاف للقيمة الطبيعية والجيولوجية للمنطقة دخلت قوى دولية أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية والصين فصارت هذه القيمة نقمة عليها، وعملت جميع هذه الدول على وضع استراتجيات محاولة من خلالها الاستفادة قدر الإمكان من ثروات المنطقة.

فالوجود الفرنسي ومحاولات التموقع الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي تفسره العديد من الاعتبارات الاقتصادية، فهاته المنطقة انطلاقا من الجنوب الجزائري وصولا إلى خليج غينيا

غربا والى منطقة إفريقيا الوسطى تنام على ثروات باطنية هامة خاصة النفط، الذهب، اليورنيو، والتي قد تتحول إلى بداية لتزود بالطاقة في ظل الأوضاع التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، علما أن فرنسا تقر صراحة بأهمية المنطقة جيواستراتيجيا وتاريخيا، كما تعتبر منطقة الساحل الإفريقي ومنطقة غرب إفريقيا عبارة عن سلتها الاقتصادية وسوقها الاحتياطي وبوابة كبرى للدخول للعمق الإفريقي الساحلي .

إن مختلف هذه الصعوبات والعراقيل التي تحول دون تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، زاده انتشار الجريمة المنظمة والإرهاب وتزايد الهجرة الغير شرعية، وعليه فالعبء كبير على دول الجوار خاصة الجزائر التي لها حدود طويلة مع منطقة الساحل ويصعب مراقبتها والتحكم فيها.

أهمية الموضوع :

الأهمية العلمية: محاولة فهم وتفسير طبيعة التنافس والصراع بين الدول الكبرى في منطقة الساحل الإفريقي، وفهم البيئة الجيوسياسية للمنطقة بالاعتماد على المقتربات النظرية المتعلقة بفهم أسباب الصراع الجيوسياسي، ومدى تأثيره على الأمن القومي الجزائري وكذلك بالتركيز على مختلف الانعكاسات السلبية من إرهاب وانتشار للهجرة وتزايد لمستويات الجريمة المنظمة وهو ما يؤثر بالسلب على الأمن القومي الجزائري ما يؤدي في الأخير للوصول للاستنتاجات العلمية والأكاديمية للموضوع .

الأهمية العملية: تكمن الأهمية العملية للموضوع في البحث عن طبيعة التراكمات التاريخية الحاصلة في منطقة الساحل الإفريقي، وتسليط الضوء على مختلف التهديدات الإقليمية ومدى تأثيرها على الأمن القومي الجزائري، وكذلك البحث في خبايا استراتيجيات الدول الكبرى وممارساتها المتمثلة في بسط نفوذها على المنطقة واستغلالها اقتصاديا وسياسيا والعمل على بث القلاقل الأمنية والإثنية، لان الوضع الفوضوي هو العامل الذي يضمن استمرار سيطرتها وتحكمها في المنطقة.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية: يرجع بالأساس إلى شخصية الطالب وبحكم انتمائي الإفريقي وبحكم انتماء الجزائر إلى الفضاء الإفريقي، وبالخصوص منطقة الساحل التي سنحاول تسليط

الضوء عليها وتفسير ماذا يحدث قرب الحدود الجزائرية من تهديدات وتنافس على ثروات المنطقة.

الأسباب الموضوعية: تتمثل في تزايد الاهتمام بالموضوع من طرف السياسيين ومن طرف الباحثين الأكاديميين والمهتمين بالشؤون الأمنية، وذلك راجع لمختلف التهديدات والصراعات التي تشهدها المنطقة والمتمثلة في النعرة الطائفية والتدخلات الخارجية التي استغلت الموقف لخدمت مصالحها، وذلك على حساب شعوب المنطقة التي تعني التهميش ومختلف المشاكل الاجتماعية مما دفع فئة الشباب خاصة إلى الهجرة والمتاجرة في الأسلحة والمخدرات .

إشكالية الدراسة:

تتبني دراسة موضوع اثر الصراع الجيوسياسي في منطقة الساحل الإفريقي على الأمن القومي الجزائري حول إشكالية العلاقة بين انعكاسات الصراع بين الدول الكبرى وحجم تأثيره على الأمن القومي الجزائري، وهذا راجع لكون الجزائر تتمركز في موقع جغرافي يتميز بكثرة التهديدات باعتبار أن المنطقة غنية بالثروات الطبيعية ومحل أطماع الدول الكبرى التي تسعى لسيطرتي عليها تحت أعذار ومسميات كثيرة ومتعددة في مقدمتها محاربة الإرهاب وهو ما يلحق أضرار كبيرة على دول الجوار في مقدمتهم الجزائر ومن هنا تستدعي طبيعة الموضوع صياغة الإشكالية على النحو التالي:

ما هو اثر الصراع الجيوسياسي في منطقة الساحل الإفريقي على الأمن القومي الجزائري؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1- فيما تكمن الأهمية الجيو سياسية لمنطقة الساحل الإفريقي؟ وما هي أهم المكونات السكانية والاثنية لها ؟.

2- ما مكانة الساحل في سلم استراتيجيات الدول الكبرى؟ وما طبيعة الصراعات الموجودة في المنطقة ؟ وكيف تؤثر على الأمن القومي الجزائري؟

3- ما هي أهم أبعاد المقاربة الجزائرية وهل لها إمكانية تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي؟ وما هي ادوار وإسهامات الهيئات الدولية والإقليمية في استقرار المنطقة؟

فرضيات الدراسة:

1- لقد تأثر الأمن القومي الجزائري كثيرا بحالة عدم الاستقرار في الساحل الإفريقي.

2- تنوع الثروات الطبيعية وتعدد الاثنيات جعل من منطقة الساحل الإفريقي منطقة نزاع وعدم استقرار.

3- التدخل الخارجي لم يساعد على الاستقرار بل بالعكس زاد من تأزم الأوضاع وتدهورها.

4- تكمن عملية الأمن والاستقرار من خلال توفر مجموعة من الآليات السياسية والاقتصادية وهذا ما يتوفر في المقاربة الجزائرية.

حدود الدراسة:

يمكن تحديد معالم هذه الدراسة من خلال حصرها في الحدود التالية:

الإطار الزماني:

تتبع مسار التهديدات المختلفة لمنطقة الساحل الإفريقي وتداعيات التدخل الخارجي على المنطقة وتأثر الأمن القومي الجزائري بذلك، من نهاية الحرب الباردة إلى سنة 2020 .

الإطار المكاني:

سيتم تناول الدراسة من خلال التركيز على الرقعة الجغرافية المسماة بالساحل الإفريقي والتي تقع بين دول شمال إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط وإفريقيا الوسطى والجنوبية إما أفقيا تمتد من السودان إلى موريتانيا.

وتعتبر هذه المنطقة مرتعا لتدخلات الخارجية وهو الأمر الذي عمق من الأزمات السياسية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى التأثيرات السلبية على دول الجوار من خلال تزايد ظاهرة الهجرة وانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة ومختلف الآفات الاجتماعية.

الإطار الموضوعي:

سينصب البحث في هذه الدراسة على تناول الموضوع التالي: التنافس والصراع بين الدول الكبرى على مناطق النفوذ في الساحل الإفريقي وكيف اثر هذا الصراع على الأمن القومي الجزائري من خلال تبيان أوجه التأثير مثل الهجرة الإرهاب والجريمة المنظمة.

الإطار المنهجي:

لقد تم الاعتماد على المنهجية التالية :

المنهج الوصفي: وهذا ما يتجلى لنا من خلال القيام بدراسة وصفية لأهم الظواهر الموجودة في منطقة الساحل الإفريقي من عناصر طبيعية وبشرية ومختلف الاختلالات البنيوية وذلك من اجل وصفها وفهمها .

المنهج المقارن: تظهر أهمية المنهج المقارن من خلال إجراء مقارنة بين الاستراتيجيات التي انتهجتها الدول الكبرى، وأثار وانعكاسات هذه الاستراتيجيات على دول المنطقة والتي تتمثل في ظاهرة الإرهاب الهجرة والجريمة المنظمة .

الإطار ألمفاهيمي :

1) الساحل الإفريقي: تعني كلمة الساحل جانب من اليابسة المتصلة مباشرة بالبحر والمحاذي للبحر بمعنى الشاطئ .

2) الإرهاب: هو كل فعل إجرامي يبلغ من العنف حدا يترتب عليه إشاعة الفوضى بين الأفراد والسلطات مما يهدد كيان الدولة ويخل بوظائفها السياسية .

3) الجريمة المنظمة: هي عبارة عن مجموعة من الأشخاص ينتظمون في شكل شبكات إجرامية تشمل تدمير الممتلكات أو النهب القتل والتهريب وهذا النشاط يتعدى الحدود القومية.

أدبيات الدراسة:

تنطلق الدراسة البحثية بناءا على اعتماد مجموعة من المراجع العلمية والأكاديمية فهناك دراسات ركزت على منطقة الساحل الإفريقي في شقها الأمني والدبلوماسي، في حين أن الدراسات المتعلقة بالصراع والتنافس بين الدول الكبرى على المنطقة تبقى شحيحة إلا انه سنحاول تقديم بعض الدراسات المرتبطة بمتغيرات الدراسة :

1- مذكرة الماجستير للطالب بشكيط خالد المسومة تحت عنوان دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي تحت إشراف الدكتور مصطفى صايج حيث حصر الباحث نتائج التي يحققها الأمن في منطقة الساحل الإفريقي بتفعيل دور مقاربة الأمن الإنساني .

2- الكتب نجد كتاب الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية-الاريترية حيث حاول الكاتب التطرق إلى مشكلة النزاعات الحدودية نتيجة للحدود الموروثة عن الاستعمار مع إبراز دور الدبلوماسية الجزائرية في حل بعض النزاعات الإفريقية – الإفريقية خاصة إدارة الحرب الإثيوبية – الاريترية .

تبرير خطة الدراسة :

الفصل الأول : وتم التطرق فيه إلى الجغرافيا السياسية لمنطقة الساحل لإفريقي بوصف طبيعة المنطقة وامتدادها وحدودها الجغرافية، بالإضافة إلى التوزيع السكاني ولاثني حيث يسكن المنطقة مجموعة كبيرة من القبائل والاثنيات موزعة على دول المنطقة دون وضع اعتبار للحدود، والتي وضعها أساسا الاستعمار من اجل إثارة الفتن في المنطقة وجعلها ذريعة لتدخل كلما كانت الحاجة والمصلحة في ذلك، خاصة أن المنطقة ذو أهمية إستراتيجية وغنية بالثروات الطبيعية والباطنية فهي كانت محل أطماع ولازالت .

الفصل الثاني: يتعلق الأمر بإبراز الصراع والتنافس بين الدول الكبرى على مناطق النفوذ وكيف أن لكل دولة إستراتيجية معينة تتعامل بواسطتها مع دول المنطقة. بالإضافة إلى ذلك هو تبيان أثار وانعكاسات هذا التنافس والصراع على الأمن القومي الجزائري، مثل انتشار ظاهرة الإرهاب الهجرة والجريمة المنظمة.

الفصل الثالث: يتعلق بالمقاربة إلى تنتهجها الجزائر لمواجهة التهديدات التي خلفها تنافس القوى الكبرى، فالمقاربة الجزائرية تركز على مكافحة الإرهاب وتجفيف مصادر تمويله خاصة تجارة المخدرات ودفع الفدية بالإضافة إلى الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية مع دول الجوار والاهتمام بالعامل الاقتصادي والتنموي.

الفصل الأول

الجغرافيا السياسية لمنطقة الساحل الإفريقي

تمهيد

المبحث الأول : العناصر الطبيعية والسكانية لمنطقة الساحل الإفريقي .

المبحث الثاني : الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي.

تمهيـد:

تتمتع منطقة الساحل الإفريقي بخصوصيات طبيعية وبشرية وتاريخية وثقافية وسياسية مختلفة عن باقي مناطق الشمال الأفريقي أو المناطق الإفريقية جنوب الصحراء، وهذا ما يؤكده الواقع الملموس، وكذا ما تؤكده الدراسات والأبحاث الكثيرة المنجزة حول المنطقة، ثم إن سكان الساحل الإفريقي أو الحزام الساحلي، رفضوا عبر التاريخ الوصاية السياسية من أي كان، وظل هؤلاء السكان متشبثون بممارساتي السياسية وفي خصوصياتي الثقافية الفريدة، والتنظيمات السياسية التي توارثوها عن الأسلاف كما يعتبر حزام الساحل الإفريقي من أبرز المناطق التي دار حولها نقاش أكاديمي واسع بين الخبراء وعلماء السياسة في الآونة الأخيرة، ذالك أن هذه المنطقة تحتل موقعا هاما في الساحة الدولية، ونظرا للانتشار الواسع لكافة التهديدات سواء الكلاسيكية منها أو اللاتماثلية التي تمس الأمن على جميع المستويات.

المبحث الأول : العناصر الطبيعية والسكانية لمنطقة الساحل الأفريقي:

يعرف الساحل الإفريقي بصفته الخط الفاصل بين إفريقيا الشمالية البيضاء وأفريقيا جنوب الصحراء والشريط الفاصل بين المغرب العربي وبلاد السودان وهو معبر تقليدي تجاري بين منطقة غرب إفريقيا من جهة والبحر الأبيض المتوسط، كما أنها منطقة تتقاطع فيها الحضارات والثقافات وجسر رابط بين الحضارة الإفريقية السوداء والعربية الإسلامية البيضاء، ولكن التناقضات الثقافية والصراعات والحروب جعلتها تدفع ثمن هذا الموقع الجيواستراتيجي الهام ويرجع ذلك إلى المزيج المعقد للإثنيات وأزمات الهوية وإشكالية الاندماج الوطني والخصائص الطبيعية القاسية، فضلا عن الثروات الطبيعية الهائلة التي يزخر بها الساحل الإفريقي .

المطلب الأول: العناصر الطبيعية لمنطقة الساحل الأفريقي:

قبل أن نتعمق في جغرافية الساحل الإفريقي وجب علينا شرح تسمية كلمة الساحل على هذه المنطقة، فالدلالات الأولى لهذا المفهوم كانت تعني بالشريط الصحراوي الذي يفصل إفريقيا الجنوبية عن منطقة شمال إفريقيا ثم تطور المفهوم إلى أن أصبح يعبر عن ذلك القوس أو الهلال الذي يبدأ من المحيط الأطلسي في الغرب الإفريقي إلى البحر الأحمر

شرق السودان، فالساحل هو ذلك الشريط أو القوس أو الهلال أو الحزام، ومنه فكل هاته التسميات مقبولة في الدراسة.

تعد منطقة الساحل من الناحية الجغرافية ذلك الهلال الغير المنتظم من شرق إفريقيا – السودان و منطقة القرن الإفريقي– إلى غربها السنيغال و جزر رأس الأخضر، كما أن هناك من يعطيها تسميات أخرى، فالباحث "أندري بورجو" Andre Bourgeot يرى منطقة الساحل الإفريقي "بأنها عبارة عن صحراء ويشبهها بإقليم بدون حدود"[1]، كما يسميها بعض الباحثين أيضا بالصحراء الكبرى، باعتبارها أكبر صحراء مدارية في العالم تأخذ أجزاءا كبيرة من عدد كبير من الدول الواقعة في الشريط الصحراوي إذ تتميز بمناخ حار وجاف وبدرجة حرارة تعتبر الأكثر ارتفاعا في العالم.

بالتالي يمكن القول بأن منطقة الساحل الإفريقي هو ذلك الحزام الفاصل بين دول شمال إفريقيا ودول إفريقيا الوسطى والجنوبية حيث تضم بداخل هذا الشريط عدة دول نجد منها موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، السودان وأجزاء صغيرة من الحدود الجنوبية للجزائر والحدود الشمالية من بوركينا فاسو .

ونيجيريا وأجزاء من إيريتيريا وإيثيوبيا وتشير التقديرات إلى أن هذا الشريط أو الحزام الساحلي يقدر بحوالي 5500 كلم وبعرض من 350 إلى 500 كلم إضافة إلى أن منطقة الساحل الإفريقي تعتبر واحدة من أكبر المناطق في العالم انكشافا نظرا لطبيعتها الصحراوية، التي تندرج بمنطقة الصحراء الكبرى كونها أكبر صحاري العالم بمساحة تقدر 9 ملايين كلم مربع التي تأخذ جزء من الجزائر، النيجر، تشاد، مالي، موريتانيا وبوركينافاسو وجزء من السينغال بحيث تأخذ نسبة 70 بالمائة من المساحة الإجمالية لمنطقة الساحل الإفريقي امتدادا إلى نيجيريا وغامبيا وصولا لجزر الرأس الأخضر من الغرب وإثيوبيا وايريتريا من الشرق والتي تتميز بمناخ جاف وجو حار نتيجة للأراضي الجافة والطبيعة الصحراوية في منطقة الصحراء الكبرى ومناخ شبه جاف بأجزاء من الساحل الإفريقي.

وقد لعب المتغير المناخي دورا هاما في رسم خريطة الساحل الإفريقي لتشمل منطقة الصحراء الكبرى وبعض الدول التي تتقارب مع هاته المنطقة إثنيا وعرقيا، وخزانا لبعض الموارد الباطنية والسطحية المتشابهة، بمعنى أنه رسمت هاته الأخيرة دورا مهما لجغرافية

1 - Andre Bourgeot, "Sahara : espace geostratégique et enjeux politique(niger)", Chaier des recherches CNRS labouratoire d'anthropologie sociale, Autrepart(16), 2000, p43.

المنطقة بناء على الموقع والمناخ والثروات الطبيعية وسكان وطبيعة الأرض كمكونات أساسية لجيوبوليتيك هذا الحزام الإستراتيجي، وبلغة الأرقام نجد منطقة الساحل الإفريقي تغطي حوالي 30% من مساحة القارة الإفريقية.

الخريطة رقم 01: منطقة الساحل الإفريقي.

وإذا دققنا في منطقة الساحل الإفريقي نجد أن البعد الجغرافي لعب دورا كبيرا في أهمية المنطقة كونها تمثل منطقة التقاء بالنسبة لمجموعة من العوالم الحضارية والتاريخية والجغرافية والاقتصادية وحتى السياسية وخط فاصل بين إفريقيا السوداء والبيضاء وبين الحضارة الإفريقية والإسلامية وبالتالي يمكن القول بأن الساحل الإفريقي نقطة التقاء الحضارات الإنسانية والانتماءات العرقية والدينية[1]، حيث تمثل شريط إستراتيجي رابط بين أمريكا اللاتينية والقارة الأسيوية عبر البحر الأحمر والخليج العربي، فبالحسابات الجغرافية تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أهم الروابط الجغرافية والاقتصادية المهمة، إلا أنها تعتبر من أفقر المناطق في العالم رغم ما تتوفر عليه من موارد حيوية كبرى وهذا ما يفسر الاهتمام الكبير من طرف الدول كبرى على موارد المنطقة.

1- سمير قلاع الضروس، المقاربة الجزائرية لبناء الامن في منطقة الساحل الافريقي،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، ص41.

أما من حيث المعطيات الديموغرافية فقد أبرز" جيرارد فرانسوا ديمونت" Gerard Francois Demnant بأن منطقة الساحل الإفريقي تتكون من دول شاسعة المساحة وهذا مايتناقض مع المكونات البشرية التي تحتويها، كون عدد السكان بالإجمال في كل دول الساحل الإفريقي تقارب 80 مليون نسمة في حزام موريتانيا، مالي، النيجر، التشاد والسودان[1].

بناء على ذلك وتأسيسا عليه يمكن القول بأن منطقة الساحل الإفريقي هو ذلك القوس الممتد من السودان إلى موريتانيا وترتكز فيه ثلاث دول محورية هي التشاد، النيجر، ودولة مالي كما أسميها بناء على ما درست حول هذه المنطقة بدول العمق الساحل الإفريقي و فيما يلي سنعرض أهم هاته الدول :

أ. **دول العمق الساحلي:**

1- **مالي:** تعتبر من دول مركز الساحل الإفريقي نظرا لموقعه الجيواستراتيجي بمساحة إجمالية تقدر ب 1240000 كلم مربع ، يتركز السكان في الجنوب بالعاصمة باماكو" Bamako بتعداد سكاني يقدر ب 14,5 مليون نسمة من خلال آخر إحصائيات في هذه الدولة سنة 2009، حيث تنقسم إلى ثلاث مناطق كبرى في هذه الدولة، ونجد إقليم الشمال التي تحتوي على "كيدال"، "غاو" و تمبوكتو"، وإقليم الوسط التي تحوي على مناطق اموبتي" "سيغو" و "كوليكور" وإقليم الجنوب الحيوي المشتهر بالزراعة الذي يحوي على العاصمة باماكو"، "سيكاسو"، إضافة إلى منطقة اكايس" أما فيما يخص أكبر تركيز سكاني موجود بمنطقة "سيكاسو"، ويعتبر صيد الأسماك والزراعة من الأنشطة الإقتصادية المهمة في المنطقة بما تحويه من نهرين حيويين هما "نهر السينيغال" و "تهر النيجر" فنسبة التركيز في الجنوب يقدر ب 75 % مايعادل ب13 مليون نسمة، نظرا للطبيعة المناخية الملائمة للزراعة عكس شمال مالي ذات الطابع الصحراوي تحتل المرتبة ب 182 في تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 .

2- النيجر: باعتباره بلد غير ساحلي وهو من البلدان الأقل نموا وبلدان العجز الغدائي المنخفضة الدخل[2]، دولة تتشكل جزءا من الصحراء الكبرى في غرب إفريقيا ليس لها منفد

1 - Gerard francois Demont, article présent dans le cahier du CEREM (centre d'études et de recherches de l'école militaire , N13, 7 avril 2010.

2- تقرير برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية، الجمهورية النيجر: تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر"، مذكرة مقدمة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي، الدورة 107 بتقرير مصنف تحت رقم R12 /107/EB2012 ، روما 13 / 12 ديسمبر 2012، ص1.

بحري وعاصمتها نيامي Neyami وهي أكبر مدينة، ومساحة هذه الدولة 1,267000 كلم مربع ويقدر عدد السكان حسب إحصائيات 2009 بتعداد 15,306252 مليون نسمة بكثافة سكانية بتعداد 12نسمة في الكلم المربع وتعتبر من أفقر دول العالم بالرغم مما تحتويه من ثروات باطنية غير مستغلة مثل اليورانيوم، الفحم، والحديد، يتشكل سكانها من أغلبية إسلامية[1]، وهو ما جعلها تنخرط لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وتصنف من ضمن أخر 10 دول في تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 محتلة بذلك المرتبة 186.

3- تشاد: هي دولة كذلك تقع في وسط دول الساحل الإفريقي 11,780680نسمة حسب إحصائيات سنة 2010 بكثافة سكانية تقدر 8 نسمة في الكيلومتر مربع، كما تحتوي هذه المنطقة على مخزون هائل من الذهب، الحديد واليورانيوم، والملاحظ أن هذه الدولة تحمل نسبة نمو منخفضة كما تتكون هاته الدولة من تعدد الإثنيات والعرقيات، فمثلها مثل النيجر تحتلا ذيل الترتيب العالمي في تصنيف التنمية البشرية لسنة 2013 إذ تحتل المرتبة 184.

ب. دول الحواف الساحلي :

1- موريتانيا: دول تقع غرب إفريقيا مساحتها تقدر ب 1,032445كلم مربع بتعداد سكاني يقدر ب 3,291,000 مليون نسمة بكثافة تقدر 3,2 كلم مربع كما تعد هاته الدول جزءا مهما من الصحراء الكبرى وتحمل جزءا كبيرا من الحدود مع دولة مالي و الصحراء الغربية وأهم مواردها الحديد والثروة السمكية و مؤخرا تمت إكتشافات مهمة في المخزون النفطي ، كما أنها تحتل المرتبة 155في تقرير التنمية البشرية لسنة 2013.

2- السودان: كونه يمر عليه الشريط الساحلي في الجزء العلوي، عانت هاته الدولة من صراعات عرقية واثنية وأثرت بشكل سلبي، أدى ذلك إلى إنفصال الجنوب عن الشمال، كما يمر قوس الساحل الإفريقي على منطقة دارفور المتأزمة بالعنف والأوضاع الإنسانية المتردية.

وبناء على ذلك يمكن تقسيم منطقة الساحل الإفريقي إلى ثلاثة مستويات:

- **المستوى الأول:** دول المركز وعمق الساحل الأفريقي المتمثل في مالي النيجر وتشاد.

1 مصطفى بخوش، "منطقة الساحل الإفريقي بين الأبعاد الجيوسياسية والاعتبارات الجيواقتصادية"، **مجلة العالم الإستراتيجي**، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 7، (نوفمبر 2008)، ص 21

• **المستوى الثاني:** هم حواف دول الساحل الإفريقي المتمثل في السودان وموريتانيا

• **المستوى الثالث:** هم الدول الثانوية التي تمس جغرافية منطقة الساحل الإفريقي ونجد كل من الجزائر، بوركينافاسو، نيجيريا، إيريتيريا، السينيغال وجزر الرأس الأخضر.

المطلب الثاني : التوزيع السكاني والإثني لمنطقة الساحل الإفريقي :

تعتبر إفريقيا من أكثر القارات تواجد للإثنيات والعرقيات التي أصبحت هذه الأخيرة ترتبط بشكل كبير بالحروب الأهلية والعنف والإبادات الجماعية، وغدت مصدرا لتهديد أمن القارة، إلا أن فضاء الساحل الإفريقي بالخصوص توسع نطاقه نتيجة لعوامل تاريخية كالاستعمار ودوره في تشتيت القبائل على أكثر من دولة[1]، إضافة إلى بث ثقافة العداء والكره من خلال محاباة قبيلة على حساب أخرى هذا ما خلق نوعا من الحساسيات والنعرات الإثنية بين القبائل في الدولة الواحدة، فمسألة الهوية والأقليات الإثنية والدينية تشكل خطرا داهما على وحدة واستقرار جميع دول الساحل الإفريقي ودول شمال إفريقيا على حد سواء.

فهناك من الملاحظين من يرون بأن هناك أقليات إثنية قائمة على الدين، اللغة، الثقافة والهوية وهناك من يربط الإثنية بالعرق، فهناك عرق أسود إفريقي وعرق زنجي وعرق أبيض في المنطقة. وبالتالي يمكن أن نستخلص بأن المكونين الإثني القائم على الدين واللغة والمكون العرقي القائم على لون البشرة أي السلالة البشرية بين أبيض عربي إسلامي وأسود إفريقي زنجي مسيحي كلاهما حاضران في منطقة الساحل الإفريقي نظرا لشساعة المنطقة وتنوعها الحضاري.

كما أن النزاعات والصراعات العرقية في القوس الأزماتي كانت قائمة على العوامل البنيوية Conflict causes structural condition وهي العوامل المرتبطة بظروف وبيئة المجموعات مثل نسبة النمو السكاني وقلة الموارد الاقتصادية، الفقر، العنف البنيوي Structural Violence والحاجة والتهميش الثقافي والسياسي والديني كانت أبرز العوامل المرضية لنشوء النزاعات بين الجماعات الإثنية، إضافة إلى العامل التاريخي والحضاري كما أكده المفكر" أرنولد توينبي" Arnold Tyenebe فالتعددية الإثنية تلعب دورا كبيرا في الاستقرار السياسي والأمني فكلما كان هناك تجانس وتبادل الأدوار بين الحكومات والأنظمة واحترام الخصوصيات كلما ارتفع مستوى الأمن في المنطقة خاصة لما نعلم أن البناءات

1 -Daniel Posner , "Institution and ethenic polities in africa",Cmbridege University Press 2009, p22 .

القبلية في المنطقة تتميز بالتعقيد والتشابك، ومن هذا المنطلق سنحاول إبراز أهم الإثنيات الموجودة في المنطقة:

في مالي يعيش أكثر من ثلاث أرباع السكان في المناطق الريفية وبجنوب البلاد على الخصوص، والربع المتبقي يقطن في المدن، يبلغ عدد سكان مالي من العرب حوالي 300000 نسمة في الخط الحدودي الشمالي مع الجزائر وموريتانيا إضافة إلى القبائل التارقية التي تنتشر في أكثر من دولة.

وبالتالي ما يميز مجتمعات الساحل الإفريقي هو تعدد الإثنيات والعرقيات، فقبائل "البامبارا " موجودة في مالي، بوركينافاسو، النيجر، موريتانيا، السنيغال، أما فيما يخص قبائل "الفولاني" موجودة في مالي، النيجر، بوركينافاسو، تشاد، النيجر، السنيغال، نيجيريا وغينيا بيساو، وهذا ما يضعف التجانس والتناسق الإجتماعي نتيجة لهذا التعدد الإثني. أما الجنس الأبيض فيشكل فيه نسب ضئيلة في مالي، تشاد، موريتانيا وشمال النيجر وهم العرب المسلمين إضافة إلى قبائل التوارق .

ففي دراسة أجراها الباحث "مهدي تاج" Mahdi Taj في مقال نشره تحت عنوان "الأمن والإستقرار في منطقة الساحل الإفريقي"، حيث صنف البعد العرقي إلى اللون من خلال العرق الأسود الإفريقي والعرق الأبيض العربي المسلم كقبائل التوارق، المور وقبيلة التويو ذات اللون الأبيض السلالي أو مايسميها الباحث بالقبائل البيضاء[1].

وكمسحة عامة لأهم الإثنيات الموجودة في شريط الساحل نجد أكبر الإثنيات المتمركزة في دول المنطقة كقبائل "الفولاني" و"الهوسا" و"التوارق" و"التوبو" و"المادينجو" و "الكانوري" الأكثر إنتشارا على خط الساحل الإفريقي، وسكان العرب في بعض الأجزاء من المنطقة، حيث تتميز هذه المجتمعات بالتعدد العرقي في أكثر من دولة مما ساهم في زعزعة الإستقرار الإجتماعي وإيجاد المشاكل والعوائق التي وظفها المستعمر جيدا لإحكام سيطرته على المنطقة.

بالإضافة لهذه القبائل نجد في مالي قبائل البامبارا والسونغاي والبولس والكانوري والتوارق والعرب ومجموعة المادينجو كالبالينكيون السونكي أما قبائل البامبارا فهي المجموعة الإثنية الأكثر وجودا في مالي إضافة إلى قبائل الفولاني فهاتين الأخيرتين هم القبائل الأكثر

1 -Mehdi Taje," Sécurité et stabilité dans le Sahel Africain ", NDC Occasional paper, academic Research Branch, (Rome, December 2006).p2.

انتشارا والأكثر تقاربا وتجانسا في كل مجالات الحياة حيث تعيش هاتين القبيلتين في نقاط مختلفة في المناطق الريفية.

إذ تشير التقديرات بأن المكون العرقي المتمثل في قبائل الفولاني أو الفولفولدي أو مجموعة البيول هم الأكثر تواجدا حيث يستوطن في مالي قرابة مليون شخص الذي يعتبر أكبر مجتمع للبدو والرحل في العالم، المنتشرة في دول غرب إفريقيا، وهناك من صنف هذه المجتمعات الفولانية المنتشرة في دول الساحل بأنها من أصول عربية تستقر في الصحراء الكبرى، كما أن الفولانيون شعب فخور بنفسه، ويعمل معظمهم بالزراعة ويسكنون في الأكواخ كالقباب وسقوفها من القش والحصير، لكن هناك مجموعات تعمل في مجال الرعي وهم قبائل رحل لا يستقرون في مكان واحد ويتواصلون بلغة البامبارا الواسعة الانتشار في كل من النيجر، تشاد، بوركينا فاسو وغينيا.

أما في النيجر نجد قبيلة الهوسا ذات الأغلبية الإثنية إضافة إلى قبائل "الدجيرما" والسونغاي والفولاني وقبائل التوارق والكانوري والتوبو إضافة إلى العرب المسلمين الذين يمثلون نسبة 20 % مجتمعين كلهم. وفيما يخص قبيلة الهوسا الذي يتكون هذا الإسم من جزئين الهو" معناه الراكب و اسا" معناه الثور ويكون المعنى راكب الثور حيث تقول الروايات التاريخية بأن الهوسا كقبيلة يستعملون الثور كوسيلة للنقل والترحال وتستقر هذه القبائل في شمال نيجيريا وجنوب النيجر وتشاد وبعض أجزاء من جنوب مالي، ويتكلمون بلغة الهوسا التي تنتشر بشكل واسع في تشاد والنيجر فمعروف عن قبيلة الهوسا أنها تدين بالإسلام خاصة في تشاد والسودان وإنتشرت هذه القبائل في السودان عبر رحلات الحج وكانت قبائل الهوسا لا تؤمن كذلك بالحدود السياسية، فكان انتشارهم ونشاطهم من السنيغال إلى السودان وتعرف عندهم هاته المنطقة ببلاد السودان[1].

وصولا إلى تشاد التي تعتبر دولة محورية في الساحل الإفريقي، إلا أنه يتألف في هذا البلد أكبر عدد من الإثنيات مقارنة بدول الجوار الذي يظم حوالي 200إثنية وأبرز هاته القبائل في تشاد نجد قبيلة "الباجيرمي" و "الغولا" و "الكوري" و "التويو" والهوسا والكانوري والعرب وقبائل الفولاني في أقصى غرب تشاد إلا أن العرب السودانيون الأكثر انتشارا بحوالي 30,3 %[2]. وفي موريتانيا فهم ينقسمون ما بين العرب والتوارق ذات الجنس الأبيض

1 -Mahdi Taje," Sécurité et stabilité dans le Sahel Africaine", op cit, p 22.

2- أسماء رسولي، مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير (غير منشورة) في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2011، ص80-83.

والأسمر التي تعتبر كأغلبية عرقية في موريتانيا بحوالي 80% ونجد قبائل البامبارا وزنوج إفريقيا التي تضم المجموعات العرقية ك "الولوف"، "السنكي" و"البولار" وزنوج إفريقيا التي تجتمع كلها بنسبة 20%، فالناظر والملاحظ التاريخ موريتانيا يجد أن البعد الجغرافي ساهم كمحدد كبير في خلق مزيجبين العرب البيض كالتوارق، وبين الأفارقة السود في الجنوب إلا أنه بالرغم من التناقض العرقي نشأ تجانس وتناسق اجتماعي جمعهما دين الإسلام كمكون أساسي للشعب الموريتاني إضافة إلى انتشار بعض الجماعات العرقية في الجنوب أبرزها قبائل الدينكا" التي ترجع أصولها من جنوب السودان [1].

وبالإضافة إلى ذلك لدينا ديانات مختلفة إلى جانب الإسلام والمسيحية وديانات وثنية عديدة إلى جانب لغات متعددة، هذا التنوع العرقي والإثني واللغوي جعل المنطقة مرتعا للمشاكل التي لا تنتهي خاصة أزمة دارفور في شرق السودان التي أثرت بشكل كبير على التشاد والنيجر من مشكلة اللاجئين ونفس المعضلة الأمنية التي تعيشها منطقة شمال مالي كمشكلة الطوارق في مالي والنيجر. أما سياسيا فشلت هذه الدول ومنذ استقلالها في بناء كيانات عرقية تضمن الحياة المستقرة لمواطنيها نتيجة لتراكم مجموعة من العوامل من أهمها نظام القبائل والعشائر الذي لا يزال يهيمن على السياسة المحلية وكذلك التقسيم الاستعماري للحدود الذي لم يراعي التوزيع الإثني للقبائل، على غرار أقلية التوارق التي سيتم التعرض إليها بالتفصيل في بقية الدراسة ، ونتيجة لذلك لم تستطع هاته الدول بناء اقتصاديات قوية توفر مستلزمات الحياة لمواطنيها، مما أوجد توترا دائما أضعف من سيادة الدولة الوطنية، كما أدى إلى ضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول مع إنتشار الفساد السياسي وضعف الأداء المؤسساتي وغياب التنمية في ظل فقدان الآليات المناسبة لحل النزاعات الداخلية والإثنية والعرقية.

إن التخلف الكبير الذي تعيشه دول المنطقة بشقيه الاقتصادي والسياسي جعل هاته الدول مصدرا للتهديد الإقليمي من خلال النزاعات الداخلية التي تسببت فيه بعض الإثنيات التي تحس بأنها محرومة من أبسط أساسيات الحياة، هذه الصراعات الإثنية التي قد تأخذ منحنى خطيرا إذا اتبعت مبدأ الانتشار نحو تطوير النزاع إلى نزاع إقليمي ودولي وهذا ما

1-المرجع نفسه ص 85

عبر عنه الباحث مهدي تاج من خلال النظرية كاستس" caste theory التي تركز على أن كل حركة هامة في منطقة معينة تؤثر تأثيرا جدريا في المناطق المجاورة[1].

إن الكثير من الدراسات المخابراتية والأكاديمية أثبتت أن الإرهاب الدولي له صلة وطيدة بالجماعات العرقية التي تحس هاته الأخيرة بأنها مهمشة داخل دولتها وخاصة إذا تدخلت دولة أخرى لصالح الدولة الثانية ضد الجماعة العرقية هذا ينتج عدم ثقة لدى الجماعة العرقية في كل المجتمع الدولي وبالتالي تبني سلوكات عنيفة ضد أي أجنبي.

واستخلاصا، يمكن القول بأن سبب انتشار الحروب والصراعات في منطقة الساحل الإفريقي من حيث الجوهر والأساس إلى أزمة الهوية وضعف الاندماج الوطني الناجم عن التقسيم العشوائي للحدود إبان الحقبة الاستعمارية والتي لم يراع فيها خصوصية التركيبة الاجتماعية، فلقد أسس المستعمر دول الساحل ضمن حدود سياسية وإدارية مصطنعة قطعت علاقات المجتمعات والثقافات واللغات في إطار إستراتيجية العودة.

المبحث الثاني : الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي :

تبرز الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي من كونه المجال الجغرافي القريب لمجموعة من الأقاليم الحيوية، فشريط أو خط الساحل يشكل محورا إستراتيجيا مهم في القارة الإفريقية، ومن هنا يمكن الاعتماد على المدخل الجيوبوليتيكي كمنطلق للاهتمام الغربي بالساحل الإفريقي، حيث تظهر[2] أهمية المنطقة من خلال ما يتمتع به من موقع إستراتيجي محادي لأهم المناطق التي أصبحت تعرف تنافسا دوليا كبيرا عليهما في الآونة الأخيرة.

المطلب الأول : النفط كعامل إستراتيجي :

تمتلك دول الساحل الإفريقي احتياطات نفطية كبيرة، لذا أصبحت في بؤرة الاهتمام العالمي لما تمثله من أهمية جيوبوليتكية وإستراتيجية واقتصادية متنامية، فالساحل اليوم يطرح بديلا قويا لمصادر النفط في الشرق الأوسط، الأمر الذي أدى بدوره إلى احتدام التنافس الدولي على النفط والموارد الطبيعية الإفريقية بصفة عامة، الذي يتوقع له أن يأخذ منحنى جديدا خلال السنوات المقبلة، حيث أخذ النفط في منطقة الساحل إضافة إلى بعض دول الجوار كنيجيريا، ليبيا، الجزائر وغينيا بيساو[3]، خاصة لما نعلم أن إفريقيا كقارة تحتل موقعا

1- مهدي تاج، "المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 20 أكتوبر 2011، ص 9.

2- خالد حنفي علي، "موقع إفريقيا في إستراتيجية أمريكا الجديدة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 145، (أكتوبر 2003)، ص 207.

3- أحمد مقرم النهدي، "موقع قارة إفريقيا الإستراتيجي"، **مجلة قراءات إفريقية** ، العدد 6، (سبتمبر 2010)، ص 47.

مهما في خريطة النفط العالمية، ويتركز إنتاج النفط في منطقة غرب إفريقيا وتأتي نيجيريا في مقدمتها، كما تعتبر الدولة العاشرة في التصنيف العالمي للدول المنتجة للنفط إذ بلغ إنتاجها 3ملايين برميل يوميا عام 2008، إضافة إلى الجزائر التي تحتل الرتبة الخامسة عشر بمخزون احتياطي مؤكد مقدر ب 12 مليار ومئتي مليون برميل، وبناءا على ما سبق يمكن القول بأن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل مرتبطة في الأساس بمناطق دول الجوار مثل نيجيريا والجزائر وليبيا التي تتقاطع جغرافيا بالساحل الإفريقي حيث يرى "فيليب لوبيز" PHelipe Lopes بأن منطقة غرب إفريقيا والصحراء الكبرى وصولا إلى السودان تمثل محورا تنافس كبيرين بين القوى الكبرى، حيث تصل 70% من نسبة الاحتياطي الإفريقي في نيجيريا بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة الدول المنتجة للنفط OPEC كما أنها تستحوذ على 189 تريليون قدم مكعب من احتياطي الغاز إضافة للبترول، في المقابل سعت نيجيريا لرفع مخزونها إلى 40 مليار برميل وتسعى لرفع قدرتها الإنتاجية بحلول 2020 إلى 740 ألف برميل يوميا .

- أما منطقة شمال إفريقيا فنجد دولتى أعظاء في منظمة الأوبيك هما ليبيا والجزائر وفي وسط إفريقيا (تشاد والكونغو الديمقراطي) اللتان يتميزا بترول هاتين الدولتين بميزة وجودة عالية وحديث الاكتشاف، حيث بدأ في الإنتاج في جويلية 2002 من حوض دويا في الجنوب وبلغ الإنتاج 225 ألف برميل حسب تقديرات سنة 2006.
- فعند قيامنا مثلا بدراسة مسحية للثروات النفطية لدول منطقة الساحل الإفريقي نرى أن هاته الأخيرة تمثل محور تنافس دولي واستراتيجي بحكم الموارد الطبيعية والباطنية والغير المستغلة نجد:

أ- النيجر:

تمتلك النيجر احتياطات نفطية كبيرة خاصة في مناطق "أوجاديم" شمال بحيرة تشاد النيجرية ومنطقة "دجادو"، ففي عام 2008 أعطت الحكومة النيجرية حق الانتفاع بمنطقة أوجاديم حيث أعلنت النيجر أن الشركة الصينية ستقوم بإنشاء الآبار، وقد تم فتح 11 بئر إلى غاية 2012 بقدرة إنتاجية وصلت إلى 200000 برميل يوميا، وتمتلك النيجر احتياطات من النفط تقدر ب 324مليون برميل تم الكشف عنها حديثا في صحراء النيجر خاصة بمنطقتي "تينيري" وواحة "بيلما" إلا أنه تبقى عملية الإنتاج النفطي تحت المستوى المطلوب كون هاته الدولة حديثة الاكتشاف البترولي، وتسعى مجموعة من الشركات الأمريكية على

غرار "هانت أويل" Hant oil وشركات التنقيب والاكتشاف البترولي ك "إكسون موبيل " Exon Mobile و"بيترونز" Petronze، إلى أن التنقيب لم يتخطى المراحل الكشفية نظرا للطبيعة الزراعية السكان النيجر وتجدر الإشارة هنا بأن النفط والموارد النفطية مثلت عاملا مغذيا للصراع فقد شهدت منطقة الدلتا النيجر" مواجهات مسلحة بين القبائل .

ب- **تشاد:** تحول النفط في تشاد إلى مصدر الدخل الأول في الصادرات التشادية قبل القطن والمحاصيل الزراعية، فقد بدأ الإنتاج في تشاد جويلية 2003 من حوض "دوبا"doba في جنوب البلاد[1]، وفي سنة 2004 حقق التشاد 67,5 مليار فرنك إفريقي بما يعادل 103 مليون أورو بإنتاج يقدر 200 ألف برميل يوميا بالرغم من أنه يعتبر ضعيفا مقارنة بنيجيريا، إلا أنه رفع من مستوى الاقتصاد التشادي خاصة في قطاعات البناء والأشغال العمومية، حيث وقع البنك الدولي إتفاقا يلزم الحكومة التشادية بإنفاق 85 % من عوائد وأرباح البترول على مشروعاتها التنموية للتخفيف من حدة الفقر ورفع مستوى التعليم .

فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى لإقامة موقع لها في المنطقة من أجل تأمين أنبوب تشاد – الكاميرون الذي يضخ 250 ألف برميل من النفط يوميا، وتم تخصيص 65 مليون دولار للقيام بالتدريب العسكري على مستوى خط مالي، النيجر، تشاد، موريتانيا من أجل حماية شركاتها البترولية، وهو الأمر الذي تسعى واشنطن لفرض الأمن في الشريط الإستراتيجي بين الساحل الإفريقي والقرن الإفريقي[2]، إلا أنه أدى تشغيل حقول النفط وخط الأنابيب من التشاد إلى الكاميرون إلى انتهاكات لحقوق الإنسان ومضايقات للمزارعين الفقراء في المنطقة وتم منعهم للوصول إلى الخط خاصة شركتي إكسون موبيل و"بيتروناس"، فقد تخلت عن مسؤوليتها تجاه حقوق الإنسان عبر تحالفها مع الأنظمة السياسية في الدولتين كما رفضت إكسون موبيل تعويض المزارعين وإعادة أراضيهم إليهم، إضافة إلى ذلك منعت بعض القرى من الحصول على بعض مصادر المياه النظيفة الوحيدة المتوفرة لها[3].

1- نادية عبد الفتاح، "تكالب القوى الكبرى على البترول والغاز في إفريقيا"، **التقرير الإستراتيجي الإفريقي**، جامعة القاهرة: المركز البحوث لإفريقية، 2006، ص 14 .

2- أحمد إبراهيم محمود، **الحروب الأهلية في إفريقيا**، جامعة القاهرة :مركز الد ا رسات السياسية والإسترا تيجية، . 2001 ص25 .

3- خالد حنفي علي، "الشركات العالمية ... لعبة الصراع والموارد في إفريقيا"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 169، (جويلية 2007)، ص 91.

ج- **السودان:** تمتاز هاته الدولة بأنها منطقة غنية بالموارد الطبيعية ويعتبر البترول من أهم صادراته ومن أهم أسباب الصراع بين الشمال والجنوب حيث تتركز هذه الثروة البترولية في مناطق النوير" و"الدينكا"، حيث بدأت عملية التنقيب عن النفط مع شركة شيفرون" Chevron الأمريكية 1974، ثم أعقبها اتفاقيات مع شركات متعددة الجنسيات خاصة الفرنسية والكندية فمجمل إنتاج النفط في السودان إلى غاية سنة 1998 في حدود 3 ملايين برميل، ومن أبرز حقولها نجد حقل "أبو جابرة" وشارف" وحقل "عداريلو هجليغ"[1].

د- موريتانيا: أجمع أغلب المهتمين باقتصاد الدولة الموريتانية الحديثة على أن هذا البلد ذات الموقع الجيو استراتيجي المتميز برا وبحرا والذي يحتوي أصنافا من المواد المعدنية لا يمكن أن يخلو من الذهب الأسود خاصة بعد ظهور نتائج التنقيب أين يمكن أن تكون في مصاف الدول المنتجة مع نيجيريا وتشاد للذهب الأسود والغاز، حيث أكتشف أول بئر سنة 2001 وهو بئر الشنقيط" باحتياط يصل إلى 120 مليون برميل بمعدل طاقة إنتاجية يومية في حدود 75 ألف برميل يوميا، وتشير التقديرات أن موريتانيا حاليا تندرج ضمن الدول الممتلكة للنفط المؤكد والمقدر ب 100 مليون برميل ومصنفة 67 عالميا حسب إحصائيات 2011 .

1 - خالد حنفي علي ، مرجع سابق، ص 96.

* تجدر الإشارة أنه بعد انفصال الجنوب عن الشمال في 9 جويلية 2011 تراجع نصيب السودان من حصة النفط، حيث كان الصراع على النفط من أبرز أسباب الانفصال وبمساعدة أطراف دولية مباشرة ودخول قوى غير تقليدية وصاعدة، فالسلطات الأمريكية وشركاتها البترولية هي التي شجعت على إيجاد المتمردين في الجنوب، حيث انطلقت نظرة الولايات المتحدة للسودان من واقع إستراتيجيتها الكونية في إطار الحرب الباردة وبحثها عن مواقع النفوذ ومحاصرة الصعود الصيني، وجاء عرض المعونة الأميركية من النصف الثاني من القرن الماضي أين اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية بتشجيع حركات التمرد في الجنوب وتدعيمهم في إعلان دولة الجنوب. وتعد السودان من أهم الدول المنتجة للنفط قبل انفصاله وحسب تقديرات وزارة الطاقة السودانية يبلغ إنتاج النفط 5 ملايين برميل سنة 2007 ويبلغ الاحتياطي المثبت قرابة 2 مليار برميل سنة 2009 قبل الانفصال

خريطة رقم02: الموارد الطبيعية في الساحل الإفريقي.

Source: Mehdi TAJE, Enjeux ouest-africains: Vulnérabilités et facteurs d'insécurité au Sahel, Note publiée par le Secrétariat du Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest (CSAO/OCDE), No 1, août 2010, p4.

المطلب الثاني : الثروات المعدنية والزراعية كعامل استراتيجي:

أشارت العديد من التقارير عن وجود كميات كبيرة من احتياطي الذهب واليورانيوم والفحم في الشريط الإستراتيجي للساحل الإفريقي، بدون استثناء أي دولة سواء كانت في الحزام أو المناطق المتاخمة للشريط بمعنى دول الجوار الساحلي، فالنيجر يظل اليورانيوم فيه من أبرز الموارد الطبيعية التي تمتلكها حيث تتمتع بعائدات كبيرة عامي 1960 و1970 جراء التنقيب عن اليورانيوم خاصة بعد إكتشاف منجمين كبيرين لليورانيوم بالقرب من مدينة أرليت الشمالية أما فيما يخص الذهب فهي موجودة بين نهر النيجر ومناطق متاخمة لبوركينافاسو[1]، حيث في سنة 2004 أعلن الرئيس "تانجي مامادو" عن افتتاح منجم للذهب في مقاطعة التنز" وقد وصفت هذه اللحظة بالتاريخية في تاريخ النيجر المعاصر باعتباره أول منجم للذهب إضافة للفحم العالي الجودة المتمركز في جنوب وغرب البلاد وبالتحديد في مدينة أجاديز" كما تتوقع شركة اليبتاكو" Liptako للتعدين عن اكتشافات الذهب والفحم في الستة سنوات المقبلة أي إلى غاية 2018.

إضافة لعائدات النفط في التشاد وموقعها الحيوي التي تتوسط إفريقيا الوسطى من الجنوب وشرق إفريقيا الوسطى وشمال إفريقيا تعتبر الأخيرة من الدول المنتجة الجديدة للنفط

1- Philipp Heinrigs, Le Pétrole et le Gaz, Atlas de l'Intégration Régionale en afrique de l'Ouest, Club du Sahel et de l'Afrique de L'ouest, CEDEAO, avril 2007, p 12.

في إفريقيا، بيد أن هناك تنافس فرنسي أمريكي للنفط والثروات المعدنية الأخرى خاصة في مجال التنقيب والحفر والبحث عن المناجم منذ استقلال التشاد سنة 1960، كما شهدت هذه الدولة صراعات قبلية ودينية بين المسيحيين ذاتهم حول التموقع والتوزيع إضافة إلى الحروب الإثنية الأخرى بسبب إقصاء وتهميش بعض الإثنيات من خيرات هذا البلد[1]. كما تعد تشاد دولة أقل تصحرا من النيجر ومالي، فهي تتوفر على محاصيل هائلة في القطاع الزراعي كالسكر والزيوت إضافة إلى المنتوجات الحيوانية والصناعات البتروكيمياوية، وهناك تطور هائل في مجال الطاقة الكهربائية والشمسية.

أما موريتانيا فتمتاز بتنوع ثرواتها المعدنية من حديد ونحاس وفوسفات إلا أنه يبقى النشاط الزراعي من أهم النشاطات الاقتصادية إذ يتجاوز نسبة المشتغلين بالقطاع حوالي 55% حسب تقديرات وإحصائيات 2010 للتنمية البشرية، وفي مالي يتجاوز نسبة المشتغلين بالقطاع الزراعي عن 75 بالمائة من نفس المؤشر، كما ينتج أنواع عديدة من المنتوجات الزراعية والجلدية والحيوانية وصناعة النسيج والمواد الغذائية، كما أن الحكومة حاولت أن تشجع الاستثمارات في هذا المجال خاصة في القطن الذي يعتبر المحصول الاقتصادي الأول للتصدير خاصة لدول غرب إفريقيا[2].

هذه الموارد الطبيعية زادت من الأهمية الجيوبوليتيكية للساحل الإفريقي التي زادت من حدة تحدياتها السياسية والاقتصادية وارتفاع مستوى التنافس الدولي والأجنبي عليها، ففرنسا تعتبر دول الساحل الإفريقي منطقة نفوذ حيوي بحكم أن دول الساحل كانت من بين مستعمراتها السابقة، ومن جهة أخرى تواجد القوات الفرنسية الخاصة ليس من أجل حماية رعاياها ولكن بغية حماية مصالحها الإستراتيجية، كحماية مثلا شركة "أريفا" Areva[3*] مستثمرة في المجال الطاقوي في النيجر لاستغلال اليورانيوم وغيرها من الشركات إضافة إلى دولة مالي التي تشير مجموعة من الدراسات بأنها دولة نفطية تزخر بثروات طبيعية هائلة لم تكتشف بعد كاليورانيوم، النفط، الغاز وهي من بين أهم عناصر الجذب من الطرف القوى

1 Ibid, p14.

2 Ibid, p15.

3 * هو مجمع فرنسي ضخم يعمل في مجالات متعددة وأبرزها الطاقة النووية، فإلى غاية سنة 2007 كان الأول في العالم في هذا المجال، حيث تعد من أكبر الشركات المتخصصة في استخراج والتنقيب عن اليورانيوم في منطقة الساحل الإفريقي، وفي النيجر بصفة خاصة، حيث تقوم مجموعة أريفا النووية الفرنسية، الذي يعتبر ثاني أكبر منتج لليورانيوم في العالم، باستخراج أكثر من ثلث مواردها الخام من النيجر، وتستثمر أريفا الموجودة منذ أكثر من 40 عاما في النيجر، منجمين لليورانيوم.

الكبرى والهدف الأساسي هو التحكم في مصادر الطاقة وهنا تبرز النظرية الواقعية الأمنية لتوضح بأن المصلحة هي المحرك الأساسي لإستراتيجية مكافحة الإرهاب .

الفصل الثانـي

إستراتيجية الدول الكبرى واثر صراعها على الأمن القومـي الجزائري

تمهيد

المبحث الأول : إستراتيجية الدول الكبرى في منطقة الساحل الإفريقي .

المبحث الثاني : تأثير صراع الدول الكبرى على الأمن القومي الجزائري.

تمهيد :

بالقراءة الجيواستراتيجية تعتبر هذه المنطقة نقطة امتداد جغرافية وحضارية وعلى قدر كبير من الأهمية الإستراتيجية نظرا لتواصلها مع شمال إفريقيا، إفريقيا ما وراء الصحراء وبمعنى أخر تعتبر هذه المنطقة بوابة إفريقيا السوداء ومنطقة الشرق الأوسط والقرن الإفريقي ومحيطي الامتداد العالمي الهندي والأطلسي مما أنتج اهتماما متزيدا وكبيرا لقوى الكبرى خاصة فرنسا بالاعتماد على المحدد التاريخي، والولايات المتحدة الأمريكية بناء على المعيار الواقعي إضافة إلى الصين بناءا على معطيات اقتصادية بحتة ودول أخرى صاعدة تسعى لتحقيق النفوذ في القارة الإفريقية.

المبحث الأول: إستراتجية الدول الكبرى في منطقة الساحل الأفريقي:

المطلب الأول : الإستراتيجية الأمريكية اتجاه منطقة الساحل الأفريقي

كان اهتمام الولايات المتحدة بإفريقيا خلال الحرب الباردة منحصرا في إستراتيجية احتواء الشيوعية في كل الأقاليم التي تحاول بناء قاعدة فيها، لاسيما في الدول حديثة الاستقلال ومنها المتواجدة في إفريقيا، وبالمقابل دعم ونشر القيم الليبرالية تحت شعارات حقوق الإنسان والديمقراطية، هذا لا يعني أن هذين الهدفين كانا الوحيدين وإنما كانا يتصدران قائمة أولويات الأهداف الأمريكية في إفريقيا خلال هذه الفترة.

أما اليوم وقد زال الخطر الشيوعي، وتزداد أهمية القضايا الاقتصادية في أجندة الشؤون الدولية، فقد شرعت الولايات المتحدة في أحداث تغييرا اقتصادية وهيكلية في الدول الإفريقية بما يخدم مصالحها، وبذلك توسع قاعدة نفوذها الاقتصادي في إفريقيا، وكل في سبيل إقامة منطقة تجارة حرة بينها وبين إفريقيا في بداية 2020[1]، وتحت المتغير الاقتصادي تكمن عدة محركات لعل أكثرها تأثيرا فيه ما يلي :

• تحتوي إفريقيا على سوق كبيرة، حيث يقدر عدد سكانها بحوالي 700 مليون نسمة وفتية فهي سوق استهلاكية، وهي تحتوي العديد من الحواجز لذا تعمل الولايات المتحدة على رفعه حجم تجارتها البينية مع إفريقيا، حيث يشير تقرير وزارة التجارة الأمريكي عام 2012، أن حجم التجارة الخارجية، وهو رقم لم يكن من قبل بل هو في تزايد مستمر، ولاسيما وأنه

1- رضا شوادرة ،المقاربة الامنية الجزائرية تجاه التهديدات الامنية التماثلية وغير التماثلية في منطقة الساحل الافريقي،اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2017 ص 218 .

في التقرير السنوي للرئيس الأمريكي، أمام الكونغرس في فيفري 2012، جاء فيه: "أن النمو الاقتصادي الإفريقي هو في صالح المصلحة القومية للولايات المتحدة الأمريكية "[1].

كما تم دعم مفاوضات السلم عام 2003، وتأييد الولايات المتحدة لاتفاق السلام في بورندي في نوفمبر 2003، كما ضغطت على حركة يونيتا في أنجولا لإنهاء الحرب الأهلية في أفريل 2002، وهذا كما سبق الذكر لتحمي أمريكا مصالحها، ومناطق النفط، ومن جهة أخرى تعمل الولايات المتحدة على إدخال إفريقيا في مجال التبادل الحر خاصة في مجال المواد الأولية، وذلك لتستفيد إلى أقصى درجة ممكنة من ثروات القارة، وهذا ما جاء على لسان "س. موريسون Steve Morrison" مدير البرنامج الإفريقي في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS) حيث قال أن الولايات المتحدة تهدف إلى إشاعة الاستقرار في كل من كينيا وإثيوبيا والسودان ونيجيريا كشركاء أساسيين في أي مبادرة سياسية وتريد إيجاد إطار إقليمي لحلال أزمات المحلية"، فهذه الدولة غير قادرة وعاجزة عن تسوية أزماتها بالاعتماد على نفسها، لذا تتكفل الولايات المتحدة بإرسال مؤطرين وتقنيين في هذا المجال وقد تزايد الاهتمام الولايات المتحدة بإفريقيا لعدة أسباب لعل أهمها: (الإرهاب) حيث ترى أن الحاجات الإنسانية المهشمة من قبل الدولة الإفريقية العاجزة عن تلبية هذه الحاجات هو سبب هذا الإرهاب، إضافة إلى ذلك حماية الاستثمارات الأمريكية في القارة لا سيما وأنها حوالي 22% من احتياجاتها النفطية تأتيها من إفريقيا[2] ، وقد تعرضت أنابيب نقل النفط النيجيري من قبل للقصف. إزدياد أهمية المرتكزات الإستراتيجية التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية الإفريقية في عصر العولمة، كالموقع الإستراتيجي للقارة، ومحاذاتها للمحيط الأطلسي والثروات وخطوط التجارة .

كما يمكن إبراز السياسة الأمريكية التي كانت منتهجة في عهدة الرئيس باراك أوباما Barack Obama, خلف جورج بوش الإبن الذي اعتمد منطق التدخل العسكري في إفريقيا، وهذا بحثا على موارد طاقوية جديدة أو رسم مسار جديد، يقوم على شراكة

1- رضا شوادرة ،المقاربة الامنية الجزائرية تجاه التهديدات الامنية التماثلية وغير التماثلية في منطقة الساحل الافريقي، ص219.

2- محمد صديق احمد مضوي،الوجود الامريكي في القرن الافريقي، مركز الراصد للدراسات السياسية، ماي2009، ص325.

دولية ومتعددة الأطراف مع الدول الإفريقية التحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، فضلا عن الحكامة المحلية، وخلق نظام جديد طاقوي يقوم على استخدام الموارد النظيفة والآمنة المتجددة، وهكذا يمكن القول أن انتخاب أول رئيس أمريكي من أصول إفريقية ، قد رافقته توقعات عالية لغاية من السياسة الولايات المتحدة تجاه القارة السمراء، وتفاؤل من أن الأمن في الساحل: بين الجهود الأمنية الإقليمية والمشاريع الأمنية الأجنبية.

أولا: الآليات الأمريكية المعتمدة لتحقيق أهدافها في إفريقيا:

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تواجدها بإفريقيا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تعمل على تحقيقها بمختلف الوسائل المتاحة السياسية، الاقتصادية والأمنية، وتعززت هذه الآليات بشكل خاص بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أين صارت ترى أن الأمن والوجود الأمريكي مهددان نتيجة تعدد الأخطار على المستوى العالمي، ولهذا عملت على التواجد في كل الأقاليم المشكلة لبؤر التوتر على المستوى العالمي، ومنها إفريقيا التي تعتبر معقل لبعض الشبكات الإرهابية و للجريمة المنظمة والهجرة السرية و تجارة المخدرات وغيرها من الأخطار.

1- **اقتصاديا:** كان أول إهتمام للولايات المتحدة الأمريكية بإفريقيا من هذا الجانب، ما بين سنتي 1992 1993 مع Raman Brown سكرتير الدولة في التجارة والذي زار خمس دول افريقية هي ساحل العاج، غانا، كينيا، انغولا، بوتسوانا، والتقى بمسؤولين حكوميين وخواص لحوالي 40 دولة إفريقية، ومن خلال هذا اللقاء تم إنشاء مجلس التعاون الإفريقي corporate Council of Africa [1]، كما أن إستراتيجيات اقتصادية أخرى تتمثل في دعم التجارة والاستثمار، حيث أقرت لجنة الإعتمادات بمجلس النواب الأمريكي تشريعا يعطي حرية الدخول بدون جمارك للمزيد من منتجات دول إفريقيا إلى أسواق الو م أ وذلك سنة 1998، أما في سنة 1999 وافق رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أثناء المؤتمر الأمريكي الإفريقي بواشنطن على إسقاط 70 مليار دولار ديون مستحقة على الدول الإفريقية ، كما يرتكز الوجود الأمريكي في مناطق معينة مثل غانا في الغرب، أوغندا في الوسط، جنوب إفريقيا في جنوب القارة، من قبل الهيئة الأمريكية للاستثمار الخاص OPIC وهي هيئة تابعة للحكومة الأمريكية تعمل في مجال الاستثمار وراء البحارو يبلغ

1- رضا شوادرة، مرجع سابق،ص 222 .

رأسمال هذا الصندوق 350 مليون، 2/3 رأسماله من طرف ال وم أ و 1/3 من قبل المؤسسات الإستثمارية.

ربطت الو م أ مساعداتها الاقتصادية بشرط إذا طالبت حوالي 41 دولة إفريقية بضرورة تحسين أجواء التجارة وأنظمة السجن و تنسيق السياسات من أجل النمو وزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي، فأصدرت الإدارة الأمريكية قانون الفرص والنمو الإفريقي" " Africain Growth Opportunity AGAO" لغرض تحرير التجارة الإفريقية وفتح الباب أمام الاستثمارات الأمريكية في إفريقيا، هذا المشروع يقوم على فكرة الشراكة، حيث تعتبر الدول الإفريقية شريكة لا متلقية للمساعدات فقط[1]، مما يترتب عليه مسؤوليات من الجانب الإفريقي، لقد حد هذا القانون في جويلية 2004 (AGOA3) ومدد إلى غاية عام 2015 .

كما أن المساعدات الأمريكية كأحد الوسائل الناجعة والتي نجحت الولايات المتحدة في استقطاب العديد القيادات الإفريقية بواسطتها، وستزيد حيث ستصبح 8.7 بليون دولار بحلول عام 2020 ، بعدما كان حوالي 4 بليون عام 2010، إضافة إلى أنه في العشر سنوات المقبلة هناك شركات أمريكية ستستثمر في مجال النفط بحوالي 50 مليار دولار، لا سيما وأن ربع احتياجات الولايات المتحدة ستكون من إفريقيا وليست هذه الترتيبات الاقتصادية حديثة العهد فقد أنشأ أحد المسؤولين في الإدارة الأمريكية "Rom Brown" عام 1992 تعاونا خاصا بالتبادل التجاري بين الولايات المتحدة ودول إفريقيا," Corporate councilon Africa" تحت عنوان " جلب رؤوس الأموال إلى إفريقيا"، وقد نجحت هذه المبادرة عام 1997 في حوالي 750 مستثمر.

2- **عسكريا:** حيث استهدفت به الولايات المتحدة ، حماية ما أنشأته على المستوى الاقتصادي، وركزت على أن تكون المبادرات في هذا المجال قوامها إفريقيا، ولا بأس أن تكون القيادة والتوجيه أمريكية بسبب عدم كفاءة هذه الدولة وهشاشة أجهزتها فالدولة الفاشلة تستلزم تدخلا قويا يقاوم إختلالاتها، وعلى هذا الأساس تم تشكيل عدة أجهزة في هذا السياق

1- امحند برقوقئ، **التهديدات الأمنية في المنظور الدبلوماسي الجزائري**، مقال منشور لطلبة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية(جامعة الجزائر)والمعهد الديبلوماسي والعلاقات الدولية(و زارة الخارجية الجزائرية.) ص 73.

منها: قوة التدخل الإفريقية لمواجهة الأزمات وذلك استنادا إلى المبادرة الخاصة بمواجهة الأزمات الإفريقية (ACIR) ، ويتمثل الدور الأمريكي في التدريب وتوفير المعدات الأزمة وتحقيق الترابط بين مختلف الدول الأطراف في هذه المبادرة، تتكون هذه القوة من حوالي إثني عشر ألف جندي إفريقي بقيادة ضباط أفارقة مؤهلين، ومن بين الدول الأطراف في هذه المبادرة : إثيوبيا، غانا، السنغال، أوغندا، مالاوي وماليا[1]، رغم أن من شروط المشاركة في هذه المبادرة أن تحترم هذه الأنظمة حقوق الإنسان، وأن تكون الدولة ديمقراطية وأن تتمتع بوضع عسكري يمكنها من الاستجابة لمتطلبات التدريب.

لكن لا تحتوي الدول المذكورة على أحد هذه الشروط ؟ الإجابة ستوضح لنا بوضوح موقع إفريقيا في الخطة الأمنية الأمريكية هناك أيضا مبادرة "الأفريكوم" Africom والتي يرى بعض المحللين أن أحد أسباب إنشائها هو موازنة التواجد الصيني المتزايد في إفريقيا، بينما يرى البعض الآخر أن سبب تواجدها هو حماية مصادر الطاقة في إفريقيا، لا سيما أن هذه الأخيرة قد تعرضت للتخريب مثلما حدث في نيجيريا لكن هل يمكن أن تتفاعل الدول الإفريقية بهذه الممارسات؟ علما أن النفوذ الأجنبي في أي منطقة في العالم عامل معرقل لتجانسها ووحدتها.

فما الذي يجب أن تقوم به هذه الدول في مواجهة النفوذ الخارجي سواء كان أمريكيا أو غير ذلك؟ بالتركيز على الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها كنموذج عن هذا التدخلات الخارجية باسم المصلحة القومية والتي وصلت إلى حد التدخل المباشر، مثلما حدث في ليبيريا عام 2003.

يرجع الاهتمام الأمريكي بالمنطقة الأفريقية إلى مطلع القرن العشرين وبتحديد عام 1957، ولكن لم يكن واضحا إلا بعد الحرب الباردة وعندما ظهرت تهديدات على مستوى القارة بكل أنواعها وهذا ما انعكس سلبا على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في القارة ومن بين مشاكل التي تعاني منها القارة: التهديدات التي تم ذكرها في الفصل الثاني من الأطروحة, لذا سعت الولايات المتحدة الأمريكية على إيجاد مقاربة أمنية حديثة من أجل أمننة المنطقة .

وقد سعت الإستراتيجية الأمنية على تحقيق الخطوات التالية :

1- حمدي عبد الرحمان، السياسة الأمريكية من العزلة إلى الشراكة"، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد: 144، 2001، ص194.

- و ضمان هامش من الحرية للقوات الأمريكية للتدخل في إفريقيا.
- المساهمة في تنمية حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية
- وضع أو اقرار نظام إقليمي أو جهوي إفريقي يعمل على حفظ السلم والأمن
- إيجاد قوة تدخل أمريكية تعمل في إفريقيا.

فاهتمام إدارة بيل كلينتون بدا واضحا في إفريقيا إضافة إلى أهداف أخرى منها تشجيع التجارة والاستثمار وكذا تحقيق الأمن البيئي .

وكأحد أكبر التهديدات الأمنية التي رأتها الولايات المتحدة الأمريكية هي مشكلة المناطق الجغرافية الغير القابلة للمراقبة والتأمين، وقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية في حدود منطقة الساحل الإفريقي إضافة إلى منطقة ثانية تشمل وسط و جنوب القارة الأفريقية.

حيث أراد بيل كلينتون سنة 1996 إنشاء قوة تدخل افريقية أوما أطلق على تسميتها (ACRF) Force africaine de réaction rabid، حيث تضم 5 ألاف جندي إفريقي مهمتهم حفظ السلم والأمن في إفريقيا يتم تدريبهم من قبل دول غربية مدعومة من قبل الأمم المتحدة، وكان ذلك على خلفية أحداث بورندي، رواندا, لكن سرعان ما تم التنازل عن تلك الفكرة ليظهر محلها المبادرة الإفريقية الحل النزاعات (African initiative crisis ACRI) والتي كانت عبارة عن برنامج دعم لوجستيكي وتكوين للقوات وبذلك سقطت فكرة التدخل العسكري.

ثانيا: القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة في إفريقيا "أفريكوم":

إيمانا بأن الرؤساء الأمريكيين يتغيرون لكن السياسات و الأهداف تبقى واحدة ، وهذا ما حدث فعلا عندما وصل الرئيس الأمريكي سابق جورج بوش إلى الحكم عام 2000 بحيث واصل نهج خليفته بيل كلينتون في محاولة السيطرة على إفريقيا حيث قالت "كلوديا انيلسم[1]"Cloudya Anysml في تصريح لها على إفريقيا:

"بعد خمسين عام بدأت وزارة الدفاع الأمريكية التسليم بالأهمية الإستراتيجية لإفريقيا من خلال إنشاء قيادة عسكرية مكونة خصيصا لاحتياجات إفريقيا الأمنية، ولن يكون لزاما عليها أن تتعامل مع إفريقيا من خلال ثلاث قيادات عسكرية أخرى هي: القيادة الأوروبية

1- محمود ابوالعينين، الإتحاد الأوربي وافريقيا :نمذج للعلاقات بين الأقاليم غير المتكافئة في عصر العولمة، القاهرة :الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية، برنامج الد ا رسات المصرية الأفريقية،2004 ،ص 125.

(EUCOM القيادة الوسطى والمركزية (CENTCOM) وقيادة المحيط الهادي (PACOM)"[1].

وقد كان الإعلان عن قيادة أفريكوم من طرف الرئيس الأمريكي سابق جورج بوش الابن بتاريخ الأول من أكتوبر سنة 2007، حيث كان تسييرها يخضع أولا للقيادة الأوربية " الأوكوم" لتصبح مستقلة ابتداء من الأول من أكتوبر 2008 ، حيث صرح جورج بوش بما يلي والذي قال في خطابه:

" يسعدني أن أعلن اليوم قراري إنشاء قيادة قتالية موحدة تابعة لوزارة الدفاع، تختص بالقارة الإفريقية وقد طلبت من وزير الدفاع أن يتبنى القيادة الأمريكية لإفريقيا في نهاية السنة 2008 ".

تستعمل هذه القيادة الجديدة على تعزيز تعاوننا الأمني مع إفريقيا وتوفير فرص جديدة لتعزيز قدرات شركائنا في القارة الإفريقية، وسنعزز القيادة الأمريكية لإفريقيا جهودها لإحلال السلام والاستقرار الشعوب الإفريقية مع إحلال التنمية والديمقراطية في إفريقيا[2]، إن قيادة الأفريكوم تندرج ضمن نظام القيادة العسكرية الموحدة أو التي أنشأت سنة 1946 التي تقوم بتحديد مهام ومسؤوليات القيادات العسكرية المختلفة للقوات المسلحة الأمريكية.

- تتكون وتعمل الوحدة العسكرية الموحدة (UCP) وفق مجموعتين: المجموعة الأولى تظم بدورها:

1- القيادة أو الوحدة العسكرية المكلفة بنقل وتأمين العتاد العسكري أو TRANSCOM نحو البنتاغون سوء برا أو بحرا أو جوا والتي كانت قد أنشأت سنة 1987.

2- قيادة أو وحدة العمليات العسكرية الخاصة أو SOCOM والتي أنشأت سنة 1990.

المطلب الثاني : الاستراتيجة الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي:

يرى البعض من المفكرين أن القارة الإفريقية عرفت تراجعا بعد الحرب الباردة وتخلفها أكثر على المستويين الاجتماعي وكذا التنموي، أين صارت دول وسط وشرق أوربا وكذا دول

1- خيري عبد الرزاق جاسم، "قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا : فرصة أمريكية ومحنة إفريقية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 21، (فيفري 2009)، ص 90.

2 -Raphael Ranos :ETAT SUNIS / AF.waskin gtonaccorde une importatance (stg) aucontimant more.Européén (stg) and security center note d'analyses (30.03.2007) p p 1-9.

جنوب شرق أسيا، تحظى بالقسط الكبير من الاستثمارات التنموية، لما تمتلكه من بنية تحتية ملائمة لعمليات الاستثمارات و خاصة في ظل تكاتف دول هذه المناطق في شكل تكتلات إقليمية زادت من قوتها، في حين بقية الدول الإفريقية دولا لاجئة، شبيهة باللاجئ ، فمثلما يلجأ السياسيون إلى نظام سياسي لدولة ما من أجل مساعدته، كذلك تلجأ الدول الإفريقية لباقي دول العالم، في حين أن البعض الآخر من المفكرين يرى أن الاهتمام بالقارة لا يزال مستمرا، وإن اتخذت مظاهر مختلفة عن تلك التي سادت أثناء الحرب الباردة أين غلب الطابع الاقتصادي بدلا من السياسي الإستراتيجي، إذ حلت عمليات عقد الصفقات وتوزيع الحصص بين الشركات الاستثمارية، محل المساعدات التي ترسلها الدول الكبرى والمؤسسات المالية المانحة إلى الدول الإفريقية، وهو ما برز من خلال صفقات البترول وصفقات بيع السلاح.

أولا: أهداف التواجد الفرنسي بإفريقيا:

ما يؤكد استمرارية الاهتمام بالقارة الإفريقية هو بروز هذا التنافس على القارة بين مختلف القوى في العالم، إلا أن هذا الاهتمام لا يصب في مصلحة إفريقيا بقدر ما هو الاهتمام بالمصلحة القومية لكل دولة متنافسة في القارة و ذلك راجع لعدة أسباب – كما قلنا سابقا – معظمها اقتصادية :

- غنى القارة بالمواد الخام يمثل عامل مستقطب لهذه القوي إذ تحتوي على 97% من الاحتياطي العالمي من الكروم،85 ٪ بلاتين ،64% ذهب ،70٪ الكاكاو، 23 ٪ بن ،50 ٪ منغنيز،25% يورانيوم ، 13% نحاس ،29% بترول المسوق عالميا إضافة إلى البوكست و النيكل والمعادن الأخرى[1] . إضافة إلى 3٪ إجمالي احتياط البترول في العالم، 5% غاز، 1/3 إحتياطي، 70٪ فسفور .
- تشكل إفريقيا سوق كبيرة 700 مليون نسمة.
- موقعها المتوسط للقارات الثلاث (أوربا ،أسيا، أمريكا).

إلى جانب هذا تعرف إفريقيا بمجموعة من التهديدات تجعل من تدخل الدولة الأخرى ضرورة من بينها ما يلي:

1–عمران ابو حجلة ، حالات الفوضى، الأثار الإجتماعية للعولمة ، ط1 ، بيروت، المؤسسة العربية لدراسات والنشر،1997 ، ص177.

- وجود خلايا إرهابية بها والقضاء عليها يستلزم تعاون دولي وهو ما يفسح الباب أمام دول أخرى للتدخل.

- وجود نزاعات وأزمات متعددة في القارة يصعب تسويتها دون تدخل أطراف أخرى من دول ومنظمات دولية .

- معانات الدول الإفريقية من الفقر ولحل المعضلة يتطلب برامج تنموية ومساعدات خارجية فمستوى الفقر الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء 330 مليون نسمة بعد أن كان 242 مليون سنة 1990، كما أنه بالرغم من وجود 53 دولة إفريقيا بإمكانها إن تنتج الطاقة الكهربائية بقوة الرياح إلا أنه لا يتم استغلالها سوى 7٪ فقط نتيجة ارتفاع التكاليف، كما أن الطاقة الحرارية تساهم ب 1،3 ٪ فقط من المرافق العاملة بالطاقة الشمسية على مستوى العالم، و% أفارقة جنوب الصحراء لا يمتد إليهم الكهرباء، وبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي لقارة إفريقية 3.6% في 2003، .5٪ في 2012 ، كما إن حصة إفريقيا في التجارة العالمية 1،8٪ منها 1/2% لجنوب إفريقيا.

- انتشار الأمراض وتجارة الأسلحة والمخدرات بشكل يصعب التحكم فيه، وهو ما يتطلب تدخل دول أخرى لحل الأزمات هذه دوافع و أسباب في حد ذاتها سمحت لفرنسا ودول أخرى بالتدخل في إفريقيا.

وقال فرانسوا ميتران الرئيس السابق لفرنسا في القمة الفرنسية الإفريقية التي عقدت بفرنسا في 1994/11 «أنه بدون إفريقيا فلن يكون لفرنسا تاريخ في القرن 21 فالقارة السمراء كانت مجد فرنسا ومنطقة نفوذها التاريخية »[1]، فمصالح فرنسا في إفريقيا متعددة الأبعاد من اقتصادية وسياسية وأمنية ففرنسا تهدف إلى :

- المحافظة على مكانتها العالمية من خلال علاقتها بالدول الإفريقية.

- الحفاظ على استقرار الأنظمة الإفريقية في منطقة النفوذ والمصالح الفرنسية وهو ما أكد عليه فرانسوا ميتران « إن فرنسا في المستقبل سوف تكون أقل التزاما لمنح المساعدات إلى النظم ذات الاتجاهات التسلطية والتي لا تتجه نحو الديمقراطية».

1-. خالد بشكيط، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**، مذكرة مقدمة لنيل الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011 ، ص 35.

-مواجهة النفوذ الأمريكي أين برز التنافس بينها في مجالات عديدة من بينها المسائل الأمنية ومثال ذلك السنغال الدولة الفرانكفونية فمشترياتها من السلاح تأتي الولايات المتحدة الأمريكية بدلا من فرنسا، إضافة إلى المواجهة الغير مباشرة بين الدولتين في الكونغو[1].

- تأمين مصادر رخيصة للمواد الخام وضمان سوق رائجة لتصريف المنتجات الصناعية، فحجم صادراتها لإفريقيا 13،5 مليار سنويا، وبلغت سنة 2010 39.7 مليار أورو وواردتها 27.7 بليون، فضلا عن مشاريع مثل شراء شركات المياه والكهرباء والهواتف في السنغال والنفط في الكونغو إذ يتراوح حجم الاستثمار من 40–60 مليار دولار، كما إن إفريقيا تمثل 5٪ من التجارة الخارجية الفرنسية.

- تعتبر إفريقيا احد العوامل الثلاث لمكانة فرنسا الدولية بجانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن والقدرة النووية .

ثانيا: الآليات الفرنسية الأمنية المنطقة:

من أجل تحقيق أهدافها تعمل فرنسا على انتهاج آليات اقتصادية وسياسية وثقافية وعسكرية من خلالها تحافظ على ارتباطها بإفريقيا.

1- الآليات الاقتصادية:

• النشاط الاقتصادي الفرنسي بإفريقيا يعود إلى 1962، أين قام الجنرال ديغول بتجميع كل الأنشطة الفرنسية تحت لواء مؤسسة واحدة هي الشركة الفرنسية للبترول TOTAL CFP، إلا أن عجزها عن تحقيق الأهداف الاقتصادية والإستخبارتية المطلوبة، جعل الساسة الفرنسيون يستبدلونها بشركة ELF AQUITAIN1956 والتي انضمت إليها كل من مؤسسة البحوث والأنشطة البترولية ERAP وشركة LACQ – SNPA الهدف منها هو: المحافظة على الوجود الفرنسي بإفريقيا، وهذا الارتباط الأنشطة البترولية في إفريقيا، بالأنظمة القائمة والنخب الحاكمة [2].

• كما تعتمد فرنسا على التجارة البينية مع الدول الإفريقية إذ تعتبر فرنسا المستورد الأول للمواد الخام من غالبية دول غرب و وسط إفريقيا والمصدر الأول لسلع المصنعة لبعض هذه الدول، كما لتزال رؤوس الأموال الفرنسية تمثل أهم الاستثمارات الأجنبية في كثير من الدول الفرانكفونية، إضافة إلى 16دولة مندوب غرب و وسط إفريقيا، إذ قسمت

1- محمود أبوالعنين السيد فليفل :التقرير الاستراتيجي الإفريقي، مصر :معهد البحوث 2002 / 2001 ،ص232.
2 - سعيد بشار "التجارة الخارجية إفريقيا الإتحاد الأوربي " ، **جريدة الخبر** ، العدد 10540، جوان 2012، ص 6 .

القارة لثلاث مناطق فرعية لكل منها بنك مركزي لإصدار العملة هي غرب إفريقيا ووسطها وجزر القمر ومايوت، و يعتمد أداؤها على حرية انتقال رؤوس الأموال بين فرنسة والدول الإفريقية.

- كما أن فرنسا تقدم 49٪ من جملة مساعداتها الخارجية لإفريقيا وتساهم ب 24.2 من حجم المساعدات الأفريقية، كما تسيطر الشركات الفرنسية عل 20% من حجم الأسواق الإفريقية .
- تبرز الآليات الاقتصادية أيضا من خلال المساعدات الإنمائية التي ارتفعت في 2010 إلى 34.7 مليار أورو (5.29 مليار دولار) كما تبذل مجهدات كبيرة لتحرير اقتصاديات إفريقيا و تغير الهياكل التي طالما أعاقت إدارة الشؤون العامة في البلدان الإفريقية وإعطاء دفعة جديدة لتشجيع المبادرة الخاصة، وإدارة الأموال العامة بقدر أكبر من الشفافية، كما أنها أعلنت في القاهرة أثناء انعقاد القمة الإفريقية الأوروبية 2004 أنها ستشطب جميع الديون التجارية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتم إلغاء 10 مليار يورو المستحقة على البلدان الإفريقية.
- كما اقترح شيراك قيام الشركات الفرنسية بشراء حصص في المؤسسات الإفريقية تساوي مبلغ ديون البلدان الإفريقية لفرنسا وهذا لأحكام السيطرة .

- تحاول فرنسا تجنب الصدام مع الولايات المتحدة الأمريكية لهذا تعلن أنها لا تمانع في التعاون معها في الأسواق الإفريقية إذ لا يمكن لفرنسا أن تتحمل أعباء مساعدة الدول الإفريقية في التنمية بصورة منفردة .

- كما تعتمد فرنسا في إستراتيجيتها في إفريقيا على علاقاتها الاقتصادية بالمنظمات الإقليمية التي تشجعها مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ecowas والإتحاد الجمركي لدول وسط إفريقيا udea .

- كما أن فرنسا في إطار بحثها المتواصل على مصادر الطاقة عملت على زيادة إنشاء المفاعلات النووية وهو ما يتطلب كميات من اليورانيوم وهذا الأخير متوفر في القارة خاصة في النيجر أين يوجد رابع أكبر منجم لليورانيوم في العالم تسيطر عليه شركة إيرفا الفرنسية.

2- **الآليات السياسية:** كانت الشؤون الإفريقية يضطلع بها الرئيس الفرنسي مباشرة، إلى أن تولى جوسبان الرئاسة أصبح يتقاسم صنع القرارات الفرنسية الخاصة

بإفريقيا، كل من رئاسة الوزراء و وزراء الخارجية والسكرتارية الدائمة للتعاون، ووزير الدولة للشؤون الفرانكفونية، ووزارة الداخلية وجهاز المخابرات العامة، وهذا يدل على رغبة القيادات السياسية الفرنسية في تعميق الديمقراطية وتوخي الحذر في التعاطي مع مسائل السياسة الخارجية سيما في الأقاليم النامية .

- إن سياسة فرنسا في إفريقيا لا تختلف عن السياسات العالمية، إذ عملت من خلال تواجدها بإفريقيا على إعلاء حقوق الإنسان، وحماية الحريات الأساسية ،وإشاعة الديمقراطية، وتسوية بعض النزاعات مثل جهودها في وقف الحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطية ، ولهذا خصصت فرنسا مليار فرنك سنويا للتطوير المؤسسي بما يزيد على 400 مليون دولار لتعزيز سيادة القانون، وكل هذا مع ما يتماشي ومصالحها في المنطقة.
- تركز أيضا على نمط دبلوماسية القمة إذ إستطاعت جمع كل رؤساء الدول الإفريقية المنضمين للاتحاد الإفريقي باستثناء السودان، ليبيا، الجزائر، الصومال في القمة الفرنسية الإفريقية العشرين (20) بفرنسا في نوفمبر 2009، من خلالها تم التطرق لمختلف القضايا الإفريقية وفي مقدمتها الأمن.
- منذ الأزمة الرواندية 1994، أعلنت فرنسا أنها لا تعمل بأي شكل من الأشكال على تتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الإفريقية ، بل تعمل على إيجاد حل دائم للمشاكل الأساسية التي تؤثر في العديد من بلدان إفريقيا من خلال تفعيل مبادرات التسوية تحت رعاية الأمم المتحدة[1].
- وتأكدت مسارات فرنسا من خلال المشروع الذي عرف بمشروع إفريقيا الذي أعدته وزارة الخارجية سنة 1997 و الذي هدفت من خلاله إلى:

❖ تأييد إقامة أنظمة جديدة في الدول الإفريقية وفق مبادئ الديمقراطية.

❖ ودعم علاقاتها مع الحكومات المدنية و العمل على تقليص دور المؤسسات العسكرية في إفريقيا .

❖ إعداد كوادر سياسية واعية من الشباب و تدريبهم وتثقيفهم سياسيا و حزبيا لتكون نخبة حاكمة لصالح فرنسا مستقبلا.

❖ دعم برامج التنمية مع التركيز على الدول التي لها بنية اقتصادية معقولة.

1- رضا شوادرة، مرجع سابق، ص 234.

❖ إعادة تنظيم التواجد العسكري في القارة.

3- الآليات الثقافية:

✓ استمرت فرنسا في علاقاتها بمستعمراتها من خلال غرسها للقيم والثقافة واللغة الفرنسية، أين أصبحت اللغة الرسمية في بعض الدول الأكثر استعمالا في دول أخرى وحكمت فرنسا قبضتها في هذا المجال من خلال إنشاء المنظمة الفرانكفونية التي أعلن عنها رسميا في 1970، وعقد أول مؤتمر بها في 1986 برئاسة فرانسوا ميتران، بلغ عدد أعضائها إلى نهاية عام 2012 78- دولة صار لها اهتمامات سياسية إلى جانب اهتماماتها الثقافية، إذ تعد بعثات توفد المراقبة الانتخابات في القارة الإفريقية.

✓ تخضع هذه المنظمة لإشراف مؤسسة الرئاسة ووزارة الخارجية والمخابرات الفرنسية هذا دليل على أهميتها كما عملت فرنسا على إنشاء المراكز الثقافية والمدارس والجامعات في الدول الإفريقية، واستخدام الطلاب الأفارقة في الدراسة وإقامة محطات البث الإذاعي، من خلالها يتم إنشاء كوادر إذا ما وصلت لمناصب قيادية في دولها فإنها حتما ستكون أشد حرصا على ضمان مصالح فرنسا وهو ما يعزز من مكانة هذه الأخيرة بإفريقيا.

✓ كما أن فرنسا لم تكتفي بتوطيد علاقتها بمستعمراتها السابقة بل امتدت سياستها لتشمل مناطق أخرى ناطقة بالانجليزية، البرتغالية، العربية و الإسبانية، من خلال سياسة الانفتاح على الأفاق الجديدة تتفق ورغبات الأفارقة، خاصة مع تنامي قوة المنظمات الإقليمية وتجاوزها للانقسامات اللغوية.

إضافة إلى هذه الآليات، هناك أيضا سياسات الأمنية الفرنسية المطبقة في إفريقيا، التي تعتبر أحد الدعائم في تركيز الوجود الفرنسي بالقارة.

المطلب الثالث: الإستراتيجية الصينية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي:

تعددت التصورات واختلفت الرؤى بشأن التطورات الحاصلة في منطقة الساحل بشكل عام ومنطقة شمال مالي بشكل خاص، حيث كانت هناك أكثر من مساهمة ومبادرة عملية وميدانية من طرف العديد من الدول والمنظمات الإقليمية والدولي، وبناءا عليه اخترنا النموذج الصيني كدراسة حالة من النماذج الدولية، باعتبار أن النموذج الصيني يتفق مع المشروعين الأمريكي والفرنسي في الهدف من خلال استرجاع السلم والاستقرار في المنطقة، إلا أنه يختلف في محتوى الإستراتيجية المتخذة .

أما في ما يخص أدوار المنظمات الدولية والإقليمية فقد كان بارزا وبشكل متميز في الساحل الإفريقي، ومع تأزم الوضع السياسي والأمني في منطقة شمال مالي التي أنتجت ظواهر مرضية كتزايد النشاط الإرهابي والإجرامي وانعدام الاستقرار السياسي بعد الانقلاب العسكري، ظهرت مجموعة من المقاربات والسياسات والإستراتيجيات المؤسساتية سنحاول دراستها في هذا المبحث .

أصدر معهد سياسة الأمن والتنمية ومقره ستوكهولم تقريرا مفصلا حول الصين وإفريقيا كتبه البروفيسور "جورج تي يو" حيث يأتي التقرير في سياق الجدل القائم في السنوات الأخيرة حول طبيعة الدور الصيني المتنامي في القارة السمراء وحقيقة العلاقات الصينية الإفريقية في ظل التسابق الدولي للقارة لتحقيق أكبر المنافع الاقتصادية والاستثمارية للصين في القارة الإفريقية وحقيقة العلاقات بين القارة وبكين والعمل على نقل المنفعة والفائدة الدائمة والمتبادلة من خلال إستراتيجية العولمة البديلة التي تمهد الطريق للخيار الصيني وسعيها المتزايد للبحث والاستحواذ على مصادر الطاقة والسلع الأساسية[1].

وانطلاقا من هذه المعطيات ومن واقع النمو الاقتصادي الصيني المتسارع والمتزايد يمكن القول بأنه تميزت السياسة الخارجية الصينية في استعمال الدبلوماسية في خدمة الاقتصاد وفقا لنظرية "القوة الناعمة "Soft Power " من خلال الأدوات والوسائل الأكثر تأثيرا وامتدت في هذا المجال على ثلاثة أشكال من المساعدات الرسمية ونسج علاقات قوية تتخطى النخب السياسية للطرفين من خلال مفهوم "الدبلوماسية الشعبية" من خلال توفير المنح التعليمية وتبادل زيارات الفنانين والمثقفين وتقديم المساعدات الحكومية والروابط التاريخية وتعزيز الاستثمارات .

وتماشيا مع هذه المعطيات أصبحت الصين تنظر إلى أفريقيا باعتبارها خزانا مهما للموارد الأولية المهمة للصناعة الصينية، خاصة النفط، بالإضافة إلى اعتبارها سوقا استهلاكية مهمة لتسويق منتجاتها الصناعية. ولهذا أصبحت الصين تتبنى نمطا جديدا من أنماط تفعيل علاقاتها الاقتصادية مع أفريقيا من خلال المؤتمرات، والمنتديات كأسلوب للتعاون، وإجراء المزيد من الصفقات بين الطرفين، وهو ما تبين من خلال منتدى التعاون الصيني – الأفريقي الذي تم تأسيسه سنة 2000.

1- رضا شوادرة، المرجع نفسه، ص 235.

تشير الإحصائيات إلى تطور حجم التجارة الصينية – الأفريقية خلال العقدين الأخيرين، حيث وصلت معدلات تزايد حجم التبادل التجاري إلى 40,6 بالمائة في عام 1997 بقيمة 5,67 مليار دولار، وهي قيمة جاوزت تلك التي تحققت في عام 1990 بـ 6 مرات وفي عام 2000 تعدى إجمالي حجم التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا 10 مليارات دولار[1].

وبانعقاد منتدى التعاون الصيني – الأفريقي في بكين سنة 2000، تم وضع أساس جديد لانطلاق حقبة جديدة من التعاون الاقتصادي بين الطرفين، ونتيجة لذلك تضاعفت التجارة بين الصين وأفريقيا، إذ تجاوزت قيمتها 10 مليارات دولار أمريكي عام 2000، وحافظت على معدل نمو بلغ أكثر من 30 بالمائة في السنوات الماضية. وفي عام 2006 بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين 55,5 مليار دولار أمريكي، بزيادة 40 بالمائة عن الفترة المماثلة من عام 2005، حيث بلغت قيمة الصادرات الصينية إلى أفريقيا 26,7 مليار دولار أمريكي، بزيادة 43 بالمائة، وسجلت واردات الصين من أفريقيا 28،8 مليار دولار بزيادة 37 بالمائة، لتصبح بذلك الصين ثالث أكبر شريك تجاري لأفريقيا بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبية.

ومن أجل مساعدة الدول الأفريقية على تنمية اقتصادياتها، استجابت الصين لمطالب الدول الأفريقية بتصحيح الخلل في الميزان التجاري الذي كان يميل إلى صالحها في الفترة بين 2002 و2003، وذلك بفتح السوق الصينية الضخمة أمام الصادرات الأفريقية من خلال إعفاء 440 نوعا من المنتجات الأفريقية من الرسوم الجمركية[2] .

وقامت الصين بإلغاء ديون مستحقة لها لدى 31 دولة أفريقية، وذلك بقيمة 1,2 مليار دولار تقريبا مليار، وفي مجال الاستثمار الصيني في أفريقيا وصل حجم الاستثمارات المباشرة الصينية في أفريقيا عام 2004 إلى 15 مليون دولار، كما تم تأسيس 116 شركة صينية خلال عام 2004 حتى ماي 2005 [3].

كما قامت الصين بتنفيذ عقود استثمارية بلغت قيمتها 66 مليون دولار، وخلال الفترة الممتدة من جانفي إلى ماي 2005 وصلت التدفقات الاستثمارية الصينية المباشرة إلى

1- سمير قلاع الضروس، المقاربة الجزائرية لبناء الامن في منطقة الساحل الافريقي،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، ص141.

3- التقرير الإستراتيجي الإفريقي، مرجع سبق ذكره، ص 100.

أفريقيا إلى 124 مليون دولار، مما رفع الحجم الإجمالي للاستثمارات الصينية في جوان 2005 إلى 750 مليون دولار. وفي عام 2006 بلغت استثمارات الصين 1,7 مليار دولار في 49 بلدا أفريقيا. وتوزعت هذه الاستثمارات على التصنيع ، والمواصلات، والنقل، والزراعة، والبتروكيماويات، والكهرباء، والاتصالات، والري، والتعدين، والسكك الحديد، وغيرها، فالصين عملت على إنجاز 600 كلم من الطرق و3000 كلم من السكك الحديد و8 محطات كهربائية، وتعدت إجمالا المشاريع الصينية في الدول الأفريقية حوالي 700 مشروع خلال السنوات السبع الماضية، فضلا على إلغاء بعض الديون وتقديم القروض الميسرة وبفوائد تفضيلية، وفي إطار بحثها عن الموارد الأولية، عملت الصين منذ عام 2000 على تنويع مصادر استيرادها للطاقة، ولا سيما أن الصين تشتري حاليا ما يعادل ثلث حاجياتها النفطية من الخارج. ويتوقع أن يرتفع المعدل إلى 50 بالمئة عام 2020، والى 80 بالمئة عام 2030، الأمر الذي يهدأ الأمن الاستراتيجي للصين وتستورد هذه الأخيرة أكثر من 25 بالمئة من حاجتها النفطية من القارة السمراء، ومن أبرز الدول التي تستورد منها : الجزائر، أنغولا، والتشاد والسودان وقد إندفع الصينيون منذ عام 2004 نحو التنقيب عن النفط على طول ساحل نيجيريا وموريتانيا، والسودان، والغابون، وأنغولا[1].

وتعد الصين اليوم المستورد الأول للنفط السوداني والأنغولي، وهي تستورد نحو 30 بالمئة من حاجياتها النفطية من أفريقيا. وهذا ما يجعلها في حالة منافسة مع الولايات المتحدة التي تطمح إلى تقليص اعتمادها على نفط الشرق الأوسط. ويبدو أن الصين أصبحت تتبع إستراتيجية "إذهب حيث يوجد النفط". ففي شهر جانفي 2006 وقعت شركة CNOOC الصينية عقدا بقيمة 2,3 مليار دولار للاستثمار في مجموعة من حقول النفط النيجيرية [2].

ولا طالما كان العنصر الاقتصادي أكثر نجاعة في السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا ودول الساحل الإفريقي التي ارتفعت الاستثمارات الصينية في إفريقيا من 75 مليون دولار في عام 2003 إلى 520 مليون دولار في سنة 2006وصولا إلى 2 مليار دولار في بعض الدراسات في مجال الاستثمارات فقط بعيدا عن القطاعات الأخرى بعيدا عن النفط وقطاع بناء المنشأت الكبرى باعتبارها الحركة الاقتصادية الصينية الأولى في إفريقيا حيث

1- خالد حنفي علي ، " النفط الأفريقي : بؤرة جديدة للتنافس الدولي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 164 (أفريل 2006)، ص 89.

2 -حنفي علي، مرجع سابق، ص 91

تعددت الاستثمارات الصينية في الساحل الإفريقي من خلال أكبر الشركات النفطية الصينية والبترولية مثل الشركة الوطنية البترولية الصينية للتعاون" .

China National Petrolieum Corperation و"الشركة البترولية الصينية للبيتروكيمياء والتعاون" (China Petrolieumn and Chemical Corperation) (SINOPEC) حيث رمتا هاتين الشركتين بكل ثقليهما في مجال الحفر والتنقيب والبحث في حزام الساحل الإفريقي أين حققت 65%من الإستكشافات المحققة في موريتانيا، كما باشرت سنة 2008 بعملية التنقيب في مالي لتدخل في باب المنافسة بالمنطقة وأهمها التنافس مع شركة "TOTAL" الفرنسية.

من هنا يمكن القول بأن العلاقات الصينية الإفريقية تطورت على مراحل عديدة حيث استطاعت الصين أن تقدم نفسها لإفريقيا كبديل لسياساتها المحلية مبرهنة بذلك على قدرتها في لعب الدور المحوري في القارة الإفريقية ومنافسة بذلك الغريمين التقليديين باريس وواشنطن .

ومع التطورات الحاصلة في منطقة الساحل الإفريقي وتزايد النشاط الاقتصادي الصيني باعتبارها فاعل لا يمكن تجاهله حيث يرى مسؤولون أوروبيون أن الصين سيكون لها دور متزايد الأهمية في بعثات حفظ السلام في إفريقيا وبدا هذا واضحا في المحادثات التي أجرتها الصين مع دول الإتحاد الأوروبي حول الأزمة في شمال مالي بناء على رؤية المفكر اليوهونغ وو "Lio Hong Wo عميد كلية الدراسات الإفريقية في جامعة الأساتذة اتشي جيانغ" Tchi Giang شرق الصين وأن الدول الإفريقية تسعى لتحقيق توازن إستراتيجي في إطار التعاون مع عدة قوى دولية خاصة بعد الأزمة الاقتصادية المالية العالمية سنة 2008 .[1]

وبناء على هذا ووفقا لما سبق وكون الصين تعتبر من الدول المتأثرة بالوضع في المنطقة تنطلق المقاربة الصينية في حل الأزمة في الساحل الإفريقي وفي مالي بالخصوص من خلال مبدأ الحوار والمفاوضات وبشكل عام الإستراتيجية الصينية قائمة على هدفين رئيسيين هما:

1- سمير قلاع الضروس،المرجع نفسه، ص 142.

- ضمان تدفق الموارد الإستراتيجية وأولها وأهمها البترول، وتأمين وجود الصين في مناطق هذه الموارد .
- ضمان الأسواق المتاحة والمفتوحة أمام تصدير إنتاجها المزدهر حتى تستمر عملية التنمية بنفس معدلها الحالي .
- الاعتماد على البعد الدبلوماسي من خلال مبدأ الحوار والتفاوض بين الأطراف المتنازعة، كما أنها لا ترغب في أن تكون طرفا مباشرا في الأزمة بل هي تبدي نيتها في المساعدة اقتصاديا .

المبحث الثاني : تأثير الصراع الجيوسياسي على الأمن القومي الجزائري :

المطلب الأول: الجذور التاريخية للصراع في منطقة الساحل

تعتبر ظاهرة الصراع من أبرز الظواهر المرضية التي أثرت سلبا على المنطقة، فلا يكاد يخلو إقليم من صراعات ونزاعات إتية عرقية تحمل طابع الحرب الأهلية وحتى دينية إلى تنبعث من فساد الأنظمة السياسية والأحزاب التي أنتجت إفرازات سلبية كالانقلابات العسكرية وغياب الشفافية إضافة إلى الحسابات الضيقة بين زعماء القبائل التي أنتجت جوا من اللا إستقرار والتمييز العرقي بين قبيلة وأخرى داخل الدولة الواحدة، كانت وستظل النزاعات والصراعات التقنية المشكلة العالقة في المنطقة نظرا لديمومة الأسباب الخاصة مع تقاعس وتخاذل القادة السياسيين في التعامل الجدي مع الظاهرة .

وإنه لمن المعلوم أن الاستعمار ساهم بشكل كبير في تأجيج الصراعات الإثنية في إفريقيا كما ساهمت نتائج هذا الاستعمار في تعزيز النظام الرأسمالي من خلال التنافس الدولي الكبير على خيرات المنطقة، ويعود السبب في ذلك إلى التقسيم غير الأبه للعناصر والمكونات الإثنية في المنطقة في نهاية القرن 19 والنصف الأول من القرن 20 وقد كان هذا مقصودا لتكريس سياسة "**فرق تسد**"[1].

وبعد استقلال هذه الدول عملت على عدم المساس بالحدود التي ورثتها عن الاستعمار فوجدت نفسها أمام معضلة أمنية داخل دولها بل و تجاوزت هذه الحدود لتصبح المعضلة الأمنية تحمل طابعا إقليميا ودوليا، فدولة مالي تعاني صراعا داخليا ناتج عن رغبة متمردي الشمال في الانفصال وحق تقرير المصير بعد انهيار النظام القديم، وبالتالي من هذا المنطلق نستنتج أن الاستعمار يعتبر من العوامل التي شجعت ظاهرة الصراع الإثني ذلك من

1- المرجع نفسه، ص 24.

خلال إفرازها لمفهوم الحدود الموروثة والتي أدت إلى تقسيم الجماعات الإثنية بين دولتين أو أكثر مثل قبائل "الهوسا" بين دولتي السودان وتشاد وأجزاء من النيجر، وقبائل التوارق" بين مالي، النيجر، تشاد، الجزائر، ليبيا وموريتانيا، وقبائل " التويو" والفولاني" حيث عمدت الحكومات الإستعمارية – الفرنسية والبريطانية – إلى تغيير الخريطة الإثنية التي تتلائم مع المصالح الحيوية من خلال السياسة التي انتهجتها القوى الاستعمارية في مبدأ فرق تسد وتفضيل الجماعات الإثنية على أخرى .

أما في مالي كان الاستعمار الفرنسي يولي اهتماما للقبائل المقيمة في الجنوب وبجوار العاصمة "تمبوكتو" كقبائل "الفولاني" ذات الأغلبية العرقية ومحاولة إقصاء أطراف أخرى من السياسة، كقبائل الطوارق، كما أن النزاعات الإثنية في نيجيريا التي تعتبر اليوم من أكبر الدول الإفريقية من حيث التعداد السكاني التي تحتوي على 250 مجموعة عرقية أهمها اليوروبا و أبيو والهوسا والفولاني أثرت تاريخيا وبشكل مباشر على دول منطقة الساحل خاصة في تشاد والنيجر، التي أصبحت اليوم من أبرز مناطق الصراع بكافة مستوياته تاريخيا باعتبارها خاصية متعلقة بالنظم الإفريقية، والواقع أن جذور الصراع في المنطقة تعود للأسباب الإثنية القائمة على إشكالية الهوية وعدم الاندماج بين قبائل المنطقة على مر التاريخ، وفي هذا الصدد يذهب الباحث "جيرارد ديمونت" و كذلك العقيد والمختص في شؤون الأمن والنزاع " دان هينك" Dan Hink الذان يرا بأن الجذور التاريخية للصراع القائمة على التعقيدات الهوياتية والثقافات الإنسانية الغير المقبولة من طرف الأخرا، سواء كانت بين الهويات الداخلية أو الخارجية Intra - Inter Conflict ، وتجدر الإشارة إلى أن منطقة الساحل الإفريقي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية شهدت موجات من الحروب الأهلية والصراعات الإثنية، فأول الموجات تمثلت في حركات التحرر وتواصلت في عالم ما أبعد الحرب الباردة الذي تميز بكثرة الصراعات الداخلية .

وفي سنة 1960 تاريخ حصول أغلب دول الساحل الإفريقي على الاستقلال من المستعمر الفرنسي، و لكن بالعودة ثلاث سنوات من قبل الاستقلال ركزت فرنسا الاستعمارية جهودها في الجزائر حيث طرحت فرنسا فكرة إنشاء كيان منفصل في الصحراء الكبرى يقتطع من الجزائر ومالي والنيجر وتشاد ويخضع للإدارة الفرنسية مباشرة تحت إسم المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (OCRS) التي تسمى خريطة فرنسا الجيوسياسية على حسب الباحث إيفان جونشاي Gonchiay Ivan الذي أقام دراسة ميدانية حول هذه الشأن.

وكان الغرض من تأسيس هذه الفكرة هو محاولة تطويق الثورة الجزائرية ومواصلة فرنسا تجاربها النووية في منطقة الجنوب الجزائري وبالضبط في منطقة "رقان" بأدرار، ولو أن الفكرة تحققت آنذاك لكان من شأنها أن تؤسس لكيان طوارقي منفصل ولكن المشروع رفض رفضا مطلقا من الدول المعنية خاصة من قبل الرئيس المالي موديبو كايتا Modibo Keita والرئيس الموريتاني مختار ولد داده Mokhtar Weldada داعمين بدورهما ومساندين للثورة الجزائرية، هذه الضغوط جعلت من الجنرال الشارل ديغول" Charles De Gaule يتخلى عن الفكرة حيث بقيت دول الساحل الإفريقي على حالها متشنجة العلاقات التي تمليها مجموعة من المصالح المرتبطة بشكل كبير بالمخلفات الاستعمارية وكثيرة الخلافات السياسية التي ما لبثت أن بدأت تتفجر، إضافة إلى أن هذه المعطيات السابقة كانت مدفوعة يفشل الأنظمة السياسية لدول المنطقة في التعامل مع الواقع التعددي للمجتمعات المتواجدة في المنطقة.

فالتاريخ السياسي لدول المنطقة كان قائما على الانقلابات والمؤامرات والتخطيطات الداخلية والمشاريع الأجنبية[1]، فكما أسلفنا الذكر سابقا يعود استقلال هاته الدول لسنة 1960، ففي مالي قام الجيش بأول انقلاب عسكري بزعامة موسي تراوري Moussa Traore بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية وفي سنة 1974صدر دستور جديد جعل مالي دولة الحزب الواحد يسيطر عليها حزب الشعب مالي الديمقراطي الاشتراكي القومي بزعامة صاحب الانقلاب السيد تراوري إلا أنه في سنة 1985 نشأ صراع حاد بين دولتي مالي وبوركينا فاسو بسبب الحدود الاستعمارية الموروثة، ومع نهاية مرحلة الحرب الباردة ودخول مالي في علاقتها مع الغرب انتهجت سياسة الاقتصاد الحر، بينما راح نفوذ تراوري يضعف حتى تم إنهاء الحكم الديكتاتوري سنة 1991 بحكومة إنتقالية وتم إجراء أول انتخابات رئاسية ديمقراطية فاز فيها الرئيس ألفا عمر كوناري Alpha Oumar Konard وتم إعادة إنتخابه سنة 1997 حيث سار في النهج الإصلاحي ومحاربة الفساد إلى غاية سنة 2002 أين خلفه "أمادو تومانى توري" Amadou Toumiani Tour الذي تم الانقلاب عليه في 21 مارس 2012 بعد عشر سنوات من تهميش الشمال وبالخصوص القبائل الطوارقية العربية.

1- المرجع نفسه، ص 26

وبالنسبة للجارة موريتانيا كانت قابعة تحت الحكم الاستعماري الفرنسي مند سنة 1902 إلى غاية نوفمبر 1960، أين تم الإعلان الرسمي عن استقلال موريتانيا وتم اختيار "محمد ولد داده" رئيسا لهاته الدولة إلى غاية 1984بحيث لم تسلم هاته الدولة من الانقلابات العسكرية أين إستولى العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع" الحكم سنة 1992 بعد انتخابات رئاسية إلى غاية سنة 2003 ، إلا أنه فشل بسبب الانقلاب عليه أين دخلت موريتانيا في دوامة من العنف والأمن إلى غاية سنة 2005 تاريخ حل البرلمان وإعادة إجراء انتخابات تشريعية ومحلية بعد انقلاب العسكري على الرئيس ولد الطايع، وفي سنة 2007 تم إجراء أول انتخابات ديمقراطية رئاسية وتم انتخاب سيدي ولد الشيخ عبد الله رئيسا لجمهورية الإسلامية الموريتانية وبذلك أصبح أول رئيس مدني، لكن هذا الإنجاز الديمقراطي لم يدم إلا سنة واحدة حتى نفذ قادة الأجهزة العسكرية الرئيسية في موريتانيا بقيادة الجنرال "محمد ولد عبد العزيز" وتم اعتقال الرئيس السابق ووزرائه، وفي سنة 2009 فاز هذا الأخير في انتخابات رئاسية بالأغلبية الساحقة.

أما عن النيجر المصنفة في المرتبة 186 في ترتيب الدول بحسب مؤشر التنمية البشرية لأخر تقرير سنة 2013، والذي يعيش 76 بالمائة من سكانه بدخل يقل عن دولارين أمريكيين في اليوم[1] ، فكل هذه المؤشرات والأرقام هي نتيجة للتاريخ السياسي لهذه الدولة، فتاريخ هاته الدولة حافل في المجال السياسي مقارنة بدول الجوار ليس في الديمقراطية وبناء الدولة بل في الأزمات السياسية وقيام الجمهوريات، فبعد استقلال النيجر عن فرنسا سنة 1960 أين ازدهرت الحياة السياسية وتم إنشاء الأحزاب والجمعيات، وفي سنة 1993تم انتخاب نماهامان عثمان" وهو مسلم من قبائل الهوسا رئيسا للجمهورية في أول انتخابات ديمقراطية حرة وتم الإعلان عن الجمهورية الثالثة النيجيرية وفي أواخر عام 1996 تم تعيين محمد أبو بكر رئيسا للجمهورية معلنين بذلك قيام الجمهورية الرابعة حيث تدهورت الأوضاع الاقتصادية والسياسية إلى غاية 1999 أين تم إعلان مقتل إبراهيم باري" من خلال الانقلاب العسكري الذي قام به الرائد داوود مالام وانكي" Daouda Malan Wake الذي قام بتأسيس مجلس الحكم العسكري معلنا بذلك قيام الجمهورية النيجرية الخامسة أين تم القيام بانتخابات رئاسية فاز خلالها الزعيم "مامادو ماندي" وتمت الإطاحة بهذا الأخير في انقلاب

1- المرجع نفسه، ص 27

عسكري تزعمه العقيد سالو جيبو"Salou Djibo حيث تم بموجبه إعلان الجمهورية النيجرية السادسة بحله لجميع مؤسسات البلاد وهو الرئيس الحالي لدولة النيجر إلى يومنا هذا.

وفي تشاد التي استقلت في 1960 عانت هاته الدولة من الحروب الأهلية الطائفية والعرقية والإثنية، كما أثرت أزمة دارفور على الحياة السياسية والاقتصادية للتشاد، وكان الصراع السياسي قائما بين منظمة جبهة التحرير الوطنية التشادية ذات الأغلبية الإسلامية المتمركزة في الشمال مع التيارات السياسية والقبائل الهوسا والمور واللاكا والتوماك ذات الجنس الإفريقي التي كانت تدعم من طرف الحكومة الفرنسية، حيث شهدت التشاد مجموعة من الاعتقالات والاغتيالات السياسية أبرزها اغتيال الرئيس "طمبلاي" سنة 1957 ولم تستقر الأوضاع السياسية والاقتصادية بالبلاد إلى غاية انتخاب إدريس ديبي Idriss Deby رئيسا للبلاد كما تصاعدت أعمال العنف بعد اكتشاف البترول سنة 2004، كما أن انتشار العنف في تشاد ارتبط بشكل وثيق بالعنف الحاصل في منطقة دارفور بالسودان خاصة من خلال عامل الانتماء العرقي .

وصولا إلى السودان التي عانت من أعنف حربين في إفريقيا، الأولى تتمثل في إقليم دارفور والثانية في إقليم جنوب السودان أين تأزم الوضع الإنساني في المنطقة حيث اعتبرت هاته الدولة بالنسبة للدارسين والباحثين بأنها دولة الأزمات السياسية والصراعات العرقية والثقافية والدينية، كما يعتبر فصل الجنوب عن الشمال من أبرز الأحداث السياسية والمحطات التاريخية في السودان الحديث[1]. وبعد هاته القراءة السياسية التاريخية لأنظمة دول منطقة الساحل الإفريقي ينبغي الإشارة في هذا الإطار بأن أبرز العوامل المؤدية لبروز ظاهرة الفساد السياسي وكثرة الانقلابات العسكرية وضعف التجربة الديمقراطية هي في واقع الأمر عوامل متداخلة يصعب الفصل بينهما فهناك عوامل سياسية واجتماعية ذات صلة بالبيئة الداخلية للمجتمعات وما أفرزته القوى الاستعمارية التقليدية.

ودول الساحل تشترك بشكل كبير في هاته العوامل فهناك المئات من اللهجات والإثنيات والأديان والطقوس على غرار ديني الإسلام والمسيحية والأديان المحلية المتعددة، كما كانت الاختلافات الإثنية القائمة على الروابط الاجتماعية الوراثية وعلى الرغم من أن التعددية الإثنية أمر أصيل في واقع المجتمعات الإفريقية حسب المفكرين "غريس شيلز

1- المرجع نفسه، ص 28

Shills Greet والكر كونر Walker Conner فإن أساس النزاعات في المنطقة تعود للاختلاف في الهوية الذي يتجلى في متلازمة "نحن ضدهم.

وفي هذا السياق يمثل كتاب دانييل بوسنير" Daniel Posner حول المؤسسات والسياسات الإثنية في إفريقيا بأن المجموعات الإثنية تساهم بشكل كبير في الانقسامات السياسية، كما أن النخب السياسية تلعب على ورقة الإثنية في تحقيق مصالحها كما هو في التشاد، النيجر، مالي والسودان خاصة، وهذا ما ثمنه في الموقف الكاتب والباحث المختص في الشؤون الإفريقية "ماورو وكيفر" Maorou Whiver الفكرة بوسنير حيث يقول بأن ضعف المؤسسات وتميزها بالفساد وغياب سيادة القانون أثر في حالة التنوع الإثني، بما يؤثر على الظواهر الأزماتية المرضية مثل تطور النزاع وتوسع نطاقه بين قبيلتين في الداخل إلى الخارج وتصبح حرب و إيادات جماعية التي تنجم عن التنوع الإتي الداخلي وانعكاساته على دول الجوار، وما يتم من هذا النوع من تمثيل المصالح والتعبير عنها بل وتوزيع الثروة والسلطة وفقا لهذا الأساس (التمييز الإثني) كما حدث في مالي، إضافة إلى العوامل الاقتصادية التي لعبت دورا بارزا في إشعال الحروب مثلما حدث في التشاد سنة 2004 في مرحلة الاكتشافات النفطية والمناجم البترولية والتصارع عليها كان قائما على حدود هذه المناجم، كل هذا أنتج تخلف اقتصادي وتنموي وتفاقم الديون من خلال تدني معدلات النمو الاقتصادي والمستويات العالية من الفقر، ونذكر هنا أن أزمة مالي الأخيرة كانت قائمة على هذا النحو إضافة إلى السياسات المركزية التابعة للولاءات في دولة النيجر.

المطلب الثاني : انتشار ظاهرة الإرهاب :

في الحقيقة الحديث عن الإرهاب في المنطقة وإفريقيا عموما يعود لسنوات عديدة قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث الإرهاب كان تهمة جاهزة أثناء فترة محاربة الاستعمار الغربي في القارة من طرف الحركات الوطنية التي كانت توصف في كثير من الأحيان عملياتها العسكرية بالإرهابية مثلما حصل في الجزائر أثناء ثورة التحرير [1].

ورغم ذلك فالنظام الإفريقي لما بعد الاستعمار تأسس ونشأ خصوصا في شمال إفريقيا على شرعية مكافحة التهديدات الإرهابية وتحديدا في مصر (جمال عبد الناصر والإخوان المسلمون) وعلى هذه القاعدة سارت العديد من الدول في إفريقيا خصوصا منطقة القرن

1 -Harvey Glickman," Africa in the War on Terrorism", **Journal of Asian and African Studies**, 2003, p165.

الإفريقي باستثناء ليبيا "القذافي" التي قمعت الحركات المسلحة والانقلابية باسم حماية الوحدة الترابية.

وتغيرت المعطيات الدولية فيما بعد حيث أن تنظيم القاعدة بدأ في اختراق القارة السمراء مع بداية 1991 مع الجهود المبذولة لتدعيم الدولة الإسلامية في السودان سنة 1989، ثم الجماعات المسلحة في الصومال بين 1992و1993 القادمة من إقليم "أوغادين " والتي شاركت في قتال المارينز، التتبع بمحاولة إغتيال الرئيس المصري "حسني مبارك" في أديس بابا" لتتوج بتفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي" بكينيا و"دار السلام" بتنزانيا عام 1998 .

وصعدت الظاهرة الإرهابية على الساحة الساحلية والصحراوية بشكل واضح مطلع الألفية الجديدة وكانت البداية من الجزائر التي عاشت دوامة أمنية معقدة من بداية التسعينات بعد توقف المسار الانتخابي حيث استمرت إلى غاية قدوم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة وإعلان سياسة المصالحة الوطنية لتتوج بتراجع الأعمال الإرهابية خصوصا في المناطق الشمالية للبلاد مقارنة بالمناطق الصحراوية التي شهدت إستقرارا نسبيا طوال هذه الفترة ، بيد أن هذه السياسة لم تلق استجابة من بعض الجماعات المتشددة خصوصا الجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC "[1].

3. من الغريب أن الأمور انقلبت رأسا على عقب، فمع مطلع الألفية الجديدة بدأت هذه الجماعة في توسيع أهدافها باتجاه المناطق الصحراوية التي كانت تنعم بالأمن سابقا ولتشمل دولا أخرى في منطقة الساحل الإفريقي والمصالح الغربية هناك .

وكانت البداية باختطاف 32 سائحا ألمانيا في "اليزي وامقيد" بالصحراء الجزائرية حيث تداول أن الإفراج عنهم تم بعد دفع فدية للخاطفين بقيمة خمسة ملايين أورو، وقد سجل هذا الحادث في رغبة الجماعة السلفية للدعوة الخروج على الدائرة المحلية الضيقة واكتساب الصيت الإقليمي والعالمي.

فستة أشهر من الاختطاف كانت كافية للفت إنتباه العالم بأن هناك تناميا للإرهاب في المنطقة حيث التضييق على أتباع المظلي السابق "عبد الرزاق البارا" في الحدود الجزائرية دفعه نحو المناطق الساحلية في النيجر ومالي وتشاد.

1 -Emily Hunt, "Islamist Terrorism in Northwestern Africa A 'Thorn in the Neck' of the United States?", **Policy Focus**, February 2007, p11.

وفي منتصف 2005 تعرضت قاعدة عسكرية موريتانية بين الحدود الجزائرية والمالية لهجوم عسكري من الجماعات الإرهابية التي زاد نشاطها في المنطقة والتي تعتبر مصادر إستخباراتية علاقتها بالتنظيم الجزائري المتشدد، وجاء هذا الهجوم يوما واحدا قبل بداية تدريبات عسكرية في المنطقة تحت إشراف القوات الأمريكية باسم " فلينتوك2005 FLINTOCK "[1].

ثم في سبتمبر 2006 أعلن تنظيم القاعدة رسميا انضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال للشبكة العالمية ، ليليه في 26 جانفي 2007 إعلان التنظيم الجزائري تغيير اسمه ليصبح "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" هذه الحركة القديمة الجديدة أظهرت في فترة قصيرة عضلاتها في عمليات استعراضية في دول شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي .

على المستوى العملياتي فالتنظيم الجديد زاوج بين التكتيكات المختلفة ، ففي أواخر 2006 تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي AQIM نفذ أول هجوم على المصالح الأمريكية في الجزائر ضد مجمع "هاليبرتون Haliburton " وفيما بعد 23 ديسمبر 2006 وأيضا في 03 جانفي 2007 قوات الأمن التونسية تشتبك مع ما يعتقد أنه جماعة متشددة تتبع لتنظيم القاعدة، وفي 08 أفريل 2007 هجوم إرهابي على دورية للجيش الجزائري يخلف 09 قتلى عسكريين بعد ثلاثة أيام نفذ هجوم على العاصمة الجزائرية حصد وراءه 33 قتيلا أغلبهم مدنيين، وإنتقلت عدوى التفجيرات إلى الدار البيضاء المغربية بهجمات 11 مارس 2007 حيث أكد وزير الاتصالات آنذاك عن وجود صلة بين مدبري هذه التفجيرات وتنظيم القاعدة .

المطلب الثالث : تزايد ظاهرة الهجرة :

إن الإنكشافية التي لازمت الأمن الإنساني في المنطقة الساحل الإفريقي لم تقتصر على الإرهاب وأنواع الجريمة الأخرى العابرة للحدود ، بل أكثر من ذلك تعدت إلى الأزمات الاقتصادية المتتالية والتي ضربت المنطقة لفترات زمنية طويلة حسب كل بلد، والصراعات المسلحة التي امتدت المناطق واسعة ساهمت في هروب الآلاف من المدنيين من بؤر التوتر

1- رضا شوادرة، المرجع نفسه، ص 131.

والكوارث الطبيعية كالتصحر وانتشار الأمراض الفتاكة بسبب نقص الرعاية وغياب المؤسسات الحكومية عن المناطق البعيدة والحدودية .

نحو الشمال سواء للاستقرار في شمال إفريقيا مثل الجزائر وليبيا أو استعمالها كمناطق عبور للوصول للضفة الأوروبية والأسباب الدافعة لتنامي ظاهرة الهجرة، فإضافة للحروب وغياب الأمن فالعامل الطبيعي كان حاضرا بقوة وفرض نفسه على الحقل الأمني للمنطقة الساحلية .

والملاحظ في السنوات الأخيرة تصاعد الهجرة السرية بشكل رهيب عبر الصحراء الكبرى نحو دول شمال إفريقيا وأوروبا وحظيت بتغطية واسعة من وسائل الإعلام، ولعل هذه الصورة القاتمة عن الوضع المتردي لحقوق الإنسان لهؤلاء المهاجرين والمشاكل الاجتماعية الناجمة عن هؤلاء الأفارقة دفع الإتحاد الأوروبي في مرات عديدة لممارسة ضغوط على دول العبور مثل الجزائر والمغرب لتعزيز إجراءات ضبط الحدود التي أصبحت سهلة الاختراق بفعل نقص إمكانات الرقابة وطول الحدود من جهة أخرى بالنسبة للجزائر وليبيا، فالكثير من المهاجرين يحلمون بالوصول إلى العتبة الأوروبية هروبا من جحيم الفقر والحروب والأمراض والتصحر.

من الظاهر أن التكهنات التحذيرية التي أطلقها "نادي روما " حول زحف جماعي بالملاين وحتى الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك حذر من أن الأفارقة سيجتاحون العالم مازال تأثيرها قائما وبدأت هذه التصورات تكبر وتصبح حقيقة على الضفاف الشمالية للبحر المتوسط.

فالصورة الشعبية بأن الحرب والفقر هي من أسباب ارتفاع منسوب الهجرة عبر إفريقيا، لكن المهاجرين غالبا ما يعتبرون أنفسهم ضحية لعصابات الإجرام والمهربين الذين يعدوهم بالوصول إلى المناطق أكثر أمنا مثل شمال إفريقيا وحتى أوروبا عبر المتوسطي أو الأطلسي، وحسب مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة فعصابات تهريب المهاجرين تستعمل نفس آليات السلب والنهب للمجرمين وكذلك شبكات الإرهاب[1].

والنظر في المقاربات النظرية التي تهتم بدراسة الهجرة السرية وأبعادها الأمنية تكون في غالب الأحيان أبحاث فرانكفونية ومن أبرز دارسيها نجد " Plier , Lahlou ,

1- مجدي الداغر، أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية في العالم قبل وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، الإسكندرية : دار الوفاء للطباعة والنشر ، 2006،ص15.

Escoffier" عكس الدراسات الأنجلوسكسونية التي تعتمد على تقارير الإعلام والشرطة وحراس الحدود دون التعمق في ظروف اللاجئين خصوصا القادمين من جنوب الصحراء الكبرى الذين يستعملون دول شمال إفريقيا مثل المغرب والجزائر وليبيا ، وتقدر بعض الإحصائيات أن 24000 إفريقي يعبر سنويا إلى أوروبا .

وقبل التطرق لتحليل الظاهرة من المهم التطرق إلى الإطار المفهوماتي للمصطلحات المتعلقة بالهجرة حيث يلاحظ خلط كبير بين المفاهيم ذات الصلة مثل الهجرة السرية ، الهجرة غير شرعية والهجرة غير المنتظمة.

فأولا يثير استعمال مفهوم الهجرة غير الشرعية بعض الغموض حيث أن الحدود بين الشرعي وغير شرعي تبقى غير واضحة بأتم المعنى، وهنا ينبغي التمييز بين الدخول الشرعي والرسمي والبقاء غير رسمي فمثلا عدد من المهاجرين يدخلون البلاد بطريقة قانونية وتتوفر ظروف مناسبة كالعمل والسكن ولكن يقيمون بطريقة غير رسمية وفي حالات أخرى فالمهاجر قد يدخل البلاد بطريقة غير قانونية لكن يكتسب الوضع القانوني بمجرد الزواج والعمل مثلا، ففي حالة المهاجرين القادمين من الصحراء الكبرى يعبر هؤلاء عددا من المناطق بعضها بالترخيص وبعضها دون ترخيص، وبهذا فالمهاجرين يتحركون بإطار قانوني وغير قانوني.

وستعتمد هذه الدراسة على مصطلح " الهجرة غير المنتظمةIrregular migration " أو الهجرة السرية لأنها أوسع وأقل معيارية لمصطلح "الهجرة غير شرعية Illegal migration" فالهجرة غير شرعية مصطلح قانوني لا يعكس التجارب والخبرات السابقة للمهاجرين، فمثلا Van lienpt لاحظ أن التهريب للمواد الغذائية يكون غير قانوني ولكنه شرعي ومقبول اجتماعيا أثناء الأزمات والمجاعة مثلا ، أكثر من ذاك فإدراك الحكومات للهجرة يغير معنى المصطلح من منطقة لأخرى وذلك انعكاسا للتشريعات المختلفة وتطبيقها على أرض الواقع.

فمثلا مواطني الدول الأعضاء في منظمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS يستطيعون بموجب الاتفاقيات المنظمة لهذا التجمع الإقليمي التحرك بحرية تامة لكن يواجهون عوائق في الميدان أو على الأقل يحسون بها.

فخطاب الأنظمة الرسمية يكون متناقضا في كثير من الأحيان بين إفريقيا وأوربا، فطرفي الهجرة المصدر والمستقبل يغضان الطرف مرات عديدة عن حركة الهجرة غير

قانونية ضمنا وذلك استجابة الضغط سوق العمل في فرنسا وإسبانيا مثلا، وبهذا يمكن تعريف الهجرة غير المنظمة كحركة دولية واسعة وملجأ للمهاجرين أثناء النزاعات والحروب والكوارث الطبيعية .

ولعل نفس التشويش يميز بين تجارة الأشخاص وتهريب الأفراد" trafficking and Smuggling " في الخطابات السياسية والأكاديمية فمصطلح التجارة يشير إلى الحالة التي يكون فيها الفرد المهاجر مخدوعا ومهددا وفي حالة الاستغلال وتشمل التجارة بالمواهب أو الشرف بالنسبة للنساء والأطفال أما في حالة تهريب الأفراد فهؤلاء يبرمون بصفة إختيارية صفقة مع المهربين لإيصالهم لمناطق معينة مقابل دفع مبالغ مالية متفق عليها[1] .

غير أنه مهما كانت الأحوال فمن الصعوبة التمييز بشكل واسع بين ما هو اختياري وقسري، وفي حالة المهاجر "migrant" الذي يتضمن المهاجرين العمال واللاجئين، وهناك أيضا مهاجري العبور migration[2]" transit حيث يوظف هذا المصطلح للدلالة على واقع الهجرة الغير منتظمة من جنوب الصحراء الكبرى إلى شمال إفريقيا وهناك أيضا عدم الاستقرار في استعمال هذا المصطلح، فبعض وليس كل المهاجرين الأفارقة يمكن تصنيفهم كمهاجرين عابرين زيادة على ذلك فنوايا التحرك قد لا تعكس بالضرورة الحركات الراهنة، ويطرح مشكل التمييز الدائم والمؤقت للهجرة حيث هناك من يقيم في الجزائر أو لبيبا مثلا ومن الصعب في هذه الحالة معرفة مصيره بين الاستقرار هناك أو إكمال رحلته نحو أوروبا.

وعموما فالهجرة عبر الصحراء نحو دول المغرب العربي خصوصا عبر حزام ليبيا الجزائر المغرب ارتفعت منذ تدهور الأوضاع في دول نيجيريا وكوت ايفوار في الثمانينات حيث حاول ربع سكان هذه المناطق المنكوبة النزوح، واستمر الحال على هذه الوتيرة فمنذ الاضطراب السياسي في كوت إفوار في 1993 والانقلابات التي شهدتها البلاد هناك حتى اندلاع الحرب الداخلية في 2003 تضاعف عدد الفارين من مناطق القتال بشكل كبير و في سيراليون دفعت الحرب ومظاهر التدهور الاقتصادي حوالي مليون شخص للعيش في ملاجئ .

فمن كوت إفوار نحو غانا والسنغال ومن مالي إلى النيجر ثم تشاد حتى السودان أي جميع الدول المحاذية للجزائر من الناحية الجنوبية أين صارت إمكانية تصدير هذه المشاكل

1 -Kathleen Fitzgibbon," modern-day slavery? The scope of trafficking in persons in Africa", **African Security Review** 12(1) • 2003, p82.

نحو شمال إفريقيا بالأمر الهين وهو الذي بات يتحقق بالتدريج وأصبحت آثاره واضحة في المناطق الجنوبية للجزائر مثل تمنراست التي تحولت لمدينة مشتركة بين الأفارقة والسكان الأصليين .

فمنذ التسعينات تقريبا إزداد حجم العنف بين البدو الرحل وانتشرت النزاعات بشكل كثيف في المناطق الساحلية الصحراوية وقد انعكست هذه الحالة في تشكل موجة من هجرة آلاف الأشخاص خصوصا الطوارق بسبب الاضطرابات وأعمال العنف المتبادلة بين الطوارق والسلطات المركزية في كل من النيجر ومالي حيث لجأ الآلاف منهم حول المناطق البترولية والتجمعات السكانية الكبرى على الحدود في الجزائر وليبيا.

ثم أن هناك الطوارق الذين ينتشرون على عدة دول مجاورة للجنوب الجزائري حيث يتمتعون بحرية شبه مطلقة للتحرك بين حدود الجزائر مالي والنيجر منذ وقت طويل الشيء الذي صعب مراقبة تنقل هؤلاء، وما عقد هذا المشكل هو صعوبة فرز الطوارق من أصل جزائري وتميزهم عن طوارق الدول المجاورة، وحسب إحصائيات رسمية في الجزائر فانه يتواجد حوالي 20000 شخص من مالي والنيجر في جنوب الجزائر أين تم منح 75 % منهم الجنسية الجزائرية ويبقى تواجد الطوارق في الحدود المشتركة لجنوب الجزائر لا يحظى بأرقام وإحصاءات رسمية .

حقيقيا من المغرب إلى موريتانيا النيجر، مالي وكامل المنطقة الساحلية الصحراوية حيث باتت التفجيرات هنا وهناك تحمل بصمات تلك التي تقع في الجزائر.

إن هذه الحوادث أثبتت مرة أخرى تحول المنطقة امتدادا من شمال القارة حتى أواسطها إلى تربة خصبة لتفريخ وتحضين للجماعات الإرهابية في ظل الفراغ الذي تركته الحكومات والأنظمة الضعيفة والغير القادرة على توفير الإمكانات اللازمة للتصدي لهذه الظاهرة الآخذة في الصعود تدريجيا[1] .

إن صعود هذه التهديدات العابرة للحدود لم يقتصر فقط على الإرهاب فهناك في المقابل تحديات أخرى لا تقل خطورة على أمن الدول والأفراد في المنطقة ذات الخصوصية الصحراوية في مجملها ، فالتجارة غير شرعية للمخدرات والأسلحة مؤشر آخر على الفراغ الحكومي في مناطق الحدود وآثاره التدميرية على الاقتصاديات المحلية.

1- رضا شوادرة، المرجع نفسه، ص 133.

فمن سوء حظ المنطقة الساحلية الصحراوية أن تتكالب عليها كل أنواع الآفات والمخاطر المعقدة فالمأساة الإنسانية بسبب الفساد الكبير في مختلف نواحي الحياة والحروب والاقتتال الداخلي ثم الإرهاب وصولا إلى الجريمة التي انتقلت من المستوى المحلي إلى المستوى إقليمي وحتى القاري مؤشرات تنذر بتدهور الأوضاع في المنطقة .

ورغم صعوبة التعمق في فهم الظاهرة الإجرامية في المنطقة وتأثيرها على الأمن هناك وذلك للارتباطها في كثير من الأحيان للغموض والتمويه الذي تمارسه النخب المحلية هذا من جهة، ومن جهة أخرى ففي أحيان كثيرة فهناك صلات بين قادة العصابات الإجرامية وقوى نافذة في السلطة وتصبح الأموال الطائلة لهذه الفواعل الإجرامية العابرة للحدود وسيلة لشرعنة النشاطات المشبوهة في أكثر من دولة.

وتاريخيا فالجريمة المنظمة في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية تعود إلى ظاهرة "الوسيط middlemen"الذي كان في السابق يربط بين شركات الاحتلال والتجار المحليين وقد زاد نشاط هذه التجارة الغير منتظمة بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد مرحلة الاستقلال الاقتصادي والسياسي واجهت الأنظمة في الساحل الإفريقي أزمات اقتصادية حادة في ظل التطاحن الإثني والعرقي كنتيجة لفشل نموذج الدولة هناك قي تسيير الأزمة والتوزيع الغير العادل للثروة ما ولد عددا من الانقلابات في مالي والنيجر وغيرها من الدول الأخرى، وتفاقمت هذه الأوضاع في ظل التنافس الإيديولوجي بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية أثناء فترة الحرب الباردة.

وكنتيجة لهذه الأزمات كسدت الزراعة التي تعتبر القطاع الإنتاجي الأهم في معظم هذه الدول وإغلاق المصانع القليلة الموجودة بعد انخفاض أسعار المواد الأولية في الثمانينات الشيء الذي سمح بصعود فواعل غير دولاتية تتحكم في التجارة غير الرسمية حيث هيمنت على قطاعات بأكملها ، وتحالفت المجموعات الإثنية والقبلية في شكل مؤسسات عبر وطنية ووسعت نشاطها خارج الحدود بين مالي وتشاد والنيجر والصحراء الليبية والجزائرية وكامل المنطقة الممتدة في الصحراء الكبرى، مستغلة في ذلك الفشل الاقتصادي لدعم نشاطها مشكلة ما يعرف ب"كارتل "حيث أنظمة هذه الدول وفي محاولتها للحد من هذه الظاهرة زادت الأمور تعقيدا .

ففرض الرسوم الجمركية والضريبية مع الخارج وبارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية محليا خصوصا الزراعية قابله تزايد الأسواق غير رسمية التي تبيع بأقل الأثمان مثل البنزين

الجزائري، وأصبحت معظم الاقتصاديات للدول المتاخمة للجزائر تنافسه الاقتصاديات الغير رسمية الذي تهيمن عليه الشبكات الإجرامية.

فمن خلال الإحصاءات المتوفرة فالاقتصاد الموازي في الدول الساحلية الصحراوية يوظف 65 %من السكان ويساهم ب60% من الإنتاج المحلي الاقتصاديات غرب إفريقيا والتي تمتد نشاطاته عبر الإقليمية حتى دول شمال إفريقيا والفشل الأمني للتصدي لهذه الظاهرة دفع هذه الشبكات للاستعانة بالمسلحين والإرهابيين الذين يشتركون في تجارة المخدرات حيث أن الجماعات المسلحة جذبها هذا النمط من الاقتصاد .

وليس من الصدفة أن تمس هذه التهديدات التجمعات السكانية الكبرى والمناطق الحدودية التي تحوي نسبة عالية من الفقر وضعف الأنظمة القضائية والفساد المستشري على نطاق واسع هو الأعلى في العالم حسب منظمة الشفافية الدولية ما يدفع الأفراد هناك للتهريب لتأمين حياتهم.

ولا تكمن المشكلة في ضعف الرقابة فمن الصعوبة بل الاستحالة في مراقبة الشريط الحدودي البلد مثل الجزائر، فالأمر يتطلب إمكانات ضخمة جدا، وغالبا ما تكون الانطلاقة لطرق هذه المخدرات من غينيا بيساو حيث تقدر الكميات التي حجزها في المنطقة الساحلية الصحراوية والتي كانت موجهة للأوروبا بحوالي 33 طن بين 2005 و2007 .

واعتمادا على بيانات الحجز فنسبة المخدرات التي تم مصادرتها في القارة الأوروبية والتي مصدرها إفريقيا ما يمثل نسبة 27% (ما يعادل 40 طن بقيمة مالية تقدر 1.8 مليار دولار، ربما هذه الأرقام تدل على تعاظم شأن المشكل في المنطقة حيث تدفق المخدرات على المنطقة في السنوات الأخيرة يعتمد على وجود منظمات تهريب منظمة تستعمل الفساد وضعف رقابة الدول لتمرير كميات من الكوكايين نحو شمال إفريقيا وجزء لأوربا وحتى الشرق الأوسط[1] .

وقد أعتبر الكوكايين في الأشهر الأخيرة لسنة 2012 من أخطر أنواع المخدرات في العالم حيث يقدر اقتصاد هذا المخدر ب18 مليار دولار، ومعظم الكوكايين مصدره كولومبيا، البيرو، وبوليفيا ويتم تسويقه عبر أمريكا الوسطى والكربيب للولايات المتحدة الأمريكية وعبر الأطلسي نحو أوروبا، وحاليا فالكميات المحجوزة تبين تحول المنطقة

1 - Pascale Perez et Laurent Laniel, "Croissance et... croissance de l'économie du cannabis en Afrique subsaharienne (1980-2000)", Hérodote, n° 112, La Découverte, ler trimestre 2004, p127.

الإفريقية إلى نقطة عبور مهمة وذلك بعد تشديد الخناق على تجارته من الأطلسي ، ففي السنوات الأخيرة عرفت مناطق غرب أوروبا تصاعد الكميات القادمة من إفريقيا وشمالها تحديدا ، وقد مست الظاهرة الجزائر بشكل تصاعدي وبشكل لافت خصوصا في السنوات الأخيرة.

ويعتبر تطور إنتاج وتهريب المخدرات مرتبط بشكل كبير بتدهور الاقتصاد الرسمي، حيث انخفاض أسعار المواد الأولية وسياسة تحرير المنتجات التي مست القطاع الزراعي دفع لثقافة بديلة وقد تضرر المنتجون والناقلون لهذه المواد الزراعية ما شجع البحث عن زراعة بديلة سريعة الربح من جنوب الجزائر (أدرار بشار، تيميمون) حتى مالي والسنغال و كوت إفوار وقد لعب التدهور البيئي دورا في تنامي انتشار المخدرات في المنطقة تجارة وزراعة.

وبالإضافة إلى المخدرات تنشط تجارة السجائر المهربة وبعض السلع التي مصدرها الجزائر مثل البنزين والمواد الغذائية ، وكثيرا ما توصف هذه التجارة بغير المنتظمة وغير الشرعية وفي بعض الأحيان بالموازية وتشير هذه المصطلحات لكل النشاطات الغير مؤشر عليها رسميا من طرف سلطات الدولة، حيث تنشأ الشركات الصغيرة الموجودة في المدن قطاع غير رسمي مهم ينشط بصفة كبيرة .

المطلب الرابع : انتشار الجريمة المنظمة :

إن الجريمة المنظمة في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية تعود إلى ظاهرة "الوسيط middlemen"الذي كان في السابق يربط بين شركات الاحتلال والتجار المحليين وقد زاد نشاط هذه التجارة الغير منتظمة بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد مرحلة الاستقلال الاقتصادي والسياسي واجهت الأنظمة في الساحل الإفريقي أزمات اقتصادية حادة في ظل التطاحن الإثني والعرقي كنتيجة لفشل نموذج الدولة هناك قي تسيير الأزمة والتوزيع الغير العادل للثروة ما ولد عددا من الانقلابات في مالي والنيجر وغيرها من الدول الأخرى، وتفاقمت هذه الأوضاع في ظل التنافس الإيديولوجي بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية أثناء فترة الحرب الباردة.

وكنتيجة لهذه الأزمات كسدت الزراعة التي تعتبر القطاع الإنتاجي الأهم في معظم هذه الدول وإغلاق المصانع القليلة الموجودة بعد انخفاض أسعار المواد الأولية في الثمانينات الشيء الذي سمح بصعود فواعل غير دولاتية تتحكم في التجارة غير الرسمية حيث هيمنت

على قطاعات بأكملها ، وتحالفت المجموعات الإثنية والقبلية في شكل مؤسسات عبر وطنية ووسعت نشاطها خارج الحدود بين مالي وتشاد والنيجر والصحراء الليبية والجزائرية وكامل المنطقة الممتدة في الصحراء الكبرى، مستغلة في ذلك الفشل الاقتصادي لدعم نشاطها مشكلة ما يعرف ب"كارتل "حيث أنظمة هذه الدول وفي محاولتها للحد من هذه الظاهرة زادت الأمور تعقيدا[1].

ففرض الرسوم الجمركية والضريبية مع الخارج وبارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية محليا خصوصا الزراعية قابله تزايد الأسواق غير رسمية التي تبيع بأقل الأثمان مثل البنزين الجزائري، وأصبحت معظم الاقتصاديات للدول المتاخمة للجزائر تنافسه الاقتصاديات الغير رسمية الذي تهيمن عليه الشبكات الإجرامية.

فمن خلال الإحصاءات المتوفرة فالاقتصاد الموازي في الدول الساحلية الصحراوية يوظف 65 %من السكان ويساهم ب60% من الإنتاج المحلي الاقتصاديات غرب إفريقيا والتي تمتد نشاطاته عبر الإقليمية حتى دول شمال إفريقيا والفشل الأمني للتصدي لهذه الظاهرة دفع هذه الشبكات للاستعانة بالمسلحين والإرهابيين الذين يشتركون في تجارة المخدرات حيث أن الجماعات المسلحة جذبها هذا النمط من الاقتصاد .

وليس من الصدفة أن تمس هذه التهديدات التجمعات السكانية الكبرى والمناطق الحدودية التي تحوي نسبة عالية من الفقر وضعف الأنظمة القضائية والفساد المستشري على نطاق واسع هو الأعلى في العالم حسب منظمة الشفافية الدولية ما يدفع الأفراد هناك للتهريب لتأمين حياتهم.

تأخذ الجريمة المنظمة العابرة للحدود في المنطقة الساحلية والصحراوية عدة أشكال ونكتفي بالتركيز على تلك ذات الأكثر نشاطا و امتدادا بين دول المنطقة، وتبرز في هذا الصدد تجارة وهو المخدرات من بين أخطر تلك النشاطات غير رسمية التي أخذت موقعا هاما في تجارة المنطقة، فالمؤشرات عديدة تدل على تحول تجارة المخدرات من أمريكا الجنوبية إلى إفريقيا الغربية ومنها نحو شمال القارة باتجاه أوروبا ونحو الشرق الأوسط وإسرائيل عبر الجزائر ثم ليبيا ومصر وذلك باستغلال نقص الرقابة في الحدود.

ولا تكمن المشكلة في ضعف الرقابة فمن الصعوبة بل الاستحالة في مراقبة الشريط الحدودي البلد مثل الجزائر، فالأمر يتطلب إمكانات ضخمة جدا، وغالبا ما تكون الانطلاقة

1 -Ibid, p 128

لطرق هذه المخدرات من غينيا بيساو حيث تقدر الكميات التي حجزها في المنطقة الساحلية الصحراوية والتي كانت موجهة للأوروبا بحوالي 33 طن بين 2005 و2007 .

واعتمادا على بيانات الحجز فنسبة المخدرات التي تم مصادرتها في القارة الأوروبية والتي مصدرها إفريقيا ما يمثل نسبة 27% (ما يعادل 40 طن بقيمة مالية تقدر1.8 مليار دولار ، ربما هذه الأرقام تدل على تعاظم شأن المشكل في المنطقة حيث تدفق المخدرات على المنطقة في السنوات الأخيرة يعتمد على وجود منظمات تهريب منظمة تستعمل الفساد وضعف رقابة الدول لتمرير كميات من الكوكايين نحو شمال إفريقيا وجزء لأوربا وحتى الشرق الأوسط[1] .

وقد أعتبر الكوكايين في الأشهر الأخيرة لسنة 2012 من أخطر أنواع المخدرات في العالم حيث يقدر اقتصاد هذا المخدر ب18 مليار دولار، ومعظم الكوكايين مصدره كولومبيا، البيرو، وبوليفيا ويتم تسويقه عبر أمريكا الوسطى والكربيب للولايات المتحدة الأمريكية وعبر الأطلسي نحو أوروبا، وحاليا فالكميات المحجوزة تبين تحول المنطقة الإفريقية إلى نقطة عبور مهمة وذلك بعد تشديد الخناق على تجارته من الأطلسي ، ففي السنوات الأخيرة عرفت مناطق غرب أوروبا تصاعد الكميات القادمة من إفريقيا وشمالها تحديدا ، وقد مست الظاهرة الجزائر بشكل تصاعدي وبشكل لافت خصوصا في السنوات الأخيرة.

إن سبب تغير مسار تجارة المخدرات من قارة أمريكا نحو إفريقيا يعود بشكل أكبر لضخامة الإمكانيات المتوفرة لدى الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة هذه الظاهرة على عكس إفريقيا حيث كل الظروف مهيئة من نقص الرقابة والفقر والضعف السياسي أين تجارة المخدرات تجد مكانا مفضلا وبيئة ملائمة في غياب سلطة القوانين في بعض المناطق ، فمتى كانت الدولة فقيرة تقل درجة الرقابة ومنطقة الساحل والصحراء الإفريقية تعاني من آثار عدد من النزاعات الداخلية في العقد الأخير فالحرب والتغير الإجتماعي السريع والسكان في حراك والحدود أصبحت مخترقة كما أن التوتر في المنطقة مابين 1998 و2005 ولد 35 جماعة مسلحة نشطت في مناطق مالي، التشاد والسنغال وغيرها من البؤر المضطربة .

1- رضا شوادرة، المرجع نفسه، ص 134.

الفصل الثالث

المقاربة الجزائرية واسهامات الهيئات الإقليمية والدولية في استقرار منطقة الساحل الإفريقي

تمهيد

المبحث الأول : المقاربة الجزائرية في الساحل الإفريقي .

المبحث الثاني : اسهامات الهيئات الإقليمية والدولية في منطقة الساحل الإفريقي.

تمهيد :

تمثل منطقة الساحل ولا زلت بالنسبة للجزائر الحيز الأمني والذي يخضع حدوده لجزء كبير من هذه المنطقة، مما دفع بالجزائر ومنذ استقلالها إلى تأمين حدودها الجغرافية هذا من خلال مبدأ الذي أقامته في عدم التدخلث والاستيلاء على أرض أجنبية وعد السماح بشبر من تربها الوطني، ولقد تجلت إشكالية الأمن في منطقة الساحلث كحقيقة فرضت نفسها منذ بداية الحرب الباردة حيث تزامنت تطورات هذه الأزمة مع بروز جملة من الظواهر المرضية التي كرستها الأنظمة السياسية كالانقلابات العسكرية وتزوير الانتخابات، أما فيما يخص شعوب المنطقة تأثرت بالصراعات الإثنية والعرقية ما أعقبها من إنفجارات للنزاعات الداخلية أثرت على الأمن العام للمنطقة.

المبحث الأول : المقاربة الجزائرية وأبعادها :

المطلب الأول: البعد السياسي والأمني للمقاربة الجزائرية :

من منطلق الجزائر المدركة للمخاطر الأمنية كالإرهاب والجريمة المنظمة التي تعتبرا من أبرز التهديدات التي أثارت قلقا دوليا وإقليميا ونظرا لما تحدثه من تهديد للأمن الاستقرار ولأخطار التدخل الخارجي، كون الجزائر التي عانت من هاته الظاهرة لعشرية من الزمن أين انزلقت الجزائر نحو منحدر العنف السياسي حيث كاد الأمر يصل إلى ما يشبه بالحرب الأهلية و الدمار على كافة المستويات إلى غاية سبتمبر 1997 أين أعلنت قيادة الجيش الإسلامي للإنقاذ" بمبادرة وقف إطلاق النار من جانب واحد ومع بداية سنة 1998 بدأت الجزائر تسترجع نوعا من الهدوء وفي سبتمبر 1998 أعلن الرئيس الجزائري اليامين زروال" استقالته بشكل مفاجئ وإعلان انتخابات رئاسية مسبقة ليصل بموجبها "عبد العزيز بوتفليقة" إلى سدة الحكم يوم 18 أفريل 1999[1]، حيث كان رهان الرئيس الجزائري الجديد في تحقيق الأمن وبعث الاستقرار من جديد داخل أرجاء الوطن معتبرا الأمن قضية لا نقاش فيها أين تبنى إستراتيجية داخلية لمكافحة الإرهاب واسترجاع الأمن من خلال قوة الخطاب الذي انتهجه من خلال قانون الوئام المدني كخطوة أولى أين تم الاستفتاء عليه 16 أكتوبر 1999 ثم جاءت بعد ذلك مشروع ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي تدعم بمبدأ الحوار وأواصر التعاون ونبيد العنف، وكان ذلك في استفتاء سبتمبر 2005 .

1 - أحمد مهابة، "عبد العزيز بوتفليقة والمهمة الصعبة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 137، 1999، ص203.

وبشكل عام نجحت الجزائر ووفقت إلى حد كبير في مكافحة الإرهاب واستئصال جذوره وهذا بتبني مقاربة إستراتيجية تحمل أبعادا سياسية كالحوار السياسي والسلمي بين كافة الأطراف وعسكرية أمنية كالإكراه والضغط الأمني واقتصادية من خلال إعادة الجدولة وسياسة التقشف ومسح الديون الخارجية والإصلاحات الاقتصادية من خلال مشاريع التنمية المستديمة وتعويض الضرر المعنوي للشعب الجزائري وقانونية من خلال قانون الرحمة والوئام المدني ومشروع السلم والمصالحة الوطنية.

إذن بعد النجاح الداخلي وأمام هذا الرصيد الكبير أصبحت الجزائر رائدة في مجال مكافحة الإرهاب باعتراف من القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية والدولية بما فيها هيئة الأمم المتحدة أين انتقلت الجزائر في مواجهة الظاهرة إلى خطوة المسار الدولي لمكافحة الإرهاب، أين كان لها الدور الدبلوماسي والقانوني خاصة داخل الهيئة الأممية من القرار 1373 المصادق عليها يوم 28 سبتمبر 2001 غداة اعتداءات سبتمبر 2001 وصولا إلى المصادقة على الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب يوم 6 سبتمبر 2006[1] .

فبعد شعور الجزائر بأنها أصبحت مركز استقطاب للجماعات الإرهابية أين توسعت عبر كامل حزام الساحل الإفريقي خاصة بعد تأسيس كيان إرهابي منظم تابع لقاعدة الأم تحت مسمى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" الذي كان يمسها في الجنوب الواسع بحدوده الشاسعة مع الصحراء الكبرى معقل الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية خاصة بعد تصاعد عمليات الاختطاف في منطقة الساحل الإفريقي منذ سنة 2003، وهذا بعد سلسلة من الاختطافات كاختطاف سياح أوروبيين معظمهم من جنسيات أوروبية وألمانية وخاصة العمال الفرنسيين بالشركات النفطية في النيجر كشركة "أريفا الفرنسية" واختطاف دبلوماسيين كنديين ومن جنسيات مختلفة في العالم حيث نتج عن تلك العمليات عمليات ابتزاز واسعة بين المنظمات الإجرامية والجماعات الإرهابية والدول المفاوضة مما أدى لاستجابة هاته الدول لمطالب الإرهاب التي كانت تتمثل في عملية دفع الفدية كمقابل لإطلاق سراح الرهائن الأجانب مما جعل الجزائر تستنكر هذه الأعمال والتفاعل الإيجابي مع الجماعات الإرهابية حيث طالبت الجزائر في قمة "سرت" الليبية سنة 2009 بمقترح تجريم دفع الفدية مما جعلها تحصل على تأييد من طرف دول الإتحاد الإفريقي .

1- الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب ، مرجع سبق ذكره، ص143.

وما زاد من الثقل السياسي والدبلوماسي للجزائر في مجال مكافحة الإرهاب هو الدعم الدولي الواسع الذي حصلت عليه الجزائر في قضية تجريم الفدية من خلال اللائحة الأمم 1904[1]، كون أموال الفدية تعتبر عاملا أساسيا في تقوية الجماعات واستمرار النشاطات الإرهابية التي أضحت تشكل المورد الحيوي كونه يشجع على خلق مجموعات وحركات إرهابية أخرى بحجة كل من يريد الحصول على المال من الدول الأجنبية يلجأ إلى اختطاف أحد مواطنيها ثم مقايضته بالعملة الصعبة، كما أن هناك أرقام أخرى تقول أن مجموع ما قدم كفدية من طرف الدول الأوروبية للجماعات الإرهابية فاق 150 مليون دولار قبل نهاية سنة 2010.

وبناءا عليه فإن الجزائر دافعت بقوة على مطلبها لدى الهيئة الأممية كما لم تخف التعبير عن أسفها من هذه الممارسات على اعتبار أن استجابة عدد من الدول للاستفزاز لا تقوم سوى بتشجيع الجماعات الإرهابية على الاستمرار في النشاطات الإرهابية، ملزمة بذلك الدول بأخذ موضوع تجريم الفدية مأخذ جد بالنظر لانعكاساته الخطيرة على أمن منطقة الساحل الإفريقي داعية الجزائر بضرورة التنسيق والتعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ودفع الفدية .

فالجزائر كان لها دور محوري ولازال من خلال جملة من المبادرات في مجال التعاون الدولي والإقليمي لمكافحة الإرهاب وسنحاول من خلاله رصد مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدة الدولية والإقليمية التالية:

1- الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب ومنعها (جويلية 1999)

ساهمت الجزائر في إخراج هذه الاتفاقية حيز التنفيذ من خلال منع ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة التي انعقدت في الجزائر في الدورة العادية 35 لقمة منظمة الوحدة الإفريقية ودخلت حيز التنفيذ في 6جوان 2002 حين صادقت عليها 40 دولة إفريقية، من خلال تعهد الدول بمكافحة الإرهاب داخليا وإعطاء الأولوية للمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

2- اجتماع الفريق الرفيع المستوى الحكومات دول الإتحاد الإفريقي بشأن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في القارة الإفريقية:

1- سمير قلاع الضروس، المرجع نفسه ،ص167.

حيث عقد في الجزائر في 11 سبتمبر 2002 حيث كانت المقاربة الجزائرية بزعامة بوتفليقة تنص على تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول الإفريقية لمكافحة الإرهاب، وتعزيز قدرة الدول على مراقبة الحدود وإقامة تربصات تدريبية للجمارك وحرس الحدود وقمع جريمة فعل تمويل الإرهاب وتعزيز تبادل المعلومات الأمنية والإستخباراتية المتعلقة بالجماعات الإرهابية.

3- إنشاء المركز الإفريقي لدراسات والبحوث حول الإرهاب:

هو مركز أكاديمي علمي يساهم في تقديم المعلومات والمساعدات التقنية والتكتيكية والإستراتيجيات اللازمة لوقف المد الإرهابي، كما أن هذا المركز يقوم بالدراسات المتخصصة والمعمقة حول الجماعات الإرهابية، أين تحوي على قاعدة بيانات مهمة جول الجماعات الإرهابية[1]، واستراتيجياتهم، وكان الجزائر الدور الأبرز في إنشاء هذا المركز بعد إلحاحها على معرفة الأبعاد السيسيو-سياسية لانتشار الظاهرة بشكل متسارع باعتبار هذا المركز جهاز تابع لمنظمة الإتحاد الإفريقي سنة 2004.

4- إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC أوت 2009 بتمنراست :

جاء هذا الاجتماع التنسيق الأمني الذي عقدته خمس دول من الساحل الأفريقي يوم الأربعاء 12 أوت 2009، حيث اجتمع القادة العسكريون للدول الأربعة في مقر قيادة الناحية العسكرية الجزائرية السادسة الكائنة في ولاية تمنراست الجنوبية الحدودية بعد سلسلة من الاجتماعات العسكرية التي عقدها قادة جيوش المنطقة بالعاصمة الليبية طرابلس خلال الأسابيع التي سبقت هذا الإعلان .

ظلت الدبلوماسية الجزائرية تحتل مكانة مرموقة حتى في ظل التحولات السياسية بعد نهاية الحرب الباردة، نتيجة للإسهامات التي قدمتها تاريخيا لشعوب دول المستعمرة وأطروحتها في الوساطات بين الدول المتنازعة وتجربتها الواسعة في مكافحة الإرهاب حيث وظفت جهودها الأمنية والسياسية لتبني مقاربة شاملة تحمي منطقة الساحل الإفريقي من أزمات معقدة من خلال ثلاثية التنمية والتعاون في مكافحة الإرهاب والحوار السياسي والسلمي .

1- مقرر بشأن المركز الإفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، تقرير من المجلس التنفيذي للإتحاد الإفريقي: الوثيقة (٧) CL /EX/ 92 ، رقم الوثيقة 126. DEC/ EXCL.

فالديبلوماسية الجزائرية القائمة في شقها الأمني أولت اهتماما بالغا في أجندتها السياسية على قضايا القارة الإفريقية بصفة عامة، فكل التصورات التي تقدمها الجزائر في هذا الاتجاه قائمة على محور الأمن الذي يبقى جوهر القضايا كما سلفنا الذكر سابقا في بداية الدراسة، وهذا من خلال تقوية نفسها عسكريا وتفادي العزلة الدبلوماسية ومحاولة المشاركة وإبداء رأيها في كل قضايا القارة الإفريقية[1]، خاصة في المناطق التي تعتبر حساسة بالنسبة للأمن القومي الجزائري كمنطقة الساحل الإفريقي، فكل التعزيزات الأمنية ماديا وبشريا للجبهة الداخلية في الجزائر ترجع لأربعة أهداف رئيسية :

- الهدف الأول : حماية الحدود الوطنية وعدم السماح في شبر من ترابها الوطني .
- الهدف الثاني: تعزيز القدرة الدفاعية و حماية الأمن الداخلي .
- الهدف الثالث: الحفاظ على المكانة الإقليمية والدولية .
- الهدف الأخير: مكافحة الإرهاب وكل أشكال التطرف .

المطلب الثاني : البعد الاقتصادي والتنموي للمقاربة الجزائرية :

يعتبر عنصر الاقتصاد من أهم العوامل المساعدة في استقرار الدولة أو إقليم معين إن لم نقل العنصر الذي ترتكز عليه بقية العناصر الأخرى المكونة للأمن لمالها من تأثيرات مباشرة على البعد السياسي والاجتماعي والعسكري فالبعد التنموي يمثل الأهمية الكبرى في تكوين الأمن، وعلى الرغم من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها الجزائر في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي حيث فرضت التنمية نفسها كخيار لا بديل عنه لتخرج الجزائر من دوامة الأزمات الأمنية، فكانت مرحلة العشرية الأخيرة إلى يومنا هذا فترة حافلة بعديد الإصلاحات الاقتصادية، وإدراكا منها لقيمة التنمية اتخذتها الجزائر كأبرز إستراتيجية لتحقيق الأمن في منطقة الساحل من خلال مقاربتها التنمية.

ومنطقة الساحل الإفريقي التي تمر الآن بمرحلة مخاض عسير من تفاقم ظاهرة العنف البنيوي والصراعات بين التشكيلات العرقية إضافة لظواهر الخوف والجهل والتخلف، فالجزائر تسعى من خلال مقاربتها التنموية في الساحل الإفريقي بضرورة القضاء على الجهل من خلال دعم سياسة التعليم التي تعتبر المرحلة الأولى والحلقة الأبرز في العملية التنموية، علما أن معيار التنمية هو الإنسان كونه لا يمكن فصل التنمية عن التعليم.

1- حكيمة علالي، البعد الأمني في السياسة الخارجية – نموذج الجزائر -، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة) في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الديمقراطية والحكم الراشد، جامعة منتوري قسنطينة، 2011، ص 141.

ولقد أجريت عدة دراسات ميدانية تبحث في العلاقات بين التعليم ومؤشرات التنمية، كان من بينها دراسة "إريك هانوشيك" Hanusheh Eric و"دنيس كيمكو Dennis Kimko . اللذان بحثا في الفروق الدولية في نوعية التعليم من خلال مجموعة من العوامل وأثرها في تحقيق النمو السريع والمكاسب الاقتصادية التي تعود على الدولة بعد 10 إلى 20سنة، وأثبت الباحثان وجود علاقة قوية بين مستوى التعليم والتنمية لتحقيق التنمية البشرية الذي ورد في تقرير البرنامج التنمية للأمم المتحدة السنة 1990.

ومما لاشك فيه أن الفقر وغياب التنمية البشرية من أهم المنابع الأساسية للانفلات الأمني وتصاعد الظاهرة الإرهابية في المنطقة، حيث تشير الكثير من الدراسات أن انخفاض المستوى المعيشي وحالات الفقر والحرمان المادي والمعنوي كلها أسباب تؤدي إلى بروز التطرف وانتشار ظاهرة العنف البنيوي التي توسع نطاقها في كل الدول الإفريقية، كما أثبتت الحالات أن المنتمين لتلك التنظيمات الإرهابية هم من البطالين ومن ذوي المستويات التعليمية البسيطة ولا علاقة لهم تجاه التيارات السياسية أو بمبادئ إيديولوجية، فالظروف الاقتصادية والاجتماعية تلعب دورا هاما في خلق بيئة متعفنة، فعدم الاستقرار المادي يولد شعورا سلبيا تجاه المجتمع ومن أثاره عدم الشعور بالانتماء للوطن ونبذ الشعور بالمسؤولية الوطنية وهذا يتكون لدى الفرد شعور بالانتقام.

ولعل الأوضاع التي يعيشها الطوارق في مالي والنيجر خير دليل على التهميش الممنهج من طرف الأنظمة السياسية الحاكمة في هذين البلدين، إذ تعتبر الأزمة الترقية من أبرز وأعقد المسائل الأمنية في منطقة الساحل التي تعتبر من أفقر المناطق العالم وهي تواجه مشاكل بالجملة من فقر مدقع، تغير المناخ الأزمات الغذائية، والفساد والتوترات واستمرار النزاعات الداخلية والإثنية ونتيجة الحتمية للأوضاع التي تتميز بها الساحل عموما ومالي خصوصا من جهة ومن جهة أخرى نجاح التنظيمات الإرهابية والشبكات الإجرامية في الاستثمار في الظروف الحرب على الإرهاب يستلزم تفعيل التنمية بكل أشكالها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية ويتم ذلك عبر إرساء قواعد اللعبة الديمقراطية، بناء نظام حكم رشيد، تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان والتوزيع العادل للثروات نظرا لما تتوفر عليه دول الساحل الإفريقي من إمكانيات اقتصادية هامة [1].

1- سمير قلاع الضروس، المرجع نفسه ،ص162.

وإدراكا منها دافعت الجزائر من خلال مقاربتها التنموية على ضرورة التعليم ومحاربة الجهل منطلقة في إستراتيجيتها من فرضية أساسية محتواها أنه كلما ارتفعت نوعية التعليم ارتفعت مستوى التنمية البشرية ودفعت بالحركة الاقتصادية والاجتماعية للأمام التي هي أبرز أهداف الجزائر الخارجية تجاه دول القارة الإفريقية، وهذا ما تجلى في الدور الريادي الذي لعبته الجزائر في تأسيس الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا NEPAD سنة 2002 التي تمثلها وتدافع عن مصالح القارة في المحافل الدولية الكبرى كقمة الدول الثمانية G8 خاصة ما يتعلق بالسعي لمحو الديون الإفريقية، وقبلها برنامج الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا من خلال تبني مسؤولية التنمية الاقتصادية المستدامة لإفريقيا إضافة إلى تشجيع التجارة والتخفيف من حدة الفقر والبطالة.

فالجزائر كان لها دور حاسم في مبادرة النيباد من التأسيس إلى العمل الميداني التنموي، إيمانا منها بأن مبادرة الشراكة من أجل تنمية إفريقيا هي الوسيلة الوحيدة لتعزيز الاستقرار والأمن في القارة الإفريقية ومن خلال مواجهة مواطن الضعف السياسية والاجتماعية التي ترتكز عليها النزاعات، وهذا بمعالجة هذه الأمور بواسطة مبادرات الإدارة السياسية والاقتصادية ومبادرات تدفقات رأس المال وطرق الوصول إلي الأسواق ومبادرة التنمية البشرية.

إن الجهود الجزائرية الرامية إلى بناء قدرات أفريقيا على إدارة كافة جوانب النزاع يجب أن تركز على الوسائل اللازمة لتعزيز المؤسسات الإقليمية و الفرعية القائمة حاليا، وبصفة خاصة في أربعة مجالات رئيسية:

- منع النزاعات وإدارتها وتسويتها.
- صنع السلام وحفظ السلام وتعزيز السلام.
- المصالحة وإعادة التأهيل وإعادة البناء فيما بعد النزاعات.
- مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة والألغام الأرضية.

إن الجزائر وأمام هذه التحديات المذكورة والتي تواجه المنطقة وكذا أمام الرهانات التي تسعى للتوصل إليها من أجل حماية المنطقة وسعيا منها لضمان الاستقرار الدائم، فالجزائر في سياستها ربطت الأمن بالتنمية حيث اعتبرتها ثنائية لا يمكن الفصل بينهما، من خلال

التكفل ببعض الإشكاليات التي تعيق مسار التنمية كما أكدها وزير الخارجية "مراد مدلسي" باعتبار التنمية محور أساسي وبارز في المقاربة الجزائرية[1].

وبالرغم من الحركية الدبلوماسية الجزائرية من أجل تفعيل التنمية في المنطقة سواء من خلال جهودها الفردية أو داخل انتماءها في البناءات الوظيفية الدولية والإقليمية بالرغم من أن المبادرة التنموية للجزائر تجاه منطقة الساحل الإفريقي في بداية المسار، نظرا للبيئة الأمنية والاقتصادية المعقدة، فثمة تحديات كبيرة مازالت قائمة كمحاربة التهميش الاجتماعي والفقر والبطالة وتشجيع التعليم والرفع من مستوى الوعي داخل دول المنطقة وتعزيز قدرات الإنتاج وتشجيع الاستثمار والتعاون الاقتصادي من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية، إضافة إلى هذا أولت الجزائر أولوية كبيرة للمبادرات الإقليمية التنموية من أجل تعزيز الحكامة الاقتصادية والأمني، من خلال رسم خطة زمنية واضحة وبالتنسيق مع الإتحاد الإفريقي وهيئة الأمم المتحدة.

- الإلتزام بالشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة.
- تشكل قوة تدخل ضد المتمردين في شمال مالي حسب ما أعلنته "الإكواس" في 19 جانفي 2003 و تنسيق بدعم لوجيستي أممي وغربي فرنسي أمريكي.

إلا أن بعض المراقبين والملاحظين الدوليين يرون بأن منظمة "الإكواس" شرعت في إتخاد قرار التدخل العسكري في وقت كانت تستطيع أن تقدم في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة كون التدخل العسكري المباشر في الساحل الإفريقي ينتج مخاطر كبرى تتجاوز تهديدي الإرهاب والجريمة المنظمة كحرب المواجهة المباشرة التي قد تخلق أزمة إنسانية حادة بالمنطقة، ففي الواقع ما اتخذته هذه المجموعة هو عبارة عن غطاء سياسي لقرار أممي 2085 الذي اتخذ في مجلس الأمن الدولي بإيعاز من الإدارة الفرنسية، حيث يرى بعض المهتمين في شؤون منطقة الساحل الإفريقي بأن التدخل العسكري هو أخر الحلول بعد استنفاذ كافة وسائل الحوار السياسي والدبلوماسي بين الأطراف المتنازعة، كما أن هذا التدخل تجاهل الطبيعة الإثنية المعقدة والمتشابكة في المنطقة التي قد تنتج حركات تمرد واسعة وخلافات أعمق بين الإثنيات، وبناء عليه تسعى مجموعة "الإكواس" جاهدة لإيجاد حل لوقف العمل الإرهابي في شمال مالي واستعادة مالي لشماله. وبالتالي تخلص مقاربة

1- سهيل ب، "حل أزمة مالي مرتبط بالحوار والتنمية ، مدلسي يصرح خلال منتدى دافوس"، **جريدة الخبر الجزائرية**، الأحد 27 جانفي 2013، العدد 6967، ص3.

منظمة الإكواس إلى تعزيز الأمن وإعادة الاستقرار من خلال تكثيف الجهود وتنسيق العمل المشترك بين هاته المنظمة وباقي المنظمات الأخرى خاصة الإتحاد الإفريقي وهيئة الأمم المتحدة.

المبحث الثاني: إسهامات الهيئات الإقليمية والدولية في منطقة الساحل الإفريقي :

المطلب الأول : إسهامات الاتحاد الأفريقي في منظمة الساحل الأفريقي :

تعد قضية الأمن والاستقرار في إفريقيا قضية حساسة وخطيرة جدا، فغياب الأمن يعني غياب التنمية وبالتالي يستلزم حضور العنف، نظرا للطبيعة المعقدة للقارة الإفريقية في كل المجالات وإدراكا من القادة الأفارقة لهذه المخاطر قرروا خلال انعقاد القمة الإفريقية الأولى للإتحاد الإفريقي بدوربان الجنوب الإفريقية 9 أكتوبر 2002، إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي" لتحقيق الأمن والاستقرار في القارة برؤية أعمق وذلك بربط الأهداف بين تعزيز الممارسات الديمقراطية وتشجيعها والحكم الراشد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ومنع النزاعات وتسويتها وإعادة التعمير وإعادة تنسيق الجهود الرامية لمنع الإرهاب والجريمة المنظمة خاصة ووضع سياسة أمن مشترك بين دول القارة وشعوبها وخلق الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة كمواجهة العنف في مالي مثلا، ليس في شماله الذي أصبح مطلبه الانفصال بعد غياب عنصر التنمية بل حتى جنوبه له حظ من الأزمة[1]، إلا أن الإتحاد الإفريقي كأعلى بناء مؤسساتي داخل القارة ومجلس السلم والأمن الإفريقي كأهم جهاز مهتم بقضايا الأمن وجد نفسه أمام تعقيدات أمنية متشابكة في منطقة الساحل الإفريقي نظرا للتركيبة العرقية وشساعة المساحة إضافة لعدم الاستقرار السياسي القائم في المنطقة وما زاد الأمر تعقيدا هو تسارع الأحداث وتأزمها في مالي وانعكاساتها على دول الجوار التي تعتبر هاته الدولة قلب منطقة الساحل الإفريقي، مما عجل مجلس السلم والأمن في التسريع لإيجاد حل وإعادة بناء الدولة من خلال خارطة طريق لعملية الانتقال السياسي، وهذا من خلال مقاربتين أساسيتين :

- ضرورة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والحد من مشكلات الهجرة الغير الشرعية من خلال مبدأ التعاون الإقليمي مع مجموعة "الإكواس" والأمم المتحدة.

1- سيد أحمد ولد سالم، "أزمة شمال مالي والإحتمالات المفتوحة"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2012، ص 02.

• تبني مبدأ الحوار السياسي بين الأطراف المتصارعة للتعجيل لإيجاد حل سلمي وسياسي منطلقين من مبدأ الوحدة الترابية لدولة مالي ليست قابلة للنقاش وهذا باستعمال كافة الوسائل الدبلوماسية والأمنية والتنسيق والتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين .

فما نلاحظه أن المقاربتين السابقتين التي دعت إليهما مجلس السلم والأمن الإفريقي هو نفس الخطاب الذي دعت إليهما قبل الأزمة المالية سعيا لتحقيق الأمن والاستقرار في الساحل الإفريقية[1]، ويكمن ذلك في المساعدات الإنسانية وإعادة البناء الدستوري ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وضرورة التنسيق والمتابعة بين كافة الأجهزة الأمنية والسياسية.

وخلاصة من هذا نستنتج بأن المقاربة الإفريقية لتحقيق الأمن في منطقة الساحل ""الإفريقي عموما ومالي خصوصا قائمة على أربعة نقاط أساسية :

• ضرورة إيجاد الحلول المناسبة لأزمة الحكم في "باماكو" وتوفير جميع الظروف المناسبة الاستكمال العملية الديمقراطية من خلال تعزيز مبدأ الشرعية الدستورية ونبذ كل أشكال العنف السياسي والانقلابات العسكرية.

• الدعوة إلى التوافق في الآراء بين الجماعات المتنازعة والعمل على إيجاد حلول سلمية عاجلة للأزمة (تعزيز مبدأ الحوار السياسي).

• ضرورة مكافحة الإرهاب وتجريمه والحد من نشاطاته كونه يعتبر محور التهديدات الأمنية، كما أشار إليها مفوض السلم والأمن الإفريقي "رمضان لعمامرة" بأن المقاربة الإفريقية للأمن ومكافحة الإرهاب يتقاطع بشكل كبير مع المقاربة الجزائرية للأمن في الساحل الإفريقي بصفة عامة وفي شمال مالي بالخصوص .

• تطبيق تدابير اقتصادية فعالة قصد حل القضايا العالقة التي قد تؤثر سلبا على دول المنطقة.

وكاستنتاج مما سبق يمكن القول بأن الإتحاد الإفريقي حقق مكاسب كبيرة في السعي من أجل تحقيق السلام في إفريقيا وفي منطقة الساحل وهذا من خلال الدعم الذي تتلقاه من الشركاء في المجتمع الدولي وفي الوقت نفسه تشكل حالات الإنفلات الأمني في شمال مالي

1 -African union le representant special de l'union african au mali et chef de la « MISMA »c'estentrtenu a bamako avec le presedent malien 22 mars2013.

وتوسع النشاط الإرهابي في السنتين الأخيرتين 2011–2012 وتوسع نطاق العمل الإجرامي كتحديات جديدة للإتحاد الإفريقي [1].

وانطلاقا من هذه الخلفية وعلاوة على الخطوات التي اتحدت حتى الآن لتسوية الأزمة الأمنية في مالي وما تتأثر عليه من انعكاسات سلبية على أمن المنطقة بالكامل، عجلت بهذا البناء المؤسساتي الإفريقي بإتخاد مقاربة أوسع وأشمل من القضايا المتعلقة بالأمن والاستقرار من خلال تعزيز مفاهيم ذات ارتباط وثيق بالأمن كالديمقراطية وتكريس مبدأ الشرعية الدستورية، وسيادة القانون والحكم الراشد والحوكمة وحقوق الإنسان كمقاربة أشمل لتحقيق الأمن في الساحل الإفريقي .

المطلب الثاني : إسهامات الأمم المتحدة في منطقة الساحل الأفريقي :

أخذت الأمم المتحدة على عاتقها مسؤولية حفظ الأمن والسلم الدوليين وقد تخيلها واضعو الميثاق كمنظمة يمتد دورها من منع وقوع النزاعات والأزمات إلى الحفاظ على الاستقرار لأطول فترة ممكنة في المناطق التي تشهد التوترات والنزاعات وكل أشكال العنف البنيوي، بمعنى أخر تحدد دور الأمم المتحدة في تحقيق ثلاث مهام أساسية[2]:

- ✓ حفظ السلام: توجد لجنة مختصة تعني بقضايا حفظ السلم والأمن في العالم.
- ✓ تحقيق السلام: هي من أبرز الأهداف التي قامت عليها منظمة الأمم المتحدة.
- ✓ بناء السلام: من خلال تنسيق الجهود بين الفواعل الداخلية والمنظمات الإقليمية والجهوية .

حتى لو أخذت الأمم المتحدة على عاتقها أن تتدخل بكل قواتها في العمليات ذات الطبيعة الإنسانية والعسكرية أكثر من أي وقت مضى كما هو حاصل في منطقة الساحل الإفريقي أين تتقاطع كل الظواهر المرضية والأزماتية المنتجة للعنف والحرب كان لزاما عليها أن تتفاعل مع كل الفواعل الداخلية كمنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية... الخ من أجل تحقيق السلم والوصول للأمن، فعلى عشرية من الزمن ومع تطور الأحداث وتأسيس الكيانات إرهابية التي تمثل التهديد الأبرز في المنطقة، خاصة بما يسمى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" كتنظيم مستقل عن القاعدة الأم، إضافة إلى توسع نطاق الجريمة

1- الإتحاد الإفريقي، تقرير مجلس السلم والأمن عن الأنشطة وعن وضع السلم والأمن في إفريقيا، مؤتمر الإتحاد الإفريقي، الدورة العادية 17 غينيا: ملابو 30جوان 2011، ص 56.

2- عبد الله يوسف الغنيم، دور الأمم المتحدة في إقرار السلم والأمن الدوليين (دراسة حالة الكويت والعراق)، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ط1، 1995، ص 17 .

المنظمة، والهشاشة الاقتصادية والتنموية المنتجة للفقر والأمراض إضافة إلى انتشار الأسلحة بكل أنواعها الخفيفة والثقيلة خاصة بعد سقوط نظام معمر القذافي في أكتوبر 2011، مع غياب العمل الديمقراطي الذي زاد من حدة الهجرة وانتقال الإثنيات المهمشة لمناطق أكثر استقرارا وفرصا للعمل .

إلا أن هذا الأخير لم يتحقق بل زاد من حدة الوضع أكثر سوءا بعد الانقلاب العسكري على حكومة توري في مارس 2012 وسيطرة الحركات والجماعات الإرهابية في شمال مالي، ومن هنا أصبح لزاما على هيئة الأمم المتحدة بأن تقوم بدور المنسق والفاعل في تفعيل وتعزيز الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة اللذان يشكلان تهديد خطيرا بالنسبة للسكان في جميع أنحاء منطقة الساحل الإفريقي والقارة بصفة عامة، خاصة في ظل انعدام الأمن واستمرار الأزمة الإنسانية والبالغة والتي تزداد تعقيدا بسبب وجود الجماعات المسلحة والحركات الانفصالية وتجار المخدرات والشبكات الإجرامية بكل أنواعها في الساحل الإفريقي .

ومن هنا نجد بأن أزمة شمال مالي ترتبط بحركات إرهابية لها امتدادات واسعة ويكون من شأنه تعريض السلم والأمن الإقليمي والدولي للخطر باعتباره نزاعا داخليا يحمل امتدادات دولية، وبناءا على ذلك نخلص إلى أن المنظمات الدولية هي التي تتولى النظر في المنازعات التي تعرض الأمن والسلم الدوليين ومن أبرزها نجد هيئة الأمم المتحدة من خلال جهازه مجلس السلم والأمن الدوليين، حيث أعرب هذا الأخير عن قلقه بالتطورات الحاصلة إزاء الوضع الإنساني المتدهور في منطقة الساحل حيث أصدر جملة من اللوائح الدولية الأممية أبرزها :

- **اللائحة رقم 2017:** التي تدعو فيه الأمم المتحدة السلطات الليبية إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة تمنع انتشار الأسلحة والعتاد بجميع أنواعه وخاصة القذائف أرض جو المحمولة، حيث صدر هذا القرار في 31 أكتوبر 2011.
- **اللائحة رقم 2056:** التي تدعو لتبني مقاربة قائمة على مكافحة كل الأعمال الإجرامية والإرهابية في المنطقة، حيث صدر هذا القرار بعد أشهر من انقلاب العسكري في باماكو وتأزم الوضع في شمال مالي أي قرار صادر في جويلية 2012.

❖ **اللائحة رقم 2071:** القائم على ضرورة تبني إستراتيجية شاملة لحل الأزمة في مالي قائمة على الحوار والحل السياسي وتنظيم انتخابات ديمقراطية لإعادة الاستقرار في البلاد، حيث صدر هذا القرار في 12 أكتوبر 2012 [1].

إلا أن هذه القرارات لم تجد نفعا أمام تأزم الوضع الإنساني في المنطقة والأزمات المتشابكة التي واجهت مالي:

- انتشار واسع للأسلحة في المنطقة وتوسع دائرة العنف في الحدود المالية الجزائرية (أحداث تيقنتورين في منشأة الحياة البترولية بإليزي) وتوسع العنف في شمال موريتانيا وغرب النيجر.
- تأسيس كيان انفصالي جديد "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" الذي يدعو بالانفصال التام أين عقد الوضع الأمني والإنساني أكثر.
- الانقلاب العسكري على حكومة "توماني توري" في 22 مارس 2012.

فبعد التنديد الدولي والتشجيب الإقليمي أصبح لزاما على الأمم المتحدة بتقديم الدعم من أجل حل أزمة مالي عن طريق اتخاذ إجراءات وقائية وتبني مقاربة شاملة تدعو لتنسيق الجهود الدولية والإقليمية التي تشمل الأمن والتنمية والمسائل الإنسانية كون الحالة في مالي تشكل خطرا يهدد السلام والأمن والاستقرار في الساحل الإفريقي، كما يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وانطلاقا من هذا تبنى مجلس الأمن الدولي مقاربة شاملة وهي اللائحة 2085، وأهم نقاط هذه الأخيرة ما يلي :

- يدعوا القرار بالتنسيق الوثيق مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والأمين العام للأمم المتحدة والمنظمات الدولية والشركاء الثنائيين المعنيين بالأزمة في مالي بتزويد المجلس كل 60 يوما بتقارير كاملة حول الوضع الأمني في المنطقة .
- نشر بعثة الدعم الدولية بقيادة إفريقية في مالي "الأفيسما AFISMA ، أو الميسما MISMA* من خلال السعي للتقدم المحرز في العملية السياسية لاستعادة النظام الدستوري في البلاد.

1 -Security Council, Resoulition 2071(2012), Adopted by the Security Council at its 6846th meeting, on 12 October 2012, United Nations, Distr: General,S/RES/2071/2012.

- التحضير العملياتي للبعثة من أجل التدخل والتزامها بموجب قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقانون المهاجرين وقدرة تحقيق عمليات مسلحة ومشتركة بدعم لوجيستي ودعم جوي وأرضي بين الشركاء .

الخاتمة:

ختاما يمكن القول أن منطقة الساحل الإفريقي من اغني المناطق في إفريقيا وفي العالم، فهي تحوي أنفس وأغلى المعادن والثروات الطبيعية ،إلا أن هذه الثروات لم تكن يوما فالا خير على دول المنطقة وشعوبها، فالوضع الجيوسياسي للمنطقة جعلها دائما محل أطماع وصراع على خيراتها من طرف القوى الكبرى ،وهو ما اثر سلبا على دول المنطقة ودول الجوار مما زاد من تفاقم معضلة الأمن والاستقرار.

فالتعدد وتنوع التهديدات والمخاطر التي برزت وصارت تؤثر على الأمن القومي للدولة خاصة بعد نهاية فترة الحرب الباردة، أنتج مجموعة من الظواهر المرضية العابرة للحدود مما ألزم الجزائر بان تقدم إستراتيجية متعددة الإبعاد تتمحور في الوصول لأهدافها المسطرة، كون مفهوم المصلحة القومية يختلف من دولة لأخرى حسب حجمها وارتباطها بإقليمها وفضائها العام ، فالجزائر تقر بأهمية الأمن الإقليمي في تحقيق الأمن القومي والوطني،إضافة إلى أن القوة العسكرية وحدها أثبتت فشلها في العديد من المناسبات، فبالرغم من العتاد المتطور فشلت فرنسا في شمال مالي، كأهم الأطروحات التي قدمتها الجزائر في هذا المجال من خلال عدم تسبيق الجوانب السلمية على الآليات الصلبة كالتدخل العسكري واستعمال العنف قبل تفعيل الحوار السياسي والسلمي .

إن الجزائر وبموقعها الاستراتيجي أصبحت مطالبة أكثر من أي وقت مضى بمراجعة علاقتها مع دول الجوار، خصوصا في الجناح الجنوبي حيث المشاكل والتهديدات التي تعانيها منطقة الساحل الإفريقي و الصحراء الكبرى تتفاقم بشكل لافت ومخيف ،دون أي اهتمام من الطبقة الحاكمة في الجزائر التي لا تتحرك إلا في إطار ردود الفعل وبإجراءات اقل ما يقال أنها غير كافية لوقف الصراعات والتهديدات المختلفة .

لطالما خلفت الأزمات والحروب خسائر فادحة على امن واستقرار دول الجوار وهو الشيء الذي ميز منطقة الساحل الإفريقي ،حيث الصراع والتنافس بين القوى الكبرى ساعد على تغذية الصراعات الاثنية والقبلية في المنطقة ،مما أجج الأوضاع الأمنية وجعلها أكثر تعقيدا.

إن المنطقة وما تعيشه من وضع مزري امنيا اقتصاديا و اجتماعيا أدى إلى بروز ظواهر مدمرة على الدولة والمجتمع ،مثل انتشار الإرهاب العابر للقومية وتزايد عدد المهاجرين الغير شرعيين بالإضافة لانتشار الجريمة المنظمة، وكل هذا سببه التدخلات

الخارجية لدول الكبرى التي أثرت بالسلب على منطقة الساحل الإفريقي ،وكذلك تأثيرها على الأمن القومي لدول الجوار منها الجزائر، التي تتزايد تكاليف حماية حدودها يوم بعد يوم خاصة وان التداعيات والانعكاسات السلبية شملت جميع الجوانب الأمنية ،الاقتصادية والاجتماعية وهو ما يتطلب من الجزائر إيجاد مقاربة وحلول واقعية لحماية أمنها القومي .

قائمة المراجع

باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. أبو العينين محمود، **الإتحاد الأوربي وإفريقيا :نموذج العلاقات بين الأقاليم غير المتكافئة في عصر العولمة، القاهرة :الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية،** برنامج الدراسات المصرية الأفريقية،2004 .
2. أبو حجلة عمران، **حالات الفوضى، الآثار الاجتماعية للعولمة** ، ط1 ، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1997
3. أحمد إبراهيم محمود ، **الحروب الأهلية في إفريقيا،** جامعة القاهرة مركز الدراسات السياسية
والإستراتيجية،2001
4. أحمد مضوي محمد صديق ، **الوجود الأمريكي في القرن الإفريقي،** مركز الرا صد للدراسات
السياسية والإستراتيجية، ماي2009 .
5. أمين أحمد زين العابدين، **مشكلة أبيي، مبدأ قدسية الحدود المورثة من الاستعمار والطريق إلى الحل،** الجمعية السودانية للدراسات والبحوث في الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، العدد8، بدون سنة النشر.
6. التل أحمد يوسف، **الإرهاب في العالمين العربي والغربي،** عمان ، ط 1 ،1998.
7. حقي سعد توفيق، **النظام الدولي الجديد :دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة،** عمان الأهلية للنشر،1999 .
8. حمدان علي، **إشكالية الهوية والانتماء،** سيدني :المركز الأسترالي العربي لدراسات السياسية، ط1 ، يناير2005
9. حمدي عبد الرحمان، إفريقيا وتحديات عصر العولمة، أي مستقبل؟، القاهرة : مكتبة مدبولي، العدد2004،1
10. عارف نصر محمد، **إسبتمولوجيا السياسة المقارنة :النموذج المعرفي النظرية المنهج،** بيروت مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2002

11. عاشور محمد مهدي، **التعددية الإثنية :إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية**، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، الطبعة الأولى2002.
12. العجيمي محمد بن عيسى، **الأمن والتنمية**، الرياض :جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة1 ،2011
13. الداغرمجدي، أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية في العالم قبل وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، الإسكندرية : دار الوفاء للطباعة والنشر ،2006

ب- الدوريات والمجلات:

1. مصطفى بخوش ،" منطقة الساحل الإفريقي بين الأبعاد الجيوسياسية والإعتبات .الجيو اقتصادية"،مجلة **العالم الإستراتيجي**، العدد7 ، نوفمبر2009
2 .أحمد إبراهيم محمود،" أفريكوم وتحولات السياسة العسكرية الأمريكية تجاه أفريقيا"، **مجلة آفاق أفريقية**، العدد27 ،2008.
3 . أحمد مجدى السكرى ،" الأمن والتعاون فى المتوسط"، **مجلة قراءات إستراتيجية**، العدد 10 أكتوبر 2002.
4. خالد حنفي علي،" الشركات العالمية ... لعبة الصراع والموارد في إفريقيا"، **مجلة . السياسة الدولية** العدد 169 ، جويلية2007 .
5 . أحمد مقرم النهدي،" موقع قارة إفريقيا الإستراتيجي"، **مجلة قراءات إفريقية** ، العدد 6، سبتمبر2010.
6 . أحمد مهابة،" عبد العزيز بوتفليقة والمهمة الصعبة"، **السياسة الدولية**، العدد 36. 1999
7 . جاسم عبد الرزاق خيري، "قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا : فرصة أمريكية ومحنة إفريقية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 21، (فيفري 2009).
8 . مهدي تاج ،"المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحلث الإفريقي"، الدوحة :**مركز الجزيرة للدراسات**، 20 أكتوبر2011 .

9 . عبد الرحمان حمدي، السياسة الأمريكية من العزلة إلى الشراكة"، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد: 144، 2001، ص194.

ج- الأطروحات :

1. قلاع الضروس سمير،المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، 2013.
2. بشكيط خالد ، دور المقا ربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2011 .
3. رسولي أسماء، مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث11 سبتمبر 2001 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات . الدولية، باتنة :جامعة الحاج لخضر،2011
4. شوادرة رضا،المقاربة الامنية الجزائرية تجاه التهديدات الامنية التماثلية وغير التماثلية في منطقة الساحل الإفريقي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2017.
5. علالي حكيمة ، البعد الأمني في السياسة الخارجية نموذج الجزائر ، مذكرة مكمل –لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الديمقراطية والحكم الراشد، جامعة منتوري قسنطينة،2011.

د- التقارير :

1. الإتحاد الإفريقي، **تقرير مجلس السلم والأمن عن الأنشطة وعن وضع السلم والأمن في أفريقيا,** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعا 2006**،" **رصد التنمية البشرية : تعظيم الخيارات,** الأمم المتحدة.
2. نادية عبد الفتاح، **تكالب القوى الكبرى على البترول و الغاز في إفريقيا،** جامعة . القاهرة :التقرير الاستراتيجي الإفريقي لمركز البحوث الإفريقية،2006 .
3. أبوالعنين السيد فليفل محمود :التقرير الاستراتيجي الإفريقي، مصر :معهد البحوث 2002 / 2001 .

4. ولد سالم سيد احمد، "أزمة شمال مالي و الإحتمالات المفتوحة"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2012.

هـ- الملتقيات:

1. امحند برقوق. **التهديدات الأمنية في المنظور الدبلوماسي الجزائري**، مقال منشورلطلبة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية(جامعة الجزائر)والمعهد الديبلوماسي والعلاقات الدولية(وزارة الخارجية الجزائرية.)

م- الجرائد:

2. بشار سعيد "التجارة الخارجية إفريقيا الإتحاد الأوربي " ، **جريدة الخبر** ، العدد 10540، جوان 2012.
3. امحند برقوق, التدخل الفرنسي سيحول المنطقة إلى مستنقع وسيخلق أزمة سياسية, غير مسبوقة"، **الحوار الجزائرية**، ص5 ، في يو 13 جانفي 2013
4. سهيل ب، "حل أزمة مالي مرتبط بالحوار والتنمية ، مدلسي يصرح خلال منتدى دافوس"، **جريدة الخبر الجزائرية**، الأحد 27 جانفي 2013، العدد 6967.
5. سميرة بوطالبي،" الجزائر محطة إستقرار ألاف المهاجرين الأفارقة بعدما كانت محطة عبور إلى أوروبا"، **جريدة الفجر الجزائرية**، نشر يوم 24 مارس 2009 .

ثانيا/ باللغة الاجنبية:

1. Bourgeot Andre, "Sahara : espace geostratégique et enjeux politique(niger)", Chaier des recherches CNRS labouratoire d'anthropologie sociale, Autrepart(16), 2000.
2. Gerard francois Demont, article présent dans le cahier du CEREM (centre d'études et de recherches de l'école militaire , N13, 7 avril 2010.
3. Daniel Posner , "Institution and ethenic polities in africa",Cmbridege University Press 2009 .
4. Perez Pascale et Laurent Laniel, "Croissance et... croissance de l'économie du cannabis en Afrique subsaharienne (1980-2000)", Hérodote, n° 112, La Découverte, ler trimestre 2004.

5. Mehdi Taje," Sécurité et stabilité dans le Sahel Africain ", NDC Occasional paper, academic Research Branch, (Rome, December 2006).
6. Bourgeot Andre," **Sahara: espace géostratégique et enjeux 6 politique(niger)"**, Chaier des recherches CNRS labouratoire d'anthropologie sociale, Autrepart(16) .
7. Mahbub AlHuq, Refliction on human develepmemnt, Oxford University Press, NewYork2005
8. Harvey Glickman," Africa in the War on Terrorism", **Journal of Asian and African Studies**, 2003, p165.
9. Emily Hunt, "Islamist Terrorism in Northwestern Africa A 'Thorn in the Neck' of the United States?", **Policy Focus**, February 2007, Report: The African Union (AU), protocol to the OAU convention on the Prevention adopted by the third ordinaly session of the and Combatig of Terrorisme, 6th assombly of the African Union, Addesababa ,8th juily 2004.
10. Kathleen Fitzgibbon," modern-day slavery? The scope of trafficking in persons in Africa", **African Security Review** 12(1) • 2003
11. "Security Council, Resoulition 2071(2012), Adopted by the Security Council at its 6846th meeting, on 12 October 2012, United Nations, Distr: General,S/RES/2071/2012.
12. African union, Holding in nouakchoutt of a metting on security corperation in the sahelo-sa harian region, presse release, Ethopia :addisababa,15march 2013,O.BOX3243
13. Raphael Ranos :ETAT SUNIS / AF.waskin gtonaccorde une importatance (stg) aucontimant more.Européén (stg) and security center note d'analyses (30.03.2007).

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	1-6
الفصل الأول: الجغرافيا السياسية لمنطقة الساحل الإفريقي	
المبحث الأول: العناصر الطبيعية والسكانية لمنطقة الساحل الإفريقي.....	8
المطلب الأول :العناصر الطبيعية لمنطقة الساحل الإفريقي.....	9
المطلب الثاني:العناصر السكانية لمنطقة الساحل الإفريقي.....	13
المبحث الثاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي	17
المطلب الأول :النفط كعامل استراتتيجي.....	18
المطلب الثاني :الثروات المعدنية والزراعية كعامل استراتتيجي.....	21
الفصل الثاني: إستراتيجية الدول الكبرى وصراعها المؤثر على الأمن القومي الجزائري	
المبحث الأول: إستراتيجية الدول الكبرى في منطقة الساحل الإفريقي.....	25
المطلب الأول :الإستراتيجية الأمريكية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي.....	25
المطلب الثاني :الإستراتيجية الفرنسية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي.....,,,,.....	32
المطلب الثالث :الإستراتيجية الصينية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي.....	37
المبحث الثاني: تأثير الصراع الجيوسياسي على الأمن القومي الجزائري.....	42
المطلب الأول :الجذور التاريخية لصراع في منطقة الساحل الإفريقي.....	42
المطلب الثاني :انتشار ظاهرة الإرهاب.....	47
المطلب الثالث: تزايد ظاهرة الهجرة.....,.....	49
المطلب الرابع : انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة.....	56
الفصل الثالث: المقاربة الجزائرية وإسهامات الهيئات الإقليمية والدولية في منطقة الساحل الإفريقي	
المبحث الأول:المقاربة الجزائرية وأبعادها.....	60
المطلب الأول :البعد السياسي الأمني.....	60
المطلب الثاني :البعد الاقتصادي التنموي.....	64
المبحث الثاني: إسهامات الهيئات الإقليمية والدولية في منطقة الساحل الإفريقي.....	68
المطلب الأول :إسهامات الاتحاد الإفريقي في منطقة الساحل الإفريقي.....	68

المطلب الثاني :إسهامات الأمم المتحدة في منطقة الساحل الإفريقي..... 71
الخاتمة..... 74
قائمة المراجع..... 77